الخميس 25 شباط 2021
العدد 4280 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 25 Fevrier 2021 nº 4280 15 ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

الحريري يستعد لـ«الثأر»: لا تضحيات بعد اليوم

4

الرياض تستنجد بإسرائيل: أعينونا على بايدن! [12]

الانتخابات النيابية الفرعية في نيسان؟ [2]

تقرير

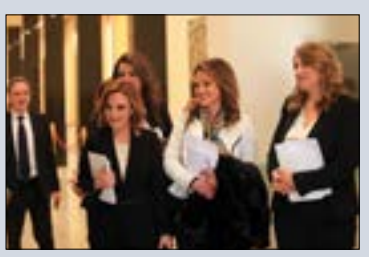

هل تُرفع السرية عن مَحاضِر مجلس الوزراء؟

5

قضية

«زعل» تاجر «يقطع» اللحوم

7

الولايات المتحدة

تكساس فاتحة «مصائب» عهد بايدن

14

قضية

الانتخابات النيابية الفرعية في نيسان؟

28 آذار هو الموعد الذي اقترحه وزير الداخلية لإجراء الانتخابات النيابية الفرعية لاختيار 10 نواب عن المقاعد الشاغرة في 7 دوائر. لكن في غياب أي جواب من المعنيين بالملف، ومع اقتراب مهلة الشهر التي يفترض دعوة الهيئات الناخبة قبلها وفقاً للقانون، يبدو أن الوزير محمد فهمي سيعمد الى إصدار اقتراح مرسوم آخر ليعيّن موعداً جديداً للانتخابات في الربع الأخير من شهر نيسان المقبل

(بلال جاويش)

رلى إبراهيم

الانتخابات الفرعية ستجري في 28 آذار، أي بعد نحو شهر. هذا ما ورد ضمن مشروع المرسوم المرسل من وزير الداخلية محمد فهمي الى رئاسة مجلس الوزراء. جاء هذا القرار بعد شغور 10 مقاعد نيابية نتيجة استقالة ثمانية نواب (بولين يعقوبيان، نديم الجميّل، الياس حنكش، مروان حمادة، هنري الحلو، نعمة افرام، ميشال معوض) ووفاة نائبين (ميشال المر وجان عبيد). وقد تضمّنت المادة الأولى من مشروع المرسوم فقرة تتحدث عن دعوة الهيئات الناخبة لانتخاب سبعة نواب يوم الأحد الواقع في 2021/3/28 وفقاً لنظام الاقتراع الأكثري، وبحسب الدوائر الانتخابية الصغرى، وفقاً للتالي: مقعدان (مارونيّ وأرمن أرثوذكس) في دائرة بيروت الاولى (الأشرفية، الرميل، المدور، الصيفي)، والمقعد الدرزي في الشوف، والمقعد الماروني في عاليه، والمقعد الماروني في كسروان، والمقعد الماروني في زغرتا والمقعد الماروني في طرابلس.

أما المادة الثانية فتضمّنت دعوة الهيئات الناخبة الى انتخاب ثلاثة نواب عن المقاعد الشاغرة في المتن الشمالي (2 موارنة و1 أرثوذكسي). مشروع المرسوم وصل بتاريخ الـ12 من الشهر الجاري الى رئاسة مجلس الوزراء، وبينتظر حتى الساعة توقيع كل من رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء.

إلى جانب مشروع المرسوم، أرسل فهمي كتاباً ثانياً يتضمن التدابير المتعلقة بإجراء الانتخابات والاعتماد المطلوب لهذه الغاية، إضافة الى كتاب المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين المتضمن المعوقات التي قد تعترض العملية الانتخابية النيابية الفرعية في حال عدم تذليلها. اللافت هنا أنه - رغم تعيين فهمي موعداً محدداً في 28 آذار - أتى على ذكر رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة

> **رئاستا الجمهورية والنواب أعلنتا حرصهما على تنفيذ الاستحقاق الانتخابي في موعده**

العدل المقدم بتاريخ 2020/9/2 أي عقب انفجار المرفأ، الذي اعتبر أن عدة تدابير، ومنها منع تجول الأشخاص والسيارات، إضافة الى وضع بيروت تحت حالة الطوارئ، ما يعطّل إجراء الانتخابات. هذه الأسباب نفسها لم تعد قائمة بحسب هيئة التشريع، ولا سيما حالة الطوارئ. وكان يمكن إجراء الانتخابات عقب رأس السنة، حين كان البلد يعيش حالة طبيعية. من جانبه، أنهى وزير الداخلية كتابه بالحديث عن التعبئة العامة المستمرة لغاية 2021/3/31 وما يواكبها من قرارات ذات صلة تصدر تباعاً عن رئاسة الحكومة وترتبط بالإغلاق العام الذي قد يطاول معظم الدوائر الانتخابية.

في حديثه الى «الأخبار»، وردّاً على سؤال حول التضارب ما بين تحديد يوم الـ 28 من شهر آذار موعداً للانتخابات، فيما تنتهي التعبئة العامة بعده بثلاثة أيام، قال وزير الداخلية أنه قام بواجبه استناداً الى الدستور، بدعوة الهيئات الناخبة في أول شهر بعد شغور المقعد، وإجراء الانتخابات الفرعية في الشهر الذي يليه. وأشار الى أنه أدى واجباته كاملة، وسلّط الضوء على المعوقات التي تحتاج الى تذليل، من مالية ولوجستية، حتى يتمكن من إجراء الانتخابات. وبحسب فهمي، فإن قيمة الاعتماد المطلوب للانتخابات الفرعية يبلغ 8 مليارات ليرة لتغطية حاجات ألفي قلم اقتراع و4 الاف موظف. لكن ماذا عن موعد هذه الانتخابات؟ «إذا تخطينا تاريخ الـ 28 من الشهر الحالي من دون أي جواب من مجلس الوزراء، وبغياب الإجراءات اللازمة، فسأصدر مرسوماً جديداً بإجراء الانتخابات الفرعية في الربع الأخير من شهر نيسان أو أقصاه الأسبوع الأول من أيار، حيث أكون قد أنجزت كل الاستعدادات».

في غضون ذلك، ثمة من اعتبر أن تصريح رئيس مجلس النواب بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها بمثابة «زكزكة» لرئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، لأن غالبية المقاعد التي ستُجرى الانتخابات فيها تعود إلى نواب مسيحيين، ما يفرض على التيار معركة تكشف حجم التراجع في شعبيته. يُضاف إلى ذلك أن كل القوى السياسية غير جاهزة حالياً لخوض هذه الانتخابات، فضلاً عن عدم امتلاكها المال والقدرة على دخول استحقاق مماثل، خصوصاً بعد انتفاضة 17 تشرين والحديث عن تغير في المزاج العام. على أن التصديق على المرسوم لا يعود الى رئيس مجلس النواب، بل سيتم - إن حصل - عبر مرسوم جوال وبموافقة استثنائية من رئيسي الحكومة والجمهورية، وتوقيع وزيري الداخلية والمال، لتعذر اجتماع مجلس الوزراء بحجة تصريف الأعمال. ويكفي أن يوجد مبرر ولو بسيط لإلغاء العملية كاملة، مع تأجيلها الى حين انحسار الوباء. عندئذٍ، يكون موعد الانتخابات النيابية العامة قد اقترب، ولا طائل من إجراء «الفرعية». هذا أحد السيناريوات المتوقعة. لكن وزير الداخلية زار أول من أمس رئيسي الجمهورية ومجلس النواب، وسمع من الاثنين «حرصهما على إجراء الانتخابات النيابية الفرعية». فبرّي، يقول فهمي، «حريص على تطبيق الدستور، وعون كذلك. الا أن رئيس الجمهورية أبدى تخوّفاً من وباء كورونا وكيفية تطور الأوضاع في الشهرين المقبلين». وبحسب فهمي، فإن القوى الأمنية في كامل جاهزيتها وتحتاج الى مؤازرة من الجيش لتنفذ مهمة حفظ أمن العملية الانتخابية.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بلوائح الشطب، حيث حُكي عن ضرورة تنقيحها قبيل أي انتخابات، أكانت فرعية أم عامة، من جرّاء مرور ثلاث سنوات على اللوائح الأخيرة. في هذا الصدد، يقول فهمي إنه بدأ - بالتوازي مع إرساله مشروع المرسوم في الـ 12 من شباط الجاري - تنقيح لوائح الشطب، وستكون جاهزة قبل نهاية الأسبوع الحالي، فيما المهمّ الأول اليوم يتركز حول تأمين الاعتمادات، وبالتالي انتظار ردّ وزارة المالية الى رئاسة مجلس الوزراء، وردّ مختلف الوزارات المعنية، وأهمها وزارة التربية حول المدارس المتاحة لاستعمالها كمراكز اقتراع.

عملياً، يؤكد وزير الداخلية إمكان إجراء الانتخابات الفرعية. الذريعة الوحيدة التي قد تستخدمها السلطة السياسية لمنع الاستحقاق، هي، انتشار كورونا، علماً بأن إجراء الانتخابات ليس كحفلات ليلة رأس السنة. يمكن الاقتراع، مع حفظ التباعد الاجتماعي. عشرات الدول حول العالم أجرت انتخابات عامة، في الأشهر الماضية، في ظل الوباء.

8 مليارات ليرة كلفة الانتخابات

حدّد وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي قيمة الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات الانتخابات الفرعية في 6 دوائر، بما يقرب من 8 مليارات ليرة لبنانية، منها 5 مليارات و500 مليون ليرة موزّعة على الشكل التالي:

1- التعويضات الخاصة وتعويض النقل والانتقال لرؤساء وكتبة أقلام الاقتراع مع الاحتياط، بما يعادل 1 مليون و200 ألف لكلّ قلم اقتراع، أي ما مجموعه 2 مليار و446 مليون ليرة لبنانية لتغطية 2200 قلم اقتراع.

2- تعويضات وبدل أتعاب لرؤساء وأعضاء لجان القيد الابتدائية والعليا وأعمال إضافية، وبدل أتعاب للموظفين والمتعاقدين والأجراء والأجهزة الأمنية المشاركة في الإعداد والإشراف والتنفيذ: 900 مليون ليرة لبنانية.

3- سلفة للمحافظين والقائمقامين: 186 مليون ليرة.

4- سلفة للمديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين: 50 مليون ليرة.

5- سلفة للمديرية الإدارية المشتركة: 50 مليون ليرة.

6- سلفة للمديرية العامة للأحوال الشخصية: 50 مليون ليرة.

7- سلفة للأجهزة الأمنية ولعناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي (بدل تغذية): 1 مليار و800 مليون ليرة لبنانية.

أما المبلغ المتبقي، أي 2 مليار و450 مليون ليرة، فهي موزّعة على:

1- أجور نقل شاشات التلفزيون والكاميرات والمعازل وصناديق الاقتراع والمولدات الكهربائية والمطبوعات واللوازم وإعادتها، إضافة إلى تركيب الأجهزة وصيانتها خلال العملية الانتخابية وحتى الانتهاء منها، وأجور الفنيّين المولجين مراقبة شاشات التلفزيون والكاميرات مع أجور نقل مستندات أوراق الاقتراع وتوابعها من المستودع العام في المدينة الرياضية لحفظها بصورة سرية في مصرف لبنان: 900 مليون ليرة.

2- شراء معازل كرتونية لأقلام الاقتراع: 250 مليون ليرة.

3- مطبوعات وقرطاسية وأوراق مطبوعة سلفاً وغيرها: 650 مليون ليرة.

4- نفقات نثرية: 100 مليون ليرة.

5- عقود اتفاق لإصدار قوائم الناخبين ولوائح الشطب وتوزيع الموظفين على أقلام الاقتراع وتقسيم أقلام الاقتراع: 300 مليون ليرة.

6- عقد لإصدار نتائج دائرة المتن وفقاً لنظام الاقتراع النسبي: 100 مليون ليرة.

7- احتياط: 150 مليون ليرة.

تقرير

المصارف مستمرة في سحب الدولارات من السوق: مصرف لبنان لن يمدّد مهلة الـ3٪ قبل انتهائها

بحث المجلس المركزي لمصرف لبنان، في جزء من اجتماعه الأسبوعي أمس، التزام المصارف بتعميم «المركزي» الرقم 154 الذي ينصّ على أن تُعيد المصارف ضخّ الدولارات في حساباتها لدى مصارف المراسلة بما لا يقلّ عن 3% من مجموع الأموال بالعملات الأجنبية المودعة في المصارف اللبنانية، إضافة إلى «حثّ» عملائها على إعادة 15% من تحويلاتهم اعتباراً من أول تموز 2017 ووضعها في حساب مجمد لمدة خمس سنوات، أمّا أعضاء مجالس إداراتها وسائر الأشخاص المعرضين سياسياً فعليهم إعادة 30% إلى حسابات مجمّدة لخمس سنوات أيضاً. مهلة التعميم تنتهي يوم الجمعة المقبل، «والتوجه حتى الساعة هو الى عدم تمديد المهلة، بخلاف ما كانت تضغط لتحقيقه جمعية المصارف، محاولة تمديدها حتى حزيران على الاقل»، تقول مصادر المجلس المركزي.

وابتداءً من الأسبوع المقبل، «ستنطلق الاجتماعات المُكثفة، وربما تكون يومية، لدرس وضع كلّ مصرف، لتحديد إذا ما كان قد التزم بزيادة 20% على رأسماله، وتكوين الحسابات الخارجية». المرجّح أن يقوم مصرف لبنان «بدراسة حالة كلّ مصرف على حدة، لتحديد إذا ما كان مُمكناً أن يوافَق له على استثناء لتمديد المهل». كما سيطلب مصرف لبنان من جمعية المصارف «تزويده لائحة المصارف التي أعادت أموالاً من الخارج».

مصادر مصرفية تقول إنّه «لا يُمكن مصرف لبنان اعتبار أنّ المصارف لم تلتزم بالتعميم 154 وبالتا الى تمديد للمهل قبل يوم الجمعة، لأنّ بعض المصارف ربما ينتظر اليوم الأخير ليضخّ الأموال المطلوبة منه». وإلى حين جلاء الصورة نهائياً، «سيستمر سعر صرف الدولار في الارتفاع بسبب الطلب الهائل عليه من المصارف المستعدة لدفع أي سعر صرف مهما ارتفع، لقاء حصولها على الدولارات الطازجة».

وتلجأ المصارف إلى «لمّ» الدولارات من السوق، إما بواسطة بيع شبكات مصرفية بأقل من 30 في المئة من قيمتها (مقابل 3 ملايين دولار نقداً، يحرّر المصرف شيكاً بـ10 ملايين دولار)، وإما عبر مضاعفة الودائع بأكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها أحياناً (تحويل كل مليون دولار «طازج» يودعها «الزبون» في المصرف إلى حساب بـ3 ملايين دولار «لبناني» غير قابل للسحب نقداً).

وتحتاج المصارف، مجتمعة، إلى تكوين حسابات في الخارج، تصل قيمة الأموال المودعة فيها إلى نحو 3,3 مليارات دولار. ولا يزال بعض المصارف الكبرى يحتاج إلى عشرات ملايين الدولارات لتأمين المبالغ المطلوبة.

(الأخبار)

مقالة

أن تكون صفراً

جمال غصن

يعود أول استعمال مؤرَّخ لمفهوم الصفر إلى السومريين في هلال ما بين النهرين الخصيب قبل حوالى خمسة آلاف سنة، ولم يُعترف به كرقم حتى القرن السابع للميلاد في بلادنا ولم يتقبّله الأوروبي قبل القرن الثاني عشر، ومذّاك تطوّر استخدام الرقم اللارقم في علم الرياضيات إلى أن أصبح اليوم يتناصف مع الواحد العالم الرقمي الذي يتحكّم بنا أكثر فأكثر عبر شرائح المعالجات الدقيقة التي باتت محمولة في كلّ كف. نقطة الصفر في تاريخ الصفر إذن كانت عند الحضارة السومرية، حيث كانوا يتركون فراغاً مكان الصفر قبل ملئه برموز تغيّرت مع الوقت.

نقطة الصفر في أي مشروع هي بدايته، لذا من الواجب أن يكون هذا المشروع واضحاً لتحديد صفره ومساره إن وُجد. على سبيل المثال، يكثر في لبنان من اكتشف السياسة في 17 تشرين الأول 2019، واعتبر ذلك اليوم نقطة صفر في مشروع ثورة. وسبق أن حدث شيءٌ مماثلٌ ذات يوم في آذار من عام 2005. أخَرُ كُثرٌ يحتفلون اليوم (إذا ما شطبنا العام الفائت غير المحسوب بسبب الوباء) بمئوية نقط الصفر لوطن كبير. أميل شخصياً إلى اعتبار تلك نقطة صفر رئيسيّة من نُقاط صفر عدة تكوّن حاضرنا. طبعاً، الاعتبارات الفردية لا تقدّم ولا تؤخر في السياق العام إذ أن الفرد اليوم يشكّل صفر فاصلة تسعة أصفار واحد (0,000000000125) من سكان الأرض البشر، وحتّى لو كنت بـ«ألف راجل» فلا تشكّل أكثر من صفرٍ إلا كسوراً. ومع ذلك يفضّل كثيرون اختيار نقطة صفر للصراعات تناسبهم شخصياً وتتماشى مع سرديتهم الفردية والفريدة، متجاهلين السياق التاريخي قصداً أو غباءً. وهنا يتفاجأ الفرد الصفر دائماً من وقائعَ ومن سلطاتٍ ومن قوى ومن تاريخ موجود قبله ويستمرّ من بعده، وذلك لأنه يقيّم لا قيمته بقيمة خيالية، وطبعاً لا يغيب الوعد السرمدي بأن ما قبل نقطة صفره ليس كما بعدها.

أن تختار مسار الصفر هو أن تعمل على هذا الأساس الفردي، أي أن تعمل بلا تاريخ إذ تعتبر تاريخ شعبك عبئاً عليك، وبلا ثقافة إذ تعتبر ثقافة الرعاع المحيطين بك متخلّفة عنك، وبالتالي لا حضارة ولا شعب يعنيك فأنت صفرٌ مسلوخٌ عن الشعب الذي من المفترض أن تنهض به إن كنت تقود مشروع ثورة، بل يصبح مشروعك ثورة على ذلك الشعب الذي لا يرتقي إلى أوهام الصفر المَرَضِيّة. في وضع طبيعيٍّ يتم تجاهل الصفر لأنه ليس أكثر من خواء، لكنّ عندما تُخلق فُقّاعة بارزة يُعاد تصفير الصفر فيها تكراراً وجلّها من جيل يبني وعيه الثوري على تطبيق الانستغرام من خلال «لَيكات» مبعثرة وسط دفقٍ خوارزميٍّ من صور مأكولات شهية وقطط شريرة يصبح الأمر تراجيكوميديا. فقاعة الأصفار خُيّل لها أنها ذات قيمة بناءً على تمويلٍ مضخّم لوظيفتها، لكنها تبقى بلا قيمة فعلية في مجتمعها. مجتمع التبجيل بالفرد المدني خاض الانتخابات النيابية الماضية متّحداً ولم يكسب أيّ كرسي بقانون نسبي إلا في دائرةٍ انتخابيّة تُعتَبر «البداية»، أو نقطة الصفر، في مشروع يرى أن أهل حيّ بيروتي يستحقون أربعة أضعاف تمثيل بعض المناطق المهمّشة لأسباب طبقية أولاً وطائفية أيضاً بطبيعة الحال. وها هو اليوم يسعى إلى انتخابات قد تُنتج، بأفضل الأحوال، حنكشاً ثانياً في كتلة الجميّلين أو يعقوبيانتين بدل اليعقوبيانة المستقيلة.

ابتداء المشاريع المفصّلة على قياس هذا أو ذاك لا يغيّر واقع طمس الرأس في الرمال. باختصار، أن تكون صفراً هو أن تتنصّل من الموقف المحرج تجاه الاحتلال والاستعمار والحصار وأن تتبرّأ من شعوب تخوض معارك تحرّر وطني على امتداد العالم. جرأة الصفر هي في أن تهزأ من ثبات شعوبٍ لا تأبه لنزوات أفراد يرون أن الفكر الحر هو في تقلّبات تضعهم دوماً في صف الإمبراطورية المستعمرة يردّدون رسائل إحباطٍ مؤبّدٍ تكرّسهم أصفاراً.

بالحديث عن التفصيل على القياس، نستذكر القصة الشهيرة عن ثوب الإمبراطور الخفي للدنماركي هانز كريستيان أندرسن (أو بن أندر). حيث خُدع الإمبراطور من قِبل حائكين حاكوا له رواية خيوط وأقمشة سحرية تكون خفية للأغبياء (والغبيّ حسب القاموس هو مَن لا يُرجى خيرُه ولا يُخشى شرُّه ومَن لا حَسَبَ له من الرِّجال، أي بمعنى آخر صفرٌ). طبعاً لم يجرؤ أي من حاشية الإمبراطور أو الشعب على الاعتراف بأنه لا يرى الثوب المُحاك إلى أن فضحهم طفل بصراحته أن الإمبراطور عارٍ. فهل يجرؤ طفلٌ من حاشية عيال المرّيخ أن يصرخ في وجه حاكم التطبيع أن الأصفار الثمانية في مسافة المئتي كيلومتر التي اجتازها مسبار الأمل في كرّدورته والأصفار الثمانية التي زيّنت شيك المئتي مليون دولار الذي دفعه لشراء هذا الإنجاز، لم ترفعه قيد أنملة عن نمل الأرض ولم تبتّع له برنامجاً فضائياً ولا تقدّماً علمياً، بل هو يقف عارياً مثل إمبراطور أندرسن أمام حاشية من المطبّلين الأغبال.

لكن ما قبل اليوم ليس كما بعده، فاليوم نقطة الصفر في ثورة الأصفار وقد تكون غداً أو بعد شهر أو بعد سنة نقطة صفر جديدة حسبما تقتضيه الدورة التمويلية، المهمّ أن بالنسبة للأصفار، لا «إسرائيل» أولوية ولا الصراع مع الاستعمار يعنيهم، وخاصة أن راعيهم قرّر أنه حان وقت التطبيع.

كن صفراً إن شئت، فالمئة ألف من الليرات تحمل أصفاراً عدة رغم أنها لم تعد تكفي لتطعمك صحن كبة نية وجاط تبولة وبطحة عرق، والتي تشكّل فخر مطبخنا المحلي. والودائع المصرفية في القطاع المفخرة في اقتصادنا تنضح هي الأخرى بالأصفار، وقصتها مثل قصة ثوب الشيخ الغُفّل الخفيّ. لكن إن كان الصفر على اليمين يضخّم أرقاماً تصبح بلا معنى طالما يظن أصفار اليمين أن التصفير ممكنٌ عند كل مفترق، فما بالك إن كان الصفر على اليسار؟

قضية اليوم

الحريري يستعد لـ«الثأر»: لا تضحيات بعد اليوم

بعدَ أكثر من عام على فرط التسوية التي قضاها الرئيس سعد الحريري بتقديم «التضحيات» وفقَ الموّيدين او «التنازلات» كما يُسمّيها المعترضون، لا يزال هؤلاء يراهنون على الحريري للثار سياسياً من ميشال عون وجبران باسيل

(هيثم الموسوي)

ميسم رزق

كانَ 20 تشرين الأول 2016 مؤشراً ليوم كابوسيّ عند جمهور الحريرية السياسية، ومرحلة شقّت في ما بعد طُرقاً فرعية للفُراق. غالبية تيار «المستقبل» من نواب ووزراء وتنظيميّين وناشطين، لم ترحّب بمبادرة الرئيس سعد الحريري ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة. مُبادرة نقلت جمهوراً عريضاً من حالة الاعتراض إلى التذمّر، بعدَ أن سوّغها بأنها «سير على نهج والده الذي كانَ يقدّم التضحيات من أجل المصلحة الوطنية في الأزمات». ثلاث سنوات تملّكت التسوية من الحريري واستهلكته، إلى حدّ أنها أثرت على تعاطف جمهوره معه باعتباره «ابن الرئيس الشهيد».

غيرَ أن «الوعكة» السياسية لشريك التسوية لم تبدأ مع انتخاب عون والتفاهم مع الوزير السابق جبران باسيل، ولا هي مُرتبطةٌ ببصمه على قوانين «انتحارية» (بالنسبة إليه) كقانون الانتخابات النسبي، أو بالليلة المشؤومة التي استُدعي فيها إلى الرياض واحتُجّز وأجبِر

> **الوعكة السياسية للحريري لم تبدأ مع انتخاب ميشال عون**
>
> **عريمط: ما قدّمه الحريري تضحيات زادت عن حدّها المقبول**

على الاستقالة قبل أن يعود عنها بعد تحريره، بل عمرها من عمر اعتكافه خارج البلاد اعتراضاً على إسقاط حكومته عام 2010، بدلاً من تعزيز مستوى التماس مع ناسه، والعمل على تأطير شامل للبيئة الحاضنة له. في تلك الفترة، تأكّد أن جنينية الحالة التنظيمية لتيار المستقبل وتراجع الإمكانات المالية - الاجتماعية وغياب البرنامج السياسي والاقتصادي الواضح، وفشل المشروع الإقليمي - الدولي الذي كان فريق 14 آذار فرعَه اللبناني، حالت دون ملئ الفراغ الذي خلّفه غياب المؤسّس.

منذُ انقلابه على «اتفاق المصالح» مع التيار الوطني الحر واستقالته من الحكومة عام 2019، وصولاً إلى إعادة تكليفه عام 2020، لا تزال المُراهنة جارية في «المستقبل» وجمهوره على الحريري لرد الثار السياسي من عون وباسيل. اليوم بالنسبة إليهما، لم يعُدْ «العهد» قدراً ولا شرطاً لعودة رئيس التيار إلى الحكم. البلاد في لحظة تحوّل، ومن يُرد تزعّم الطائفة عليه «استعادة هيبتها في النظام اللبناني». «على الحريري أن يفعل شيئاً». هو الأمر الوحيد الذي يفهمه المُعارضون له أو الأصداء المُعترضون عليه. وهذا «الشيء» ليس مواقف وبيانات وتصريحات. سجلّه السياسي المليء بأحكام الخيبة، لن ينظّف إلا «بمكاسب ملموسة ينتزعها من فمّ العهد، وإلا، فسيبقى أسير ماضيه السياسي».

لا يزال هذا الماضي فحوى النقاشات اليومية عند طرف يعتبر نفسه أنه اقتيدَ من انكسار إلى هزيمة، ومن خيبة إلى يأس. وهناك تبدو الأحاديث المُتنقّلة كعملية مراجعة، يعتبر فيها المعترضون أن «الحريري لم يحُم يوماً طائفته معنوياً». كيف عليه أن يحميها معنوياً؟ «ميزة القائد هي القيام بدور الجندي في زمن الحرب، أي القتال». كانَ يُنتظر من الحريري أن يردّ على انقلاب فريق 8 آذار عام 2011 بانقلاب آخر، لا أن يغادر لبنان». النتيجة التي وصل إليها تيار «المستقبل» في البلد أسبابها متعدّدة على لسان المعترضين. ماذا منها؟ بشكل عام، يتحدّث هؤلاء عن «الإدارة السيئة للحريري منذ 2009 باعتبارها أساساً في ضرب الدور السنّي في النظام». كل خطوة فيها سقطة. السكوت عن نجيب ميقاتي في السراي الحكومي سقطة «لأنه لم ينجح في إحداث فرق غير لحماية نفسه في الحدّ الأدنى». القبول بتسوية ظرفية أتت بالرئيس تمام سلام سقطة، لأنها «تعويض عن الفراغ الرئاسي». التسوية مع عون سقطة، لأنها «أطاحت كل شعور بالحماية».

لكنّ ثمّة جانباً شخصياً يتعلّق بالرئيس الحريري أيضاً. صحيح أن الأخير هو جزء من تركيبة البلد السياسية، «لكنه مُختلف». بمعنى أن «زعماء الطوائف جميعهم أو أغلبهم مقاتلون. قاتلوا بزعم الدفاع عن طوائفهم، أو عن قضاياهم، ما يدفع جماهيرهم إلى تقبّل أي تسويات، لأنّ صورتهم في الغالب هي صورة القادة الذين حموا طوائفهم بالدم، بينما الحريري هو الزعيم الوحيد الذي يحتاج الى حماية طائفته». ونقطة ضعفه هي أنه لم يعد يملك الكثير من رصيد والده، الذي استُنفذ في السياسة، خاصة بعد «تخلّيه عن سلاح المحكمة الدولية في وجه الآخرين»، بحسب معارضيه.

في الكلام الرسمي، دائماً ما يدّعي «المستقبل» وجمهوره أنهم أبناء الدولة ومؤيدون لمشروعها. أما في الخفاء، فيُعترَفون عن افتقادهم معنوياً «لفائض القوة الموجود عند حزب الله وحركة أمل، ولغنداء ميشال عون وجبران باسيل، ولـ«عنترة» وليد جنبلاط الذي لَبَس في البلاد من يجرؤ مثله على تنفيذ عملية قبرشمون ضد من يريد أن يطأ أرض الجبل دون رضاه».

ومن لبنان إلى الدول العربية، مساحة بعيدة. قبلَ التسوية بسنوات (تحديداً منذ العام 2012) بدأت المملكة العربية السعودية بتنفيذ عقوبة سياسية ومالية بحق الحريري. بداية بسبب صرف الكثير من الأموال التي تقدّمت بها لمشروع 14 آذار من دون تحقيق أي نتيجة، ولاحقاً بسبب رفضه مواجهة محور المقاومة في لبنان. هذه العقوبة أفقدت تيار المستقبل والطائفة ككل ظهيراً إقليمياً.

ما عدّده المعترضون على سياسة الحريري من تنازلات، يعتبرها آخرون «تضحيات لإنقاذ لبنان من المستنقع الذي يعاني منه اللبنانيون جميعاً». يشرح رئيس المركز الإسلامي للدراسات والإعلام القاضي الشيخ خلدون عريمط وجهة النظر هذه بتأكيد أن «المسلمين السنّة لا يشكون من القيادة، ولا من التشرذم أو الضعف، لأنهم هم أصل الأمة وهم دعاة بناء الدولة الوطنية الحديثة العادلة والقوية». المُشكلة برأيه هي «في الشرائح الأخرى للمجتمع اللبناني التي لم تحسم خيارها نحو بناء مشروع الدولة المستقلة»، على سبيل المثال، يذكر الشيخ عريمط الكلام الأخير لباسيل، لأن «ما قاله لا يُشير إلى بناء دولة وطنية جامعة، بل الى حقوق فئة معينة من اللبنانيين، ولا يختلف كلامه عن سلوك الرئيس عون الذي كنا نريده أن يكون لكل الوطن، لا أن يكون لقسم معيّن من طائفة من طوائف هذا الوطن. منذ البداية تصرف الرئيس عون على قاعدة إما ان تبنى الدولة كما أريد أو لا دولة، وهو يعني عودة المارونية السياسية بقالب عوني باسيلي الى الواجهة، لأن الرئيس عون وصهره رئيس الظل لا يثقان ولا يريان في وثيقة الطائف حلاً، على الرغم من أن الطائف وضع حداً للحرب العبثية في لبنان». «المسلمون السنّة، وعلى الرغم ممّا أصابهم من وهن وحصار وضربات متتالية، لم يتخوّن لديهم الفكر أو النزعة الإقلوية، لأنهم مع مشروع بناء الدولة الوطنية الجامعة ونهوضها» يقول عريمط، مُدافعاً عن الحريري «الذي يحاول أن يُكمل ما بدأه والده الرئيس الشهيد، وإن كانت الظروف قد تغيّرت، لإخراج البلد من المستنقع المذهبي والطائفي والمناطقي». هل ما قدّمه الحريري تنازلات؟ وهل هو المسؤول عن حالة الوهن؟ «خصومه يقولون إنها تنازلات، لكنه يقدم تضحيات لأجل الوطن. طبيعي أن هذه التضحيات زادت عن حدّها المقبول، ولا نؤيد المزيد من التضحيات. لكنه يؤكد أنه قدمها ولو على حساب رصيده الشعبي في مقابل الوصول الى مرحلة بناء الدولة القوية بمؤسساتها. لكن التضحيات التي قدمها لم تقابل من الجهة الأخرى بنفس التضحيات. والمطلوب من الرئيس الحريري الصمود والصبر وإيقاف التضحيات. انتخاب عون كان تضحية. والمحاصصة تضحية». بين المعترضين والمؤيدين، يبقى سؤال عما يملكه الحريري، والواقع الجديد المفروض عليه سياسياً واقتصادياً؟ ما هي الخطوة الكفيلة بعودته إلى الحكم بقوة، ومنها النفاذ الى إنعاش شعبيته المتآكلة؟ في العاطفة يملك «بقايا من المحبة لوالده». في السياسة «ورقة التكليف وكتلة نيابية». في الشارع «يتقدّم على الآخرين باعتباره غير محصور بمنطقة». في المعادلة «لا رديف له حتى الآن». أما في الخارج «فانفتاح غير مكتمل، وقد لا يكتمل في حال استمرّ على المسار ذاته، أو لم يكُن قادراً على حمل عناوين المرحلة المقبلة في لبنان والمنطقة».

ما تقدّم من ملاحظات لم يعد حكراً على المعترضين على أداء الحريري. فالرئيس المكلّف بات يرى أيضاً أن السنّة التي تفصل عن الانتخابات النيابية المقبلة، ستكون مخصصة للثأر. ليس الثار من العهد والتيار الوطني الحر، بقدر ما هو ثأر من أدائه السابق مع عون وباسيل. سنّة المعركة مع الخصم الأوحد، جبران باسيل، علّه بذلك يرمم شيئاً من حضوره الشعبي، أو على الأقل، يوقف الانهيار الذي أصاب الحريرية وتيارها.

تقرير

هل ترفع السرية عن مَحاضِر مجلس الوزراء؟

معركة من نوع آخر طرحها النقاش بشأن مناقصة الفيول. الخلاف على تفسير قرار مجلس الوزراء بين وزارة الطاقة وإدارة المناقصات. تحوّل إلى خلاف على تفسير قانون حقّ الوصول إلى المعلومات بين الأمين العام لمجلس الوزراء والمدير العام لـ«المناقصات». الأول يصرّ على أن مداولات مجلس الوزراء سرية ولا يشملها القانون والثاني يعتبر أن موجب السرية يشمل حصرياً ما يُقرّر مجلس الوزراء أنه سرّيّ. النقاش يفتح نافذة للبحث عن الطرف المثلى للتوسّم في تفسير هيدا أتاحة المعلومات للناس، تأكيداً للغاية من «حقّ الوصول إلى المعلومات»

أيلي الفرزلي

على هامش الخلاف المتعلّق بمناقصة الفيول برز نقاش مختلف يتعلق بمداولات مجلس الوزراء. هل يجيز قانون حق الوصول إلى المعلومات الاطلاع عليها، أم أنها مستثناة، بفعل تصنيفها سرية.

في 26 كانون الثاني، وربطاً باللغط المرتبط بتفسير قرار مجلس الوزراء الذي أقرّ خلاله المناقصة (راجع «الأخبار»، 23 كانون الثاني 2021: خلاف «الطاقة» والعلية: إقصاء الشركات اللبنانيّة من مناقصة الفيول)، راسل المدير العام لإدارة المناقصات، المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، طالباً نشر محاضر مجلس الوزراء ذات الصلة بمناقصة الفيول، أو «على الأقل إيداعنا نسخاً عنها توضيحاً للحقائق كاملة للرأي العام اللبناني، بهذا الخصوص كي نتمكّن من ممارسة حقوقنا الدستورية والقانونية».

في 15 شباط الجاري، ردّ الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية بصفته مديراً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء على كتاب علّيّة. بالشكل، اعتبر أن الطلب المقدم من المدير العام للمناقصات لنشر محاضر مجلس الوزراء يجب أن يقدّم إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وليس إلى المديرية العامة لمجلس الوزراء. وهو أشار إلى أن مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء يجب أن تتم من قِبل رئيس التفتيش المركزي وليس من خلال طلب مباشر من المدير العام لإدارة المناقصات، وهو في حال تقديمه للأمانة العامة لمجلس الوزراء يكون وارداً خلافاً للأصول، ما يشكّل سبباً إضافياً لردّه من حيث الشكل أيضاً. وبالمضمون، أجاب مكيّة «على سبيل الاستطراد»، معتبراً أن النبذة الثالثة من الفقرة ب من المادة الخامسة من قانون حق الوصول إلى المعلومات، التي يركن إليها علّيّة في سبيل الحصول على محاضر جلسات مجلس الوزراء، تعطي لمداولات مجلس الوزراء ومقرراته الطابع السري، وهو أمر ينسجم مع المادة 22 من المرسوم 1992/2552 (تنظيم أعمال مجلس الوزراء) التي تمنع إعطاء أيّ نسخة عن محاضر مجلس الوزراء، بحيث يحق فقط لكل وزير الاطلاع شخصياً على المحاضر. وبالتالي، مع افتراض مكيّة أن الطلب مقدم حسب الأصول، فإنّ «ما تقدم يجعل الطلب من حيث المضمون فاقداً مرتكزه وسنده القانوني».

الطلب الذي تحول إلى نقاش قانوني يتعلق بمفاعيل قانون حق الوصول إلى المعلومات، استكمله علّيّة بكتاب أرسله أول من أمس إلى المديرية العامة لمجلس الوزراء. في الشكل، دعا إلى مراجعة النصوص المتعلقة بالتفتيش المركزي وإدارة المناقصات والتقيّد بها شكلاً ومضموناً، بدل الرجوع إلى استشارات وآراء غير ملزمة قانوناً، وعديمة القيمة المعنوية، لأن كتاب الاستحصال عليها، كما مضمونها، قد بُنيا على وقائع مغلوطة وتجاهل نصوص واضحة ليست بحاجة إلى تفسير.

في المضمون، أكد علّيّة أن قانون حق الوصول إلى المعلومات هو قانون وضعي، وُضع لتطبيق مبدأ وقاعدة مكرسين في الدستور. وقال إنه من خارج الفكر القانوني كلياً الإدلاء أن مرسوماً صادراً في عام 1992، يحول دون نفاذ وتطبيق قانون صادر في عام 2017.

النقاش الذي يأخذ طابعاً حاداً بين الطرفين، وغير مألوف بالتخاطب بين الإدارات، لا يحسم مسألة حق الاطلاع على مداولات مجلس الوزراء، لكنه يفتح باباً عليها. العودة إلى المادة الخامسة من قانون الحق في الوصول إلى المعلومات تشير إلى أن «مداولات مجلس الوزراء ومقرراته التي يعطيها الطابع السري، هي من بين المستندات غير القابلة للاطلاع». الإشكالية الفعلية تتعلق بهذا البند. بحسب الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فإن مداولات مجلس الوزراء مصنّفة سرية بالمطلق، فيما مقرراته لا تكون سرية إلا إذا أعطاها المجلس هذا الطابع. وهذا يقود بحسب قراءة الأمانة العامة إلى أن تأكيد سرية مداولات مجلس الوزراء المحددة في المادة 22 من مرسوم رقم 2552، التي تشير إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء «تحفظ المحاضر الأصلية ونسخاً عنها في المكان المخصص لحفظها وفقاً للأصول... ولا يجوز إعطاء أي نسخة عنها لأحد على أنه يحق لكل وزير الاطلاع شخصياً على محاضر مجلس الوزراء».

> **مخير: يجب إلغاء «سرية المداولات» من تنظيم مجلس الوزراء ليتلاءم مع القانون**

القراءة مختلفة لدى المدير العام لإدارة المناقصات، هو يقول إن البند يربط بين المداولات والمقرات، وبالتالي فإن منع الاطلاع لا يتعلق بالمقررات التي تعطي الطابع السري فقط بل المداولات أيضاً. يقول علّيّة: لو كان المشرّع يريد التمييز بين المقررات والمداولات لناحية السرية لما كان شملهما في بند واحد، خاصة أن واو العطف تُستعمل لربط بين الأمرين. وبالتالي، فإنه طالما أن المجلس لم يصنّف هذه المداولات سرية، فهي لا تخضع للمادة الخامسة من قانون حق الوصول إلى المعلومات (المستندات غير القابلة للاطلاع) ويمكن الاطلاع عليها.

في المقابل، فإن مصادر الأمانة العامة لمجلس الوزراء تذكّر بالقاعدة القانونية التي تقول إن لا اجتهاد في معرض النص القانوني الواضح. ونص قانون حق الوصول إلى المعلومات لم يأتِ بجديد لناحية سرية المداولات أو علنية المقررات، بل هو بقي منسجماً مع المنطق والتنظيم. وطالما أن المداولات هي بشكل تلقائي سرية، وطالما أن المقررات هي علنية ما لم يقرر مجلس الوزراء عكس ذلك، فإن نص القانون حافظ على المبدأ نفسه. ومع افتراض المصادر أن هذه المادة تشير فعلاً إلى أنه لا يمكن الاطلاع على المداولات التي يعطيها مجلس الوزراء الطابع السري أسوة بالمقررات، فإن السؤال البديهي يكون ما هي الآلية التي يعطي مجلس الوزراء من خلالها المداولات طابع السرية؟ وفيما تؤكد المصادر أنه لا يوجد أيّ نص قانوني يتعلق بآلية اعتبار المداولات سرية لأنها سرية أساساً، فإن تنظيم مجلس الوزراء، في المادة 17 منه، يشير بوضوح إلى الآلية المتعلقة بالمقررات (يُعطى الطابع السري للقرارات المتعلقة بالمواضيع سواء كانت عادية أو أساسية بالأكثرية المطلوبة دستورياً لإقرارها). وبالتالي تخلص المصادر إلى التفريق بين المداولات التي لا يمكن الاطلاع عليها لأنها سرية بالمطلق وبين المقررات التي يمكن الاطلاع عليها، ما لم يقرر المجلس إعطاءها طابع السرية.

يقرّ النائب السابق غسان مخيبر، الذي كان من المساهمين في إعداد القانون، بأن المسألة تحتمل التأويل فعلاً، لكنه يرى أن هذا التأويل أو الشك يجب أن يذهب إلى المبدأ والهدف من القانون، أي إتاحة المعلومات، لأن كل استثناء مرتبط بحق أساسي، هو في هذه الحالة حق إطلاع المواطنين على مداولات مجلس الوزراء، لا يمكن تفسيره إلا بالمعنى الضيق. ويوضح مخيبر أن المادة 24 من القانون تنص على أن «تُلغى جميع النصوص المخالفة له أو التي لا تتلاءم مع مضمونه». وعليه، فإنه إذا كان القانون يجيز الاطلاع على القرارات والمداولات ما لم تصنّف سرية، وجب تعديل تنظيم مجلس الوزراء بما يتلاءم مع القانون الجديد، الذي يُعتبر أسمى منه.

خلاف قانوني بين مكيّة وعلّيّة على تفسير «حقّ الوصول إلى المعلومات» (هيثم الموسوي)

على الغلاف

بحجة الحصول على موارد مالية جديدة، تتجه نقابة الأطباء في بيروت إلى فرض رسم شهري على كل اتصال يُجريه أي مريض مع طبيبه. تبرّر النقابة الرسم بالأوضاع الاقتصادية السيئة للأطباء، فيما يُثير الكثير من الأطباء تساؤلات حول آلية التلزيم من دون مناقصة، ويرفضون المسّ بخصوصياتهم، مشيرين إلى أولويات لحل الأزمة المالية في النقابة، عبر وقف الهدر ومعالجة الملفات المالية المشبوهة

«فحصية أونلاين»

نقابة الأطباء تفرض «ضريبة» على المرضى!

(الجيك بوليغان ـ المكسيك)

هديل فرفور

في 12 كانون الثاني الماضي، وافق مجلس نقابة الأطباء في بيروت، بالإجماع، على مشروع «خدمة الاتصال المدفوع» (callmed) بالأطباء المُنتسبين إلى النقابة، وتلزيمه لشركة Arbooster التي يرأس مجلس إدارتها رجل الأعمال أيمن جمعة. ووفق ما ورد في محضر اللجنة الإدارية (2021/1)، تم تحديد بدل الخدمة للمُتصلين من خارج لبنان بدولار أميركي للدقيقة الواحدة، فيما يُفرض على المُقيمين في لبنان اشتراك شهري بقيمة 7500 ليرة (الاقتراح الأساسي كان يقضي بفرض خمسين ألف ليرة شهرياً!).

حتى الآن، لم تُعلن النقابة موعد بدء تنفيذ المشروع الذي يواجه تحفّظ بعض أعضاء مجلس النقابة (تغريد حاج علي، جورج روحانا وحسين الخنسا) عن توقيت القرار في ظلّ الظروف الصحية والاقتصادية الحالية، ومعارضة قسم كبير من الأطباء لأسباب عدة، أبرزها «تفرّد مجلس النقابة في اتخاذ القرار والاكتفاء بتصويت مجلس النقابة من دون الرجوع إلى الجمعية العمومية، خصوصاً أن إلزامية القرار تُعدّ مسّاً بخصوصية الطبيب الذي لم يؤخذ رأيه»، بحسب أحد الأطباء المعترضين على المشروع.

المُفارقة أن مسودة القرار نصّت في بندها الثاني على «إلزامية الخدمة»، بمعنى أن تشمل أرقام هواتف كل الأطباء المنتسبين إلى النقابة، فيما نصّت في الوقت نفسه على ضرورة إرسال رسالة إلى الأطباء «لإعلامهم عن الخدمة، ومن لا يرغب بها لا نعطي رقمه للشركة»، وفي ذلك التباس واضح يستوجب التوضيح.

عضو مجلس النقابة مروان الزعبي أوضح لـ«الأخبار» أن الإلزامية تعني أن على كل طبيب إنزال التطبيق ليتمّ إدراج رقم هاتفه، «لكنه يستطيع أن لا يفعّل الخدمة ويبقي على مجانية الاتصال»واعتبر أن إثارة القضية «جزء من التجاذبات السياسية» التي يثيرها بعض الأطباء، لأن النقابة «سبق أن أوضحت هذا الأمر».

إلا أن معلومات «الأخبار» تُفيد بأن الشركة الملتزمة اشترطت ألّا تقل نسبة المشتركين في الخدمة عن 70% من الأطباء لضمان حصولها على هامش مربح لها، فيما يؤكد أطباء معارضون أن Arbooster طلبت إلزام كل الأطباء بالخدمة.

واستندت التقديرات الأولية إلى اعتبار أن معدل المرضى الذين يتواصلون مع طبيبهم شهرياً يصل إلى نحو عشرين شخصاً. ومع احتساب عدد الأطباء المنتسبين إلى النقابة والبالغ نحو 12 ألفاً و500 طبيب، فإن نحو مليار و875 مليون ليرة ستجنيها النقابة من الاتصالات المدفوعة داخلياً فقط، عدا عن كلفة الدولار على كل دقيقة اتصال يجريها المريض المقيم في الخارج، ناهيك عن أن الـ7500 ليرة «ستشمل أقارب الطبيب وأصدقاءه وكل من يتواصل معه»، بحسب المعارضين. وبحسب الاتفاق، فإن النقابة ستحصل على 50% من العائدات، تذهب 20% منها إلى صندوق النقابة و80% إلى الأطباء. وتكون الـ50% المتبقية من نصيب شركة arbooster التي تتكفّل بدفع حصة شركات الاتصالات.

وكانت نقابة المُحامين سبقت نقابة الأطباء في بيروت إلى اعتماد ما عرف بخدمة الـ Cash In، بموجب اتفاقية عقدت عام 2015 بينها وبين الشركة نفسها. «إلا أنّ وضع الأطباء مختلف، ولا يمكن مقارنة الخدمات الاستشارية التي يُقدّمها المحامي بتلك التي يقدمها الطبيب»، وفق مصادر طبية مطّلعة على الملف، مُشيرةً إلى أن القرار من شأنه أن يُشجع على تقديم العلاجات على الهاتف، «نتيجة شعور المريض المتصل الذي يدفع ثمن اتصاله بحقه في الحصول على العلاج المطلوب. وهذا أمر في غاية الخطورة».

وثمة جانب آخر يثيره المعترضون على المشروع يرتبط بعدم لجوء مجلس النقابة إلى إعداد مناقصة أو استدراج عروض. وتنقل المصادر أن آلية اعتماد الشركة اقتصرت على سؤال النقيب شرف أبو شرف ممثل الشركة عما إذا كانت في لبنان شركة منافسة تقدم الخدمة نفسها، فأجابه الأخير بالنفي، الأمر الذي حال تلقائياً إلى تكليف شركة Arbooster تنفيذ المشروع.

الزعبي أكّد أن المشروع «يعود إلى عشر سنوات مضت»، وقد بحثه مجلس النقابة خمس مرات، وكان هناك عرض قدّمته شركة «كول ميد». و«أُعيد إحياؤه بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الأطباء وعجز صندوق النقابة عن تقديم المساعدات المالية اللازمة لعائلاتهم»، لافتاً إلى أن عدداً من أعضاء المجلس «غير متمسكين بالمشروع».

وكانت «جمعية الأطباء المسلمين» عبّرت، في بيان أمس، عن رفضها المشروع في «هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها اللبنانيون وفي ظل انتشار جائحة كورونا التي تمنع كثيرين منهم من الحضور إلى المراكز الصحية والعيادات». فيما رأت «لجنة متابعة الحراك معاً لقرار واحد» أن «هاتفنا الخليوي ملك خاص للاستعمال العائلي والشخصي بشكل أساسي، والمساس بخطوطنا جرم يعاقب عليه القانون»، واعتبرت أن زيادة واردات صندوق النقابة «الذي أُفرغ أساساً بسبب سوء الإدارة المالية والهدر والفساد لا يكون على حساب مرضانا، خصوصاً في هذه الظروف الصعبة... فهل هي مسؤولية المريض أن يصلح ما أفسدته سياسة الصفقات والهدر في نقابة الأطباء أيضاً؟».

> «الضريبة» تشمل أقارب الطبيب وأصدقاءه وكل من يتواصل معه

وبمعزل من دوافع المعارضين للمشروع، يبقى الشقّ الأهم هو المرتبط بأولوية معالجة الهدر المالي في النقابة، والذي أثبته تقرير المُستشار المالي لوزير الصحة السابق جميل جبق، وخلُص إلى ضرورة إعادة دراسة كامل ملفات الأطباء منذ تأسيس النقابة لافتاً إلى غياب أسس المحاسبة السليمة وعجز النقابة عن إصدار بيانات مالية صحيحة.

كذلك، ثمة من ينطرّق إلى ملف التوظيفات في مجلس النقابة ليُشير إلى أهمية إدارة الأولويات. ويستذكر هؤلاء تقاضي خمسة محامين مبلغ 140 ألف دولار سنوياً، لإعطاء نموذج عن آلية التوظيفات. وفيما لم يتجدد العقد لأعضاء الدائرة القانونية بعد الانقسام الذي شهدته النقابة حيال التجديد لهم في آب الماضي، تُشير المعلومات إلى لجوء النقيب أبو شرف إلى الاستعانة بقاض سابق كمستشار قانوني بكلفة عالية، ومن دون أن يتم لحظ أي توصيف وظيفي واضح له. والجدير ذكره أن إقرار مشروع الاتصال المدفوع من دون اللجوء إلى الجمعية العمومية، كان برعاية هذا المُستشار.

معارضون في النقابة: استغلال لآلام الناس

خلافاً لما ورد في نص محضر اجتماع مجلس نقابة الأطباء عن تصويت اعضاء المجلس بالإجماع على خدمة الcallmed، أصدر أربعة أعضاء (أسامة شمص، وفيق سلوم، حسين الخنسا، تغريدالحاج علي)، مساء أمس، بياناً «مضاداً»، رداً على بيان نقيب الاطباء شرف ابو شرف، أكّدوا فيه رفضهم للمشروع «لما فيه من استغلال لآلام الناس في هذه الظروف الصعبة». وأكد هؤلاء أن النقيب طالعهم «من خارج جدول أعمال اجتماع المجلس بمشروع للتصويت عليه من دون مقدمات وبطريقة تخلو من الشفافية وفي غياب كامل لتفاصيل العقد موضوع التداول». واستغربوا عدم وصول العقد المنوي توقيعه مع الشركة مقدمة الخدمة الى امانة السر واستحواذ النقيب عليه، «مما يثير لدينا تساؤلات عن الهدف من ذلك». وختم البيان بمطالبة النقيب بأن يضع في أولوياته «صحة الاطباء وتحسين أوضاعهم وحمايتهم ووقف الهجرة، لا أن نتوسل بمشاريع وهمية يعود معظم عائداتها للشركات الخاصة».

يذكر أن عضوي المجلس مريم رجب وباسم بو مرعي أعلنا سابقاً رفضهما للمشروع ما يرفع عدد الرافضين الى ستة اعضاء من أصل 15.

أبو شرف: لا مخالفة للآداب الطبية... ومردود للطبيب!

أكّد نقيب الأطباء في بيروت شرف أبو شرف أن خدمة الـcallmed جاءت «بناء على طلب العديد من الزملاء في زمن الانتفاضة ووباء كورونا لصعوبة المعاينة الميدانية بسبب صعوبة التنقلات والتعبئة العامة والحجر المنزلي، والتدابير الوقائية كالتباعد الاجتماعي والكمامات والتعقيم». ودان في بيان، أمس، إثارة بعض الأطباء شبهات تتعلق بأهداف المشروع على بعض مواقع التواصل الإجتماعي.

أبو شرف لفت الى أن خدمة الcallmed «توفر على المريض عناء التنقل والوقت وتحافظ على صحته عن بعد بكلفة زهيدة جدا إذا ما قورنت بثمن معاينة طبية». إلا انه، في البيان نفسه، شدّد على أن الخدمة «ليست بديلا عن المعاينة الطبية بأي شكل من الأشكال، ولا تلزم الطبيب باستقبال الاتصالات الا ضمن قدرته، وبما يسمح به وقته. ويبقى للطبيب الحق في احضار المريض الى العيادة للمعاينة عندما يجد ذلك ضرورياً». وأشار الى أن هذه الخدمة «تؤمّن موردا للطبيب وصندوق التقاعد في نقابة الأطباء النقابة او الطبيب. وهذا القرار ليس من مهام الجمعية العمومية بل يعود للمجلس ان يبت فيه». كما أكّد أنّ هذه الخدمة «لا تخالف قانون الآداب الطبية، ولا تتعارض مع إذن مزاولة المهنة ومعمول بها في الغرب منذ سنوات»، أما الطبيب الذي لا يرغب بالمُشاركة فيها، فيمكنه أن يطلب white list الإستفادة. وأوضح آلية عمل الخدمة، إذ «يتم الاتصال بالرقم المهني للطبيب، وتقدّر حصته بحسب نسبة الاتصالات التي يتلقاها. ويكون التوزيع عادلاً بحسب نسبة الاستخدام»، مُعتبراً أن المشروع لا يلزم الطبيب بالرد على هاتفه، «لكن عندما يجيب يترتب مدخول مالي له». ولفت الى أن المشروع سيُعمل به لفترة تجريبية بالكلفة المقترحة لمدة سنة على الأقل بسبب تكاليف الشركة، «ويصار بعدها الى اعادة تقييمه».

تقرير

سعر كيلو العجل إلى 70 ألف ليرة

«زعل» تاجر «يقطع» اللحوم!

رأجانا حمية

ما الذي يجري عندما يتوقف تاجر كبير عن مدّ السوق بالمواد الأساسية؟ الجواب عن هذا السؤال بسيط وموجع: انقطاع تلك المواد وارتفاع أسعارها. هذا ما يحدث اليوم في سوق اللحوم، بعدما قررت إحدى أكبر شركات استيراد الماشية التوقف عن تزويد السوق بالماشية بسبب تأخر معاملاتها في مصرف لبنان.

«زعل» الـ«رقم واحد»، باعتراف زملائه في «الكار»، من تأخير ملفاته في مصرف لبنان، فاحتجز المواشي... وكفى الله المؤمنين شرّ القتال، واللبنانيين «شرّ اللحوم»! هذا، حرفياً، ما يجري اليوم. عدد كبير من الملاحم انقطع عن بيع اللحوم، ومن استمر باع بأسعار «غير مدعومة»، فوصل سعر كيلو لحم العجل إلى ما بين 60 ألف ليرة و70 ألفاً. وزارة الاقتصاد سطرت محاضر ضبط بحق المخالفين، تجاراً وملاحم، وصلت حصيلتها في اليومين الأخيرين إلى 30 محضر ضبط. هنا، يمكن الحديث عن «نوعين» من التجار: نوع يستفيد من الدعم ويبيع «بضاعته» بسعر غير مدعوم، وهذا «ستحال ملفاته إلى القضاء»، على ما تقول مصادر الاقتصاد. و«نوع» يبرّر البيع بأسعار غير مدعومة بأنه اشترى بضاعته من السوق السوداء. وهنا، «سنعمل سؤاله من أين اشتراها للتحقق من الأمر»، قبل أن يحال المخالف إلى القضاء أيضاً.

امتعاض تاجر واحد أو غيره ممن يملكون مفاتيح سوق اللحوم قد يحدث في أي وقت، كما حصل خلال الأيام الماضية، لكن ذلك يبقى سبباً واحداً، لا يختصر جملة الأسباب التي قد تؤدي في أي لحظة الى انقطاع اللحوم في السوق. من هذه الأسباب، تتوقف نقابة القصابين ومستوردي وتجار المواشي الحية عند الـ«كوتا» التي منحتها الدولة لهذا القطاع، إذ استندت في تحديد الكميات إلى ما كان يستورده التجار قبل ثلاث سنوات، أي «موسم» 2018 - 2019. وهو إجراء، بحسب النقابة، «تسبب في تراجع الكمية في السوق إلى حدود النصف»، بحسب أمين سر النقابة ماجد عيد، ما أحدث أزمة في السوق، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار تضاعف الطلب على هذه المادة، كما غيرها من المواد الإستهلاكية. هكذا، فقد التوازن بين كمية لم تعد تفي بالغرض لأن المصرف المركزي اتبع سياسة «القطارة» بسبب الشحّ الذي فرضته الأزمة المالية، وبين طلب زاد عما كان عليه قبل الأزمة.

سبب آخر تشير إليه النقابة، هو «فرض وزارة الاقتصاد منذ فترة مطالب إضافية تتعلق بإرفاق البيانات الجمركية وبوالص الشحن مع المعاملة، وهو ما يسهم في تأخير وصول الشحنة، خصوصاً أنه ينتظرنا وقت طويل لخروج المعاملة من المصرف المركزي»، يكمل عيد. لكن هذا الإجراء، بحسب وزارة الاقتصاد، ليس ترفاً، بل هو «لتسهيل أمور التجار، انطلاقاً من مراعاة أولوية الوصول. فهناك تجار مثلاً تقدموا بطلبات استيراد وآخرون شحنتهم في طريقها إلى لبنان وفئة ثالثة وصلت شحنتها إلى المرفأ. واستناداً إلى الأوراق نسرّع في إجراءات الشحنة التي وصلت، للسماح للتاجر بأن يقبض أمواله قبل غيره».

أما السبب الثالث، فهو الجشع، وهو من الأسباب التي يستعصي حلها، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية التي تخلق «تجار أزمات». اليوم، لا يوجد في السوق بقر مدعوم وآخر غير مدعوم، فـ«كل ما هو موجود في السوق مدعوم»، وفق ما أقرته آلية الدعم. أما في عرف التجار، فالمدعوم يصبح بـ«قدرة تاجر» غير مدعوم، ويصير سعره سعر السوق السوداء. و«تجار الأزمات» ليسوا فئة محددة، بل «تشكيلة» من الكل: بعض التجار وبعض القصابين وكل من يمت بصلة إلى القطاع. وهذا ما دفع بوزارة الزراعة إلى «استدعاء» ممثلين عن القطاع وإطلاق تحذير عالي النبرة، بأنه في حال التلاعب «ما بقي فيه أذونات»، على ما تقول مصادر الزراعة. وفي انتظار ما سيقوم به التجار والقصابون في المرحلة المقبلة، على اللبنانيين «الرك» على العدس... إذا ما استطاعوا اليه سبيلاً.

> عدد كبير من الملاحم انقطع عن بيع اللحوم في اليومين الماضيين

(أرشيف)

كورونا

التلقيح يسير ببطء: 25 ألفاً فقط تلقوا الجرعة الأولى

هديل فرفور

نحو 25 ألفاً فقط تلقوا اللقاح حتى يوم أمس، وهو معدّل بطيء جداً يستوجب إعادة النظر في تسيير عملية التلقيح وتفعيل عمل المنصة من أجل الوصول إلى الحصانة المجتمعية المطلوبة، في ظلّ واقع وبائي حرج مع استمرار تسجيل أعداد مرتفعة في الإصابات اليومية تزامناً مع استئناف الحياة الطبيعية. فقد أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 3513 إصابة (14 منها وافدة) من أصل 19 ألفاً و133 فحصاً، فيما سُجّلت 62 وفاة رفعت عدد الضحايا إلى أكثر من 4500. ورغم أن نسبة إيجابية الفحوصات لا تزال أقل من تلك التي اعتاد لبنان تسجيلها (18% بعدما كانت شبه ثابتة عند أكثر من 20%). إلّا أن المؤشرات المُقلقة لا تزال تُنذر بالخطر، أبرزها تلك المُتعلقة بأعداد الحالات الحرجة المُقيمة في غرف العناية الفائقة، والتي لا تزال تتجاوز الـ900 حالة.

من هنا، بات لزاماً إيلاء ما يُعرف بـ«دبلوماسية اللقاح» أهمية قصوى. المُشرف على «مرصد الأزمة» في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور ناصر ياسين شدّد على أهمية تسريع المفاوضات مع الدول لتأمين أكبر عدد من اللقاحات، لتسريع عملية التمنيع.

في هذا السياق، قال رئيس اللجنة الوطنية للقاحات الدكتور عبد الرحمن البزري لـ«الأخبار» إن دفعة من لقاح «استرازينيكا»، استوردتها وزارة الصحة عبر منصة «كوفاكس»، ستصل في الأسبوع الأول من آذار. على أن يصل بالتزامن نحو خمسين ألف جرعة من اللقاح نفسه مخصصة للجامعة اللبنانية بموجب اتفاقية عقدتها إدارتها مع وزارة الصحة لتلقيح أهل الجامعة.

البزري حثّ على «تعميم» مبادرة «اللبنانية» لتسريع عملية التحصين المُجتمعية. وفي ظلّ إصرار الشركات المُصنّعة على حصرية التعامل مع وزارة الصحة، فإن على المؤسسات الراغبة في استيراد اللقاحات للعاملين فيها، وفق البزري، التواصل مع وزارة الصحة التي تقوم بالنيابة عنها بتأمين الكميات اللازمة لها، «ويصبح من الممكن استيراد الكثير من اللقاحات». وأشار إلى أن وصول اللقاح الروسي لا تزال دونه عراقيل «دبلوماسية» مرتبطة بالمُفاوضات ولن يصل إلى لبنان «قبل شهر نيسان». أما لقاح «جونسون»، فقد وافقت اللجنة مبدئياً عليه، «لكنه لن يصل إلى لبنان قبل أيلول المُقبل نظراً لأسباب عدة من ضمنها الموافقات المطلوبة لاعتماده».

«جونسون» آمن وفعّال بنسبة 66%

وجدت مراجعة قام بها منظّمون أميركيون أن لقاح شركة «جونسون آند جونسون» آمن وتحديداً ضد الحالات الشديدة من الإصابة بـ«كوفيد-19». هذه المراجعة تمهد الطريق لإصدار لقاح ثالث ضد كورونا بعد الحصول على موافقة «لاستخدام الطارئ» من هيئة الغذاء والدواء الأميركية (FDA)، قبل نهاية هذا الأسبوع على الأرجح.

وقد أظهرت البيانات أن اللقاح فعّال بنسبة تزيد على 85% في الوقاية من حالة المرض الخطيرة، وبنسبة 66% فقط بشكل عام وعند تضمين الحالات المتوسطة. اللقاح يمكن تخزينه في البراد بدلاً من الثلاجة، ويؤخذ بجرعة واحدة. وبيّنت نتائج التجارب على اللقاح التي أجريت في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والبرازيل أن الحماية العامة كانت أقل في جنوب أفريقيا والبرازيل، حيث أصبحت متغيّرات الفيروس هي السائدة.

لم تكن الرياضة يوماً على سلم الأولويات بالنسبة إلى القيّمين على البلاد (أرشيف)

قضية

الدولة والرياضة... في تاريخ طويل من الإهمال

لماذا الاستغراب لتجاهل القطاع الرياضي في الجلسات الحكومية الخاصة بالإقفال العام وفتح البلاد؟ الرياضة كانت دائماً أمرا هامشيا بالنسبة إلى المسؤولين عن الدولة اللبنانية، فهناك تاريخ طويل من الإهمال عاناه هذا القطاع الشبابي والحيوي والاساسي في البلدان المتحضرة

شربل كريم

منذ أن أوقف وباء «كوفيد-19» الحياة الطبيعية حول العالم، شرعت أكثر الدول تأثراً بتفشي الفيروس إلى وضع الرياضة ضمن خططها الأساسية في مساعيها لإعادة الأمور إلى نصابها، وذلك بعدما اعتُبرت الرياضة عاملاً مساهماً بشكل أساسي في خلق مساحة ترفيهية افتقد لها الناس وسط بقائهم في الحجر لفترات طويلة.

ومع إقرار الحكومات المختلفة في أوروبا وأميركا عودة البطولات والأحداث الرياضية ولو بشكل جزئي أو بعيد عن المشهد الكلاسيكي، بدا أن الرياضة قادرة على تغيير مزاج الشعوب وإخراجها من الحالة النفسية الصعبة التي أصيبت بها جراء الأخبار اليومية السيئة وغالبيتها ارتبطت بعدّاد الإصابات وأرقام الوفيات.

لكن لبنان وكعادته بقي بعيداً كل البعد عن هذه المعادلة التي كانت محور دراسات علمية عالمية خلال الأشهر الماضية، حيث خلُصت دراسات الباحثين إلى أن معنويات سكان عدد من البلدان التي تفشى فيها الوباء بشكل مرعب، تُعتبر عالية بعدما لمس الناس أملاً باستعادة حياتهم الطبيعية من خلال عودة الروح إلى الملاعب ولو جزئياً أي في غياب الجمهور على وجه التحديد.

إذاً بقي الجمود مسيطراً في لبنان على واحدٍ من القطاعات الحيوية على صعيد المجتمع وعلى صعيد الفئة الشابة التي ارتبطت به، فارتفعت نسبة البطالة المرتبطة بالرياضيين الذين يعتاشون من الرياضة على غرار كرة القدم أو كرة السلة التي أصابها الشلل بعدما غابت عن المشهد منذ انطلاق التحركات الشعبية في الشارع العام الماضي، وعجزت مراراً عن إطلاق بطولتها بسبب إجراءات الإقفال العام.

إجراءات تجاهلت مراراً إيجاد حلّ للرياضيين، فعجزت المنتخبات الوطنية حتى عن التدرب إلا في بعض الحالات الاستثنائية أخيراً، وتشرّد أبطال الرياضات الفردية بين مواقف السيارات وأسطح الأبنية في محاولةٍ منهم للحفاظ على لياقتهم البدنية أملاً بتمثيل لبنان بشكل مشرّف.

لكن لبنان نفسه تجاهل كل هؤلاء من خلال المسؤولين عنه، الذين بدوا وكأنهم يغرّدون خارج سرب العالم، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى عدم إدراكهم لأهمية الرياضة في المجتمع أو دورها العام، لتتلقى محاولات وزيرة الشباب والرياضة فارتينيه أوهانيان ضربة بعدم إقرار الدراسة التي أعدّتها لإعادة النشاط إلى الحياة الرياضية، فبعد مصارحة رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب في أحد المجالس بأن الرياضة ليست من الأولويات، تجاهلت اللجنة الوزارية الخاصة بمكافحة «كورونا» مناقشة مشكلة الإقفال التي يعاني منها هذا القطاع، فكان رفضها في مكان ما لإيجاد حلّ لقضية رياضية ظاهراً واجتماعية ومعيشية مضموناً، مؤدياً لآلاف العائلات وآلاف الموظفين في كل لبنان.

ظلمٌ وإهمال

عموماً ليس مستغرباً ما حصل، إذ أن الرياضة لم تكن يوماً على سلّم الأولويات بالنسبة إلى القيّمين على البلاد، والحديث عن دور وزارة الشباب والرياضة في الحكومات المتعاقبة يعكس هذا الأمر. هناك في تلك الوزارة لم يصل يوماً وزير متخصص يعرف مشاكل وهموم الرياضيين والحاجات الفعلية في كل لعبة، فانتظر أبطال الرياضات الفردية غالباً الهبات والمساعدات الخارجية، وضُدمت أبرز الأندية المحلية بعدم تلقّيها مساعدات من الوزارة أحياناً أو ذهاب هذه المساعدات تحديداً إلى أندية مغمورة وغير فعالة وغير قادرة على تحقيق الإنجازات، فقط لأنها تملك كلمة السرّ أو «الواسطة» من أصحاب القرار.

الوزارة نفسها لا تُلام في مكان ما، إذ أن الدولة خصصت لها عادةً أدنى ميزانية، فبدت عاجزة عن دعم الكل أو تقديم الدعم بالشكل المطلوب، فقصّرت بحق المنتخبات الوطنية التي انتظرت دعماً من القطاع الخاص أكثر من انتظارها أن تقف الدولة التي ترفع نفس العلم موقفاً داعماً لها من أجل تمثيل لبنان في الخارج.

> تشرّد أبطال الرياضات بين مواقف السيارات وأسطح الأبنية بعد الإبقاء على الملاعب مقفلة في وجههم

إذاً هو الظلم بحدّ ذاته، لكن الإهمال كان حاضراً بقوة أيضاً في القطاع الرياضي، والدليل الأبرز على هذه المقولة صور الملاعب المختلفة التي بات معظمها مهجوراً. أما السبب فهو عدم تحديد الدولة اللبنانية ومعها البلديات دوراً واضحاً لهذه البنى التحتية التي تحوّلت إلى ثكنات أو إلى مستودعات أو إلى أماكن لإقامة الحفلات. الأمثلة كثيرة من برج حمود إلى المدينة الرياضية إلى ملعب بيروت البلدي الذي يمكن من خلال جولة بسيطة حوله التعرّف إلى حجم الإهمال الذي أصاب هذا الصرح بعدما غزته الأعشاب البريّة والنفايات، وأصبحت أبوابه التي فُتحت لكأس آسيا عام 2000 مجرد قطع حديدية مهترئة ومكسّرة.

معظم الملاعب أصلاً أصبحت متلازمة الرياضة ومرض العصر المرتبط بها، لدرجة أصبحت بيروت خارج خارطة ملاعب كرة القدم المعتمدة لإقامة مباريات الدوري اللبناني وغيرها من البطولات، رغم العدد الكبير للأندية البيروتية في البلاد، والتي استفاد بعضها من دعم مشاريع الاتحاد الدولي لتأهيل ملاعبها في ظل غياب دعم الدولة بشكلٍ تام.

الرياضيون فقراء

كذلك يمكن شمل وضع الرياضيين في ما يخصّ الإهمال، فهؤلاء لا يملكون أي ضمانة حالية أو مستقبلية، فتتراجع لقمة عيشهم بين مزاجية المسؤولين عن أنديتهم وبين محاولاتهم إيجاد عمل يتماشى مع ارتباطاتهم الكروية للحرص على امتلاكهم مدخرات تؤمّن لهم حياة مقبولة بعد الاعتزال.

وهنا الحديث عن عدم إيجاد الرياضي أي حماية قانونية له بعيداً من الاتحاد المرتبط به، وذلك في حال عدم حصوله على حقوقه. تلك الحقوق التي بالكاد تكفي الأكثرية الساحقة لتأمين جزءٍ بسيط من لقمة العيش. أما بعد الاعتزال فتلك قصة أخرى.

قصة حزينة في غالبية الأحوال، إذ لا صناديق للتعويضات تنصف الرياضي في نهاية مسيرته، ولا دولة تؤمّن له الطبابة والشيخوخة وترعاه في ما لو كان بحاجةٍ إلى رعاية. بعد الاعتزال وجد نجومٌ كثر في ميادين كرة القدم أنفسهم في فقرٍ مدقع، فعانوا الأمرّين وطلبوا المساعدات وبعضهم توفي من دون أن يجد العون اللازم.

قصصٌ حزينة فعلاً تعكس حجم الإهمال للقطاع الرياضي من قبل الدولة، وهي عيّنة طبعاً من التاريخ الطويل للإهمال الذي يصيب القطاع كلّه في مقتلٍ من دون إيجاد حلول لكل ما يهدد مستقبل الشباب ورياضاتهم عبر استئصال المشاكل المتراكمة وإيجاد الآفات، كالتلاعب بنتائج المباريات لمصلحة المراهنات التي أهملت الدولة أيضاً تأثيرها السلبي على المجتمع عامةً، فلم نرَ أي أحدٍ من المسيئين إلى الرياضة في قاعات المحاكم أو خلف القضبان على غرار ما حصل في بلدان عدة حول العالم، رغم أن وضع الرهان على المباريات والأحداث الرياضية قد تمّ تشريعه وقوننته. لكن لا يجب أن ننسى أننا في لبنان حيث الفساد والإهمال أصبحا مرادفاً للحياة اليومية، حتى باتت هذه المعضلة مسألة طبيعية بالنسبة إلى الكثيرين.

الرياضة اللبنانية

انتخابات اللجنة الأولمبية اليوم: بداية الشرخ

عبد القادر سعد

انتخابات اللجنة الأولمبية اللبنانية اليوم، قد يظنّ البعض أنه يوم ينتظره كثيرون، لكن واقع الحال قد يقول عكس ذلك. هو يوم تمنى كثيرون أن لا يصل. لماذا؟ لأنه سيشهد حدثاً يحصل للمرة الأولى في العهد الحديث بأن تحصل الانتخابات دون توافق ودون تزكية. اليوم عند الساعة الثالثة عصراً، يجتمع ممثلو 28 اتحاداً لانتخاب 14 عضواً من أصل 21 مرشحاً أقفل عليهم باب الترشيح. قد يكون البعض بانتظار النتائج، لكن العارفين ببواطن الأمور ينتظرون ما سيحصل بعد صدور النتائج. فالانتخابات بين فريقين. الأول يقوده رئيس اتحاد المبارزة جهاد سلامة مع عدد من الاتحادات. والثاني يتحالف مضاد يسعى لكسر القاعدة عبر دعم أربعة مرشحين مسيحيين هم رئيس اتحاد الرماية والصيد بيار جلخ (والمرشح لترؤس اللجنة الأولمبية في حال فاز فريقه في الانتخابات)، أسعد النخل (الكرة الطائرة)، ربيع سالم (اليخوت)، جاك تامر (القوس والنشاب)، إلى جانب رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر، مازن رمضان (كانوي كاياك)، خضر مقلد (رفع الأثقال)، محمود حطاب (ملاكمة)، العميد المتقاعد حسان رستم (التجديف)، سامي قبلاوي (موي تاي) أو خالد بديع (شطرنج)، وليد دمياطي (الجمباز).

هؤلاء سيواجهون لائحة سلامة المؤلفة بالإضافة إليه من جاسم قانصوه (بادمنتون)، مهند دبوسي (فروسية)، طوني نصار (سباحة)، أوليفر فيصل (تنس)، حبيب ظريفة (تايكواندو)، رافي ممجوغوليان (كرة طاولة)، رولان سعادة (العاب القوى)، ريمون سكر (تزلج على الثلج).

الصورة من بعيد تشير إلى أن الاتحادات الـ28 التي يحق لها التصويت منقسمة إلى نصفين. كل فريق لديه 14 صوتاً، ما يعني أن أعمار المرشحين قد تحسم الأمور في حال التعادل حيث يفوز الأكبر سناً. لكن من جانب فريق سلامة يرفض هؤلاء قبول مبدأ المناصفة في الأصوات. أمين عام أحد الاتحادات الفردية الصيفية والمقرب من سلامة أكّد لـ«الأخبار» في 29 كانون الثاني أن فريقه يملك 16 صوتاً. اليوم ما زال مصرّاً على ذلك. لكن من هو الاتحاد الذي كان محسوباً على فريق جلخ وحلفائه ومن ثم انتقل إلى مركز وسط بالشكل، لكنه إلى جانب سلامة في المضمون. هو اتحاد الركبي يونيون برئاسة سمير دبوق الذي حتى ليل أمس قرر توزيع الأصوات بين الطرفين وفقاً لرغبة أطراف تعتبر نفسها معنية باتحاد الركبي يونيون.

هذا إذا حصل قد يغلّب كفة فريق سلامة على الفريق الآخر. لكن هذا الفريق الآخر مدعوم من أطراف أحدها مشهورٌ بالمفاجآت (الأرانب) في أمكنة أخرى، فهل ينتقل هذا المشهد إلى الرياضة؟

ساعات قليلة تفصل الجميع عن أجوبة عديدة. لكن الثابت في انتخابات اليوم، أن الخاسر فيها خاسر، والفائز أيضاً خاسر. ولا شك أن ما قبل 25 شباط 2021، ليس كما بعده. فنتائج الانتخابات بغض النظر عن هوية الفائز، ستخلق شرخاً كبيراً سينعكس على الرياضة بشكل عام من جهة، وعلى حلفاء لطالما كانوا سوياً في جميع الأمكنة الرياضية وغير الرياضية. قد يعتبر طرف أنه لم يكن يتوقع أن تأتي الضربة من أقرب الناس، وفي المقابل يرى الحليف الاستراتيجي أن الفرصة مؤاتية لوضع قدم في مكان لم يكن له موطئ قدم فيه في السابق. الانتخابات اليوم وغداً يوم آخر مختلف جداً.

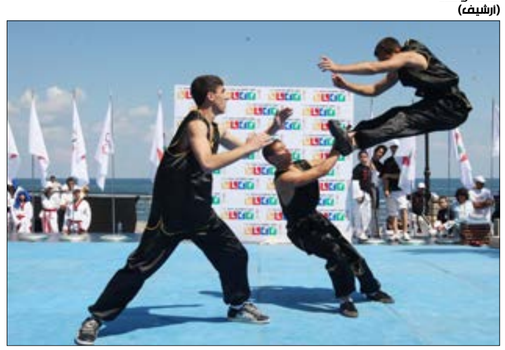

نتائج انتخابات اللجنة الأولمبية ستخلف شرخاً كبيراً سينعكس على الرياضة (أرشيف)

الكرة الأوروبية

موسيالا يختار ألمانيا على حساب إنكلترا

فضّل اليافع جمال موسيالا، لاعب وسط بايرن ميونيخ بطل أوروبا، تمثيل منتخب ألمانيا بدلاً من إنكلترا، بعد أن أصبح أصغر لاعب يسجل لفريقه الألماني في دوري أبطال أوروبا في كرة القدم. وقبل ثلاثة أيام من بلوغه الثامنة عشرة، سجّل موسيالا مع الفريق البافاري خلال فوز فريقه على أرض لاتسيو الإيطالي 4-1 في ذهاب ثمن نهائي دوري أبطال أوروبا.

وُلد موسيالا في شتوتغارت لوالدة ألمانية ووالد بريطاني-نيجيري، ويستحوذ على الجنسيتين الألمانية والإنكليزية، بعد انتقاله بعمر السابعة مع عائلته إلى لندن. انضم إلى أكاديمية تشلسي قبل الانتقال منذ سنتين إلى بايرن ميونيخ، واستهلّ مشواره مع منتخب إنكلترا دون 21 عاماً في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، لكنه فضّل حمل ألوان منتخب ألمانيا.

وقال للناقل الألماني «آ أر دي»: «في النهاية، فضّلت الاستماع إلى مشاعري وأشعر بأن هذا القرار صحيح 100%». وتابع «لدي قلب ألمانيا وقلب لإنكلترا. سيستمر الاثنان بالخفقان»، وأردف «وُلدت في ألمانيا وهناك بدأت ممارسة كرة القدم، لكني نشأت في إنكلترا ولديّ العديد من الأصدقاء هناك»، مضيفاً «فكّرت كثيراً بهذا الأمر، لم يكن قراراً سهلاً».

وحلّ موسيالا بدلاً من توماس مولر الغائب عن بايرن بعد إصابته بكوفيد-19.

وفيما سيبلغ الثامنة عشرة في 26 الجاري، سيوقّع لاعب الوسط الهجومي مبدئياً لخمس سنوات مع بايرن.

وتشير تقارير إلى رغبة المدرب يواكيم لوف باستدعاء موسيالا إلى التشكيلة المقبلة لمنتخب ألمانيا وهناك بدأت ممارسة كرة القدم، لكني نشأت في إنكلترا ولديّ العديد من الأصدقاء هناك»، مضيفاً «فكّرت كثيراً بهذا الأمر، لم يكن قراراً سهلاً».

وحلّ موسيالا بدلاً من توماس مولر الغائب عن بايرن بعد إصابته بكوفيد-19.

وفيما سيبلغ الثامنة عشرة في 26 الجاري، سيوقّع لاعب الوسط الهجومي مبدئياً لخمس سنوات مع بايرن.

وتشير تقارير إلى رغبة المدرب يواكيم لوف باستدعاء موسيالا إلى التشكيلة المقبلة لمنتخب ألمانيا مع منتخب ألمانيا تحت 16 سنة في 2018. قال لاعب الوسط الدولي ليون غوريتسكا وزميله في بايرن لشبكة «سكاي»: «لا أعتقد أنه يجب أن ننتظر أكثر. سأكون سعيداً بالطبع إذا لعبنا سوياً مع منتخب ألمانيا».

أما مدربه هانزي فليك، فقال عنه الثلاثاء بعد أدائه الجيد ضد لاتسيو: «هو واثق جداً مع الكرة ويمكنه اللعب جيداً بين الخطوط». وتابع فليك عن اللاعب الذي سجل 3 أهداف في 16 مباراة في الدوري الألماني: «لديه عين ثاقبة وشعور جيد لاختيار الفراغات المناسبة».

> يستحوذ اليافع جمال موسيالا على الجنسيّتين الألمانية والإنكليزية

بحمل ألوان ألمانيا.

وإضافة إلى حمله ألوان الفئات العمرية لإنكلترا في 22 مباراة بين 2016 و2021، شارك موسيالا أيضاً في منتخب ألمانيا تحت 16 سنة وقبل أسبوعين، قال مدير المنتخب أوليفر بيرهوف إنه خاض محادثة «جيدة جداً» مع موسيالا لإقناعه «ناسيونال مانشافت».

غولف

العالم ينتظر تعافي تايغر وودز

دخل أسطورة رياضة الغولف الأميركي تايغر وودز مرحلة «التعافي» بعد خضوعه الثلاثاء لعملية جراحية في ساقه اليمنى إثر حادث سير خطير في لوس أنجليس، وذلك حسب ما أفاد طبيبه، كاشفاً أن ابن الـ45 مستيقظ.

واعتبرت الشرطة أن وودز كان «محظوظاً جداً» للنجاة من الحادث، لا سيما أن سيارته انقلبت عدة مرات في منطقة سير ساخنة بالقرب من لوس أنجليس.

لكنه «مستيقظ حالياً، ويتجاوب، ويتعافى في غرفته بالمستشفى» بحسب ما كشف ممثلوه في حسابه الشخصي على تويتر في وقت متأخر يوم الثلاثاء.

وفي البيان ذاته، قال أنيش ماهاجان، كبير المسؤولين الطبيين في مركز هاربر-يو سي إل إيه الطبي، إن وودز خضع لعملية جراحية لإصلاح «إصابات خطيرة في العظام» في أسفل ساقه اليمنى وكاحله، بما في ذلك إدخال قضيب في عظمة الساق واستخدام «مجموعة من المسامير والدبابيس» لتثبيت قدمه وكاحله.

وأفاد قائد الشرطة في مقاطعة لوس أنجليس السير فيلانوفيا بعدم ظهور أي إشارات إلى أن وودز كان تحت تأثير المخدرات أو الكحول خلال الحادث الذي وقع في الصباح الباكر.

ومباشرة بعد الحادث، قال وكيل وودز في بيان لوسائل الإعلام الأميركية إن الأسطورة الذي كان وحيداً في السيارة، «أُخرج من بين الحطام بواسطة رجال الإطفاء والمسعفين، وأصيب «بجروح متعددة في الساق».

وأفاد مارك شتاينبرغ «أنه يخضع حالياً لعملية جراحية وتشركم على (احترام) الخصوصية ودعمكم».

ونُقل وودز إلى مستشفى محلّي لتلقي العلاج بعد حادث انقلاب سيارته بالقرب من لوس أنجليس من دون أصطدام بسيارات أخرى.

وأظهرت لقطات تلفزيونية السيارة ملقاة على قطعة من العشب خارج الطريق وهي تضرر كبير في غطاء محركها.

ويعتبر وودز أحد أنجح لاعبي الغولف على الإطلاق وقد فاز بـ15 بطولة كبرى، وخضع وودز مؤخراً لجراحة خامسة في ظهره، وقال إنه غير متأكد مما إذا كان سيتمكن من اللعب في بطولة الماسترز القادمة والتي فاز بها آخر مرة عام 2019.

> يُعتبر وودز أحد أنجح لاعبي الغولف على الإطلاق وقد فاز بـ15 بطولة كبرى

وحقق وودز عودة مذهلة من سلسلة من الإصابات التي هدّدت مسيرته وتخطى المشاكل الشخصية للفوز بلقب الماسترز عام 2019، محرزاً أول ألقابه الكبرى منذ بطولة أميركا المفتوحة عام 2008. وسبق لووز أن تصدّر العناوين بسبب حادث سير آخر أواخر عام 2009 خارج منزله الفخم في فلوريدا، ما أثار سلسلة من الاكتشافات الفاضحة التي قضت على زواجه وتسبّبت في تشويه صورته.

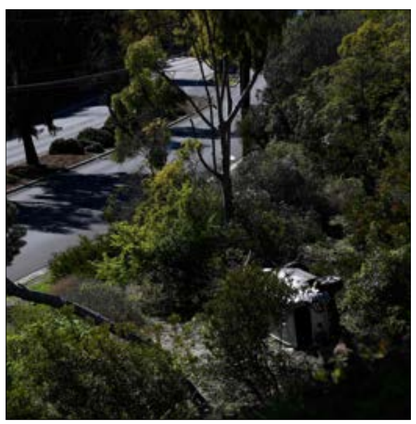

أظهرت لقطات تلفزيونية السيارة ملقاة على قطعة من العشب خارج الطريق (أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كوندور - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

«متّحدون ضدّ التطبيع»... بين الواقع والمواجهة الشعبيّة

معن بشور *

كانت مواجهة التطبيع حالة مستمرة منذ بداياته، إثر معاهدتي كامب ديفيد (1979) ثم تجدّده بعد معاهدتي أوسلو (1993) ووادي عربة (1994)، كما كانت مستمرة أيضاً مهمة القوى الشعبية العربية التي أدركت أن النجاح الحقيقي لمؤامرة التطبيع مع العدو الصهيوني، لا يتحقق إلا إذا تمكّن «التطبيع» من اختراق النسيج الشعبي على مستوى الأمة وعبر كل الوسائل المتاحة، اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً وثقافياً وفنياً واجتماعياً ورياضياً، لأن العدو وداعميه يسعون لأن يصبح الكيان الغاصب كياناً طبيعياً وسط أبناء الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، إدراكاً منهم أن التطبيع على مستوى الحكومات لا يكفي لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا الإطار نسجل للحركة الشعبية العربية بكل تياراتها نجاحاً، إمّا في إفشال مشروع التطبيع على المستوى الشعبي في موجته الأولى كما رأينا في مصر والأردن وفلسطين، أو في إسقاطه تماماً كما رأينا مع اتفاق 17 أيار في لبنان 1983، أو مع طرد السفارة الصهيونية وجرف مبناها في موريتانيا عام 2010، كما في اضطرار دول عربية لإغلاق مكاتب اتصال للعدو في عواصمها بفعل الهبّة الشعبية العربية الواسعة التي رافقت انتفاضة الأقصى المبارك في 28 سبتمبر/ أيلول عام 2000.

وإذا كانت تجربة المواجهات الشعبية للتطبيع في العديد من أقطار امتنا العربية تتضمّنها أوراق خاصة تُقدم في هذه الجلسة، غير أنه لا بدّ من التأكيد على عناوين كبرى للحراك الشعبي العربي في مواجهة التطبيع على مدى أكثر من أربعين عاماً.

العنوان الأول: إن المراحل الأولى لمؤامرة التطبيع في البلاد التي وقّع حكامها اتفاقات تطبيع مع العدو سواء في مصر أو الأردن أو فلسطين قد شهدت فشلاً ذريعاً على المستوى الشعبي، ما يؤكد أنه إذا كان التطبيع خيار حكومات فهو بالتأكيد مجافٍ لإرادة الشعوب.

العنوان الثاني: إن الموجة الثانية من التطبيع التي أراد العدو وحلفاؤه إطلاقها بعد غزو لبنان واحتلال أجزاء واسعة من أراضيه عام 1982، ليكون لبنان الدولة الثانية بعد الدولة المصرية التي تدخل نفق التطبيع المظلم مع العدو، وبرعاية أميركية أيضاً في اتفاق 17 أيار، قد سقطت تماماً أمام إرادة الشعب اللبناني وانتفاضة قادته وقواه الوطنية والإسلامية ومقاومته الباسلة ودعم الدول الشقيقة والصديقة كسوريا وإيران والتي كان أول ثمارها إسقاط تلك الاتفاقية قبل أقلّ من عام على إقرارها من قبل مجلس النواب اللبناني.

العنوان الثالث: إن الموجة التطبيعية التي رافقت اتفاقي أوسلو (1993) مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ووادي عربة (1994) مع الحكومة الأردنية، وأرادت أن تنقل التطبيع إلى الوطن العربي كله تنفيذاً لرؤية شيمون بيريز حول «الشرق الأوسط الجديد» وتمثّلت تلك المحاولة بفتح مكاتب اتصال للعدو في عدد من العواصم العربية، في المغرب والخليج، وفي عقد مؤتمرات «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التي انعقدت في القاهرة وعمان والدار البيضاء في عامَي 1993 و 1994، فيما كان مطلوباً عقد المؤتمر الرابع في الدوحة، لكن تصاعد الاعتراضات الشعبية من جهة وموقف بعض القادة العرب (سوريا، مصر والسعودية) حالا دون انعقادها، فيما نجحت انتفاضة الأقصى المبارك في إغلاق «علني» لمكاتب الاتصال في الدول التي تم فتحها فيها (واقول «علني» لأن البعض منها بقي يعمل بشكل سري)، بل أدى الأمر بعد الحرب العدوانية الإسرائيلية على غزة إلى انتفاضة الشعب الموريتاني ضد العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها الحكومة مع العدو الصهيوني إثر حرب الخليج الأولى عام 1991، ما أدى إلى قطع العلاقات وإلى اقتلاع سفارة الكيان الصهيوني في نواكشوط من أرضها للتأكيد على أن لا مكان لها في موريتانيا إلى الأبد....

العنوان الرابع: جرت موجات تطبيعية متناثرة على مستويات غير سياسية (فنية، ثقافية، إعلامية، رياضية، اجتماعية) من أجل فتح ثقوب في جدار المقاطعة الشعبية العربية، لكنها كانت تواجه بقوة داخل كل قطر عبر هيئات مناهضة للتطبيع والمراصد المتعددة التي قامت في دول المغرب العربي والائتلافات المناهضة للتطبيع في دول الخليج، فخرجت مبادرات فردية رافضة من رجال ونساء وأطفال، ومن مثقفين وإعلاميين ونقابيين وعلماء في أكثر من قطر عربي عبّرت عن الضمير الجماعي العربي من التطبيع...

«تضامنا مع غزة» (بنجامين هايت - بلجيكا)

العنوان الخامس: الموجة التطبيعية الراهنة التي نعتبرها أحد أهم مخرجات «صفقة القرن» بل إحدى أبرز أدوات تنفيذها خلافاً لإرادة الأمة، بل حتى بشكل مناف للإجماع الرسمي العربي الذي اشترط في مبادرة قمة بيروت 2002 (رغم تحفّظنا كقوى شعبية عليها) أن يتم التطبيع مع العدو بعد انسحابه الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967.

في مواجهة هذه الموجة تخوض الأمة اليوم أبرز معاركها، سواء عبر القوى الوطنية والإسلامية في فلسطين، أو على مستوى الأمة وأحرار العالم، ولعلّ في انعقاد مؤتمري «متحدون ضد صفقة القرن» اللذين انعقدا في حزيران/ يونيو، وتموز/ يوليو 2019 في بيروت، وبدعوة من الهيئات ذاتها الداعية إلى مؤتمرنا هذا، تعبيراً عن إجماع شعبي عربي، يضم معظم مكوّنات الأمة ومشاربها الفكرية والسياسية، على مناهضة «صفقة القرن» ومخرجاتها وفي مقدمها التطبيع... وهو ما تكرر في «المؤتمر الافتراضي» الذي انعقد أيضاً بمبادرة من «المؤتمر القومي العربي»، و «المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن»، وشارك فيه المئات من الهيئات والشخصيات العربية الفاعلة في مجتمعاتها، الذي وضع برنامج عمل لمواجهة التطبيع، حيث بدأ يأخذ شكل مسلسلات تلفزيونية، وزيارات اقتصادية تمهّد لما رأينا من اتفاقات «ابراهيمية» للتطبيع مع العدو في غير قطر عربي، والتي يشكل مؤتمرنا محاولة لتفعيل الرد الشعبي عليها.

أهمية دور الحركة الشعبية العربية في مناهضة التطبيع

من خلال استعراض المراحل التي مرّت بها مسيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني في بلادنا، نلاحظ أن السدّ الرئيسي في مواجهة موجات التطبيع المتلاحقة كان، ولا يزال، في الحركة الشعبية المواجهة للتطبيع المستندة إلى إرادة المقاومة وحركتها في الأمة، والتي كانت ثمرة جهود مشتركة من معظم القوى والتيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية في الأمة، التي باجتماعها تتعزز وحدة الأمة وقدراتها وبانتشرذمها يتسلل الأعداء ومخططاتهم، وفي مقدمها التطبيع، إلى قلب النسيج العربي.

ومما لا شك فيه أن السنوات العشر الماضية وما شهدته من انقسام فلسطيني، ثم انقسامات عربية واكبت ما سُمي «الربيع العربي»، قد انعكست سلباً على مجمل التحركات الشعبية العربية، سواء بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، أو إلى القضايا المتصلة بها، أو إلى القضايا العربية عموماً، فبات كل قطر مشغولاً بأوضاعه الذاتية وبحروبه الداخلية، ناهيك بما كانت تواجهه الحركة الشعبية العربية أساساً من قمع وقهر واضطهاد على يد السلطات، ومن طغيان العصبيات الطائفية والمذهبية والعرقية على القضايا الوطنية والقومية الجامعة بالإضافة إلى تفشّ مخزٍ للأنانيات الفردية أو الفئوية، وللذاتيات المتضخمة على مستوى التيارات والتنظيمات والقادة، فبلغ تغليب المصلحة الشخصية أو الحزبية أو الفئوية على المصالح العليا للأمة بأسرها حداً غير مسبوق ساهم في تخريب العديد من المبادرات الجامعة.

بالتأكيد، لم يخلُ الأمر من محاولة بقيت تسبح عكس التيار، وتسعى من ضمن ما هو متاح لها، وقد بات المتاح محدوداً جداً، أن تواصل حمل الشعلة بانتظار لحظة يجري فيها تجاوز الانقسام وتتراجع فيها فكرة قدرة الحكام على القمع والاضطهاد.

ولا بدّ من أن نسجل وقفات فردية وجماعية في العديد من أقطار الأمة (سيتم تفصيلها في الأوراق الخاصة من بعض الأقطار التي شهدت اتفاقات تطبيعية في هذه الجلسة) أكدت أن نبض الأمة ما زال حيّاً، وأن إرادة المقاومة ما زالت متوهّجة، وأن مواجهة العدو في أكثر من ساحة قد حقّقت أكثر من نجاح عبر صمود المقاومة في أكثر من قطر.

من هنا فإن توسيع جبهة المناهضة للتطبيع لا يمكن أن ينفصل عن جبهة ترميم الجسور بين تيارات الأمة وقواها الحية في إطار كتلة تاريخية جامعة توقف التراجع الحاصل في الواقع الشعبي العربي، وهو تراجع بات يشكل مع التخاذل الرسمي العربي البيئة الأفضل لكل دعوات الانهزام والاستسلام أمام هذا العدو.

إن توسيع جبهة المناهضة للتطبيع لا تنفصل عن مشروع ترميم الجسور بين تيارات الأمة وقواها الحية في إطار كتلة تاريخية جامعة

وفي هذا الإطار نقترح على مؤتمركم الكريم الأمور التالية:

1- السعي لتجاوز كل انقسام على المستويَين: الشعبي والسياسي بين كل القوى المناهضة للتطبيع وللاستسلام للمشروع الصهيو - استعماري وهو سعي ينطلق من قاعدة بسيطة هي أن نلتقي جميعاً حول قضايانا الكبرى وفي مقدمها قضية فلسطين وأن يعذر بعضنا بعضاً في ما نختلف عليه من قضايا، فندخل إلى خلافاتنا من باب المساحة المشتركة لنتجاوزها، بدلاً من الدخول إلى هذه المساحة المشتركة من بوابة الاختلاف والصراع والتناقضات فنحبطها.

2- السعي للتنسيق بين كل الهيئات والمراصد القائمة لمناهضة التطبيع في إطار تنسيقية عربية جامعة لمناهضة التطبيع ومقاومة المشروع الصهيوني لا تستثني أحداً من هذه القوى والهيئات، كما تسعى لتشكيل هيئات ومراصد متعددة في الأقطار التي لا توجد فيها مثل هذه المراصد والهيئات.

3- التأكيد على أن المقاومة بكل أشكالها، ولا سيما المسلّحة هي الوسيلة الأفعل والأسلم والأسرع لدحر المحتل، وأن الدفاع عن المقاومة كخيار ونهج وسلاح وثقافة في وجه الهجمات التي تتعرّض لها هو مهمة لا تنفصل عن مهمة مناهضة التطبيع التي هي الوجه الآخر لمقاومة الاحتلال.

4- السعي لإطلاق ورش عمل متخصّصة حول الجوانب المتعددة لمناهضة التطبيع من سياسية ودفاعية واقتصادية وثقافية وإعلامية ونفسية وتربوية ورياضية وإعداد خطط متكاملة لمواجهة التطبيع على كل صعيد.

5- السعي لتنظيم يوم واحد على مستوى الأمة باسم «متحدون ضد التطبيع» يتضمّن فعاليات شعبية ونقابية وثقافية وفنية ورياضية تؤكد وحدة الأمة ضد التطبيع وما يتصل به من مخططات ومؤامرات.

6- السعي لإنهاء كل الحروب والصراعات الدموية القائمة في غير قطر من أقطار الأمة عبر مصالحات وطنية شاملة ترفض أي استقواء بالخارج ، ولا سيّما الدول الاستعمارية في الصراعات الداخلية، وترتكز إلى مراجعة جريئة وشاملة لكل التجارب والسياسات والممارسات التي ثبت خطؤها وتسعى لتوجيه طاقات المجتمع العربي نحو بناء دول قوية وقادرة وعادلة وديمقراطية، بل نحو تكامل سياسي ودفاعي واقتصادي وثقافي على مستوى الأمة.

7- تكريم كل مبادرة فردية أو جماعية تكرّس نهج مناهضة التطبيع على مستوى الأمة كلها، واعتبار أصحاب هذه المبادرات رموزاً يتم عبرهم تشجيع مبادرات مماثلة، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو حتى الحكومات والبرلمانات التي تأخذ مواقف حاسمة من التطبيع.

8- دعوة البرلمانيين من أعضاء المؤتمر إلى التعاون مع هيئات مناهضة التطبيع في بلادهم وللسعي لإقرار تشريعات تجرّم التطبيع في بلادهم، ولا سيّما أن هناك أكثر من مشروع موجود في بعض البرلمانات العربية.

9- دعوة الاتحادات العربية المشاركة في هذا المؤتمر إلى تشكيل لجان نقابية على مستوى الاتحاد، أو مستوى النقابات الوطنية لمناهضة التطبيع والتنسيق مع النقابات المماثلة داخل فلسطين لوضع البرامج المعنيّة بكل اتحاد أو نقابة.

10- دعوة الإعلاميين المشاركين في المؤتمر إلى التنسيق مع زملائهم في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ولإعطاء ثقافة المقاومة ومناهضة التطبيع ما تستحقّه من اهتمام في برامجها المتعددة.

11- دعوة الأدباء والفنانين المشاركين في المؤتمر، بكل مستوياتهم، إلى التواصل مع زملائهم لإعداد فعّاليات سينمائية وغنائية وامسيات شعرية وأدبية، تخدم فكرة مناهضة التطبيع.

12- دعوة الهيئات الاقتصادية العربية، من خلال الاقتصاديين المشاركين في المؤتمر إلى إعداد الخطط الاقتصادية القادرة على مواجهة التطبيع، وإعداد ما يلزم من دراسات في هذا الاتجاه.

13- السعي لتفعيل مكاتب المقاطعة العربية في الأقطار العربية كافة ومواجهة كل العوائق في وجهها.

14- دعوة المؤسسات المعنيّة بالشأن الثقافي لوضع الخطط والآليات والأدوات التي تهدف إلى تحصين ثقافتنا الوطنية والقومية في وجه محاولات الاختراق والتطبيع والغزو الثقافي.

15- الاهتمام بتطوير وتوسيع آليات التواصل مع شباب الأمة وأطفالها بما فيها الإنتاج الثقافي والإعلامي المخصّص لهم من أجل أن تمتلك الأجيال الجديدة المعرفة والوعي لسياسات التطبيع ومخاطره على هوية الأمة وشخصيتها وهويتها ومستقبلها.

16- إطلاق حملة تضامن ومساندة واسعة لمنظمة B.D.S. للمقاطعة داخل فلسطين وخارجها والسعي لكشف محاولات قمعها من قبل بعض السلطات الغربية.

*كاتب وسياسي لبناني - الورقة أعلاه قُدّمت إلى المؤتمر العربي العام «متّحدون ضد التطبيع» المنعقد عبر تطبيق «زوم» يومَي السبت والأحد 20 و21 شباط/فبراير 2021

تجّار الهيكل... بيننا

(تحيّة إلى مهدي خليل في ذكرى رحيله)

مهدي خليل (1958 – 24 شباط/ فبراير 2008)

حسن خليل *

أن يكون الإنسان مبدئياً، فهذا أمر مستحبّ، لا بل هو مطلوب؛ فالمبدئية، ليست فعلاً أخلاقياً فقط بل هي، قبل كل شيء، سلوك «إرادوي» نابع من تربية صافية من الأنانية وحبّ الذات، ومنزّهة عن المصلحة الخاصة. هي نمط عمل يقوم على القناعة، بالقول والممارسة وبوضوح. هي ذلك الفضاء المفتوح والأفق الواضح والحدود المعلومة. لا تهتزّ ولا تضعف ولا تلين؛ تدفع ثمن ثباتها ولو في ذلك حياتها. ومتى اهتزّت سقط الهيكل وتحوّل إلى مكان للربا وللتجارة ولمواقف «غبّ الطلب». هي تلك المدرسة التي تراصفنا على مقاعدها بقناعة موصوفة، لا تشوبها شائبة، بل بفهم منطلق من واقع اجتماعي اعتقدنا بتغيّره. لقد كان الحلم، الحلم الذي يُعطي للفلاح المطر كي ينمو الزرع ويعلو. والذي يُعطي للعامل الأجر الذي يستحقه، وللفقير الأمل في يوم آخر سيكون جميلاً؛ يأكل ولا ينام جائعاً، يحلم بالغد المشرق الخالي من الظلم والعوز والتبعية والكدّ والتعب.

هو ذلك الركب الذي انتفض على واقعه، فتقدّم الصفوف معانداً مناضلاً، لا تصدّه حدود ولا تمنعه سدود. آمن بعدالة قضيّته فناضل من أجلها إلى حدّ الاستشهاد. تقدّم الصفوف من دون أن ينظر إلى الوراء، لا بل جعل دوماً من قرص الشمس مساراً له، فمضى بعيداً، حيث الحلم الجميل؛ ولكم كانت تلك الدرب صعبة وشائكة؛ لقد أصبحت المبدئية تهمة وعيباً، والاستزلام شطارة والكذب منهجاً. تجار الهيكل ومرابوه بيننا اليوم، يفتون ويمضون ويقولون وينهون... لا تردعهم قيَم ولا أخلاق، تركوها على أرصفة الحياة المتهالكة ومضوا، حيث المصلحة تكون، يلعقون فتات الموائد وهم شاكرون ومسبّحون بنعمة أوليائهم. هم بيننا، يعيثون فساداً، غير آبهين بقيَم أو أخلاق. لقد حجبوا نور الشمس ومهبّ الهواء. دخلوا الدار، لا بل دخلوا غرفها، عشّشوا في كلّ زاوية، اختلّت قيمهم وتهافتت؛ لقد أصبح العميل يُفتي بالمقاومة والسارق ينْهَى عن المنكر واللص «المرتشي والفاسد» يأمر بالمعروف.

قلّة هي من ادّخرت قرش أخلاقها الأبيض لأيامها السوداء؛ المرابون على الباب، وما في اليد العارية إلّا إرادة ونيات صافية، لكن أين تُصرف تلك الأخلاق وبكاكين العمالة تسدّ الأفق. أين تُصرف وما بقي منها إلّا الاسم وليس المعنى. وصلت إلى حدود الحصن، مسّت بعض أحجاره لكنّها لم تستطع كسرها، تركت ندوباً يمكن إصلاحها أو تبديلها، وبعضاً من بهتان لون يمكن تلميعه. قلّة كانوا، وبقوا كذلك... كنتَ منهم مثل كثيرين، ساروا الركب مرفوعي الرأس؛ هم خميرة الأرض الطيبة وملحها والتي ستُعطي النسغ الذي يمدّ الحياة بعناصر نموّها، وستنبت في حقول صحارى عالمنا العربي المترامية واحات من الخير، وستعاود الشمس دفئها... رَحلتَ وكثيرين، مضيتم إلى حيث الخلود، وبقي المسير مستمراً، يتعثّر بحجارة الطوائف والمذاهب وهي تكبر رويداً رويداً، يُعاند يكابر، يحفر الصخر بأظفاره، لا يكلّ ولا يملّ، تَعِب من كدح المشوار، شاخ مبكراً، فكما يقولون، الخوف والتعب والعمل المُضني تذهب بالشباب، لكنّ نضرة الأفكار وتجديدها سيعيدان بشاشة وجهه المشرق دوماً... وسيتابع، غير مبالٍ بالعواء المتكاثر من حوله. لنا فيكم المثل، ولكم علينا المتابعة... وسنتابع.

وردة حمراء من مجد وصوفي إلى من يتكلّمون عنه ويحبونه... لكن لم يعرفوه.

* **عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي اللبناني.**

الحدث

الرياض تستنجد بتل أبيب: أعينونا في مواجهة بايدن

باتت «مصيبة» صعود إدارة أميركية جديدة توّمن بالمسار الدبلوماسي مع إيران، تجمع كلّاً من السعودية وإسرائيل. اللتين تُكثّفان، في هذه الأيام، اتصالاتهما ومباحثاتهما، في محاولة لوضع أسس لمواجهة التبدّلات المتوقّعة في استراتيجية الولايات المتحدة. في خضمّ ذلك، تبدو الرياض الطرف الأضعف، بمحاولتها شراء خدمات تل ابيب في واشنطن، في مقابل تنازلات علنية يمكن الجزم بأن إسرائيل لن تتردّد في انتزاعها من المملكة، على حساب القضية الفلسطينية

علي حيدر

لم يَعُد نشر معلومات عن لقاءات ومحادثات بين النظام السعودي وكيان العدو يثير الاستهجان أو التعليقات التي كانت عادة ما تصاحب أيّ كشف عن حدث استثنائي، حتى في إسرائيل. ومن الواضح أن ذلك يعود إلى أن الجهات الإعلامية الإسرائيلية تُعلم أكثر مما تَنشر عن مسار التطبيع، ولذا لا تجد في هذه المعلومات أيّ جديد أو تحوُّل يستوجب تسليط الضوء عليه. يتجلّى هذا في ما كشفته تقارير إعلامية إسرائيلية من أن المحادثات بين الرياض وتل أبيب «تشهد تسارعاً في الأيام الأخيرة»، من دون اكتراث بأصل انعقاد محادثات، في إشارة صريحة إلى أن التواصل مستمرّ وفق وتيرة محدّدة، ولكن الجديد يكمن في تسارعه. وعلى أيّ حال، فإن في ما تَقدّم دلالة ثابتة على حقيقة الموقف السعودي من قضية فلسطين، والذي تتمّ التغطية عليه ببعض الكلام الإنشائي، الذي هو في جوهره أيضاً لا يرتقي إلى الحدّ الأدنى من طموحات الشّعب الفلسطيني وحقوقه، بل ويُعدّ مُهدّداً لقضيته، لكن بعناوين وقنوات مختلفة.

على أنه في ما يتعلّق بالسياق الخاص للتطوُّرات الأخيرة، فقد كان هذا الأمر متوقّعاً على خلفية المخاوف المشتركة بين كيان العدو والنظام السعودي، والتي ارتفعت في ضوء مُحدّدَين رئيسيْن: الأوّل يتعلّق بصمود إيران في مواجهة «الضغوط القصوى» وتطوُّر مبادراتها العملانية على المستوى النووي، وهو مُتغيّر يفرض نفسه على صنّاع القرار السياسي الإقليمي والأميركي والدولي؛ والثاني يتمثّل في مقاربة الإدارة الأميركية الجديدة التي قد تختلف في تكتيكاتها عن الإدارة السابقة، خاصة بعدما لم تنجح الأخيرة في تحقيق ما كانت تهدف إليه. ويتخوّف النظام السعودي، ومعه كيان العدو، من تداعيات هذه المقاربة، التي قد تصبح أكثر واقعية في ظلّ الأداء الإيراني وتعاظم قدرات محور المقاومة.

إزاء ذلك، من الطبيعي أن يبادر الأطراف القلقون إلى رفع مستوى التشاور والتنسيق، وفي مقدّمهم الرياض وتل أبيب باعتبارهما تمثّلان الثقل الرئيس في المحور المعادي لمحور المقاومة. وعلى وقع تقدير الجهات المختصّة لخطورة مآلات المشهد الإقليمي، يصبح مفهوماً ما كشفته القناة شبه الرسمية في التلفزيون الإسرائيلي، «كان/ 11»، من أن «الفترة الماضية شهدت محادثات هاتفية بين كبار المسؤولين في الرياض وتل أبيب». واشارت القناة إلى أن «المحادثات تركّزت حول مخاوف السعودية في شأن تغيير الإدارة في الولايات المتحدة... وسياسة (جو) بايدن تجاه المنطقة». وأضافت أن «القلق الذي تتشاركه السعودية مع إسرائيل هو من عودة أميركية محتملة إلى الاتفاق النووي مع إيران»، إلى جانب الملفّ المتعلّق بحقوق الإنسان في الداخل السعودي.

ترجمة ذلك، عملياً، أن المرحلة المقبلة قد تشهد تنازلات سعودية أكثر صراحة وعلنية في ما يتعلّق بقضية فلسطين، في مقابل أن تستخدم إسرائيل نفوذها في الولايات المتحدة من أجل مساعدة الرياض على مواجهة التحدّيات التي خلقتها مواقف الإدارة الجديدة في واشنطن. وهو ما لفتت إليه القناة أيضاً، بالقول إن «مشاركة السعودية القلق في هذا الشأن مع الحكومة الإسرائيلية، يأتي ربّما أيضاً من فكرة أن تل أبيب قد تساعد الرياض في مواجهة الإدارة الأميركية الجديدة». ومن الطبيعي أن تسعى إسرائيل إلى استغلال ذلك، كما هي العادة، في استدراج النظام السعودي إلى تقديم تنازلات علنية، خاصة وأن المملكة تتلقّى المزيد من الإشارات التي تُعزّز قلق ولي العهد، محمد بن سلمان، ومنها أخيراً تأكيد المتحدّثة باسم البيت الأبيض، جينيفر ساكي، أن إدارة بايدن «على عكس الإدارة السابقة، لن تتوانى عن إثارة قضايا حقوق الإنسان في السعودية»، وأنها «بصدد إعادة النظر في علاقتنا مع السعودية». ومنعاً للالتباس، يجدر التذكير بأن النظام السعودي كان ولا يزال يُجسّد المصالح والسياسات الأميركية في المنطقة، والتي تستوجب الحفاظ على استقراره وثباته، مع ابن سلمان أو من دونه، ولكن ما يقوم به الأخير يُعدّ فرصة للمزيد من الابتزاز الإسرائيلي والأميركي، في أكثر من اتجاه وقضية، فضلاً عن أن موقف إدارة بايدن من تصرُّفات ولي العهد يأتي ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى محاولة التعديل في النظرة إلى الولايات المتحدة، والتي تهشّمت في ظلّ إدارة دونالد ترامب.

وبناءً على ما كُشف في إسرائيل، يُتوقّع أن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من التكامل والتنسيق في مواجهة قوى المقاومة في لبنان وفلسطين. وهو ما يستوجب، بالتوازي مع تقديم تنازلات سعودية علنية لمصلحة إسرائيل، تصعيد الهجمة السياسية والإعلامية على قوى المقاومة في لبنان وفلسطين والمنطقة، باعتبارها النقيض لمشروع التطبيع، ومحاولات إضفاء الشرعية على الاحتلال الصهيوني لفلسطين. ويكمن منشأ هذا الترابط في أنه كلّما أظهرت قوى المقاومة قدرة على الصمود والندّية في مواجهة كيان العدو والمشاريع الأميركية في المنطقة، تراجعت فرص الترويج للتطبيع كخيار لا بدّ منه لدى الرأي العام العربي. وفي مقابل ذلك، ليس أمام السعوديين سوى محاولات التوهين من انتصارات المقاومة، أو طمسها، وتشويه قواها.

تتلقّى المملكة المزيد من الإشارات الأميركية التي تُعزّز قلق محمد بن سلمان (أ ف ب)

> يُتوقّع أن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من التكامل والتنسيق في مواجهة قوى المقاومة

لا تسوية لقضية المعتقلين السياسيين

لا تزال قضية المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مثار خلاف بين حركتَي «حماس» و«فتح»، على رغم إصدار رئيس السلطة، محمود عباس، مرسوماً خاصّاً بتعزيز الحرّيات العامّة في الأراضي الفلسطينية، كجزء من توافقات أُعلنت بين الفصائل في القاهرة في ختام حواراتها يومَي 8 و9 شباط/ فبراير الجاري، تمهيداً للانتخابات. وتُنكر «حماس» ادّعاءات «فتح» بوجود 80 معتقلاً سياسياً لديها، واصفة هؤلاء بأنهم «موقوفون أو محكومون على خلفية قضايا جنائية، أو أمنية متعلّقة بالإضرار بالمقاومة، وجميعها منظورة أمام القضاء الفلسطيني»، لكنها تؤكد أن «معالجة قانونية تجري لعدد من تلك القضايا، تنفيذاً للتوافق الوطني الفلسطيني، ومساهمةً في تعزيز أجواء الحريات العامّة». من ناحية أخرى، كشفت «حماس» عن وجود تحرُّك من قِبَل دولة الاحتلال لمنع مرشّحيها في الضفة المحتلة من خوض الانتخابات، إذ شنّت خلال الأسبوعين الماضيين حملة اعتقالات ضدّ قادة الحركة وعناصرها في الضفة، مُهدّدة إيّاهم في حال المشاركة في الانتخابات.

فلسطين

9

«اتفاقية غاز غزة» تجدّد الخلاف بين رام الله والفصائل

لا تزال خلفية الموافقة الإسرائيلية على اتفاقيّة غاز غزة المُوقّعة أخيراً بين السلطة الفلسطينية والقاهرة، غير واضحة إلى الآن. لكن الأكيد أن خطوة رام الله لا تفتأ تثير اعتراضات من الفصائل التي تُتهم السلطة بالتفرُّد في هذا الملفّ، واستبعاد أبناء القطاع منه

غزة - رجب المدهون

في وقت كانت فيه الأنظار تتركّز على ترتيبات الانتخابات الفلسطينية، آثار توقيع رام الله عقد بيع مرتبطاً بغاز قطاع غزة، لصالح السلطات المصرية، خلافاً مُتجدّداً بين الفصائل والسلطة، حول تَفرُّد الأخيرة بالمقدّرات الفلسطينية، وتوقيعها عقوداً خلال مرحلة انتقاليّة تسبق انتخاب مجلس تشريعي ملزَم بالموافقة عليها، إضافة إلى حالة الغموض حول بنود تلك العقود وتفاصيلها.

وبشكل مفاجئ، وبعد ساعات من زيارة وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملّا، دولة الاحتلال، أعلنت السلطة الفلسطينية توقيع مذكّرة تفاهم ما بين الأطراف الشريكة في حقل غاز غزة، والمُتمثّلة حالياً في «صندوق الاستثمار الفلسطيني» و«شركة اتحاد المقاولين» (CCC) و«الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيغاس)، للتعاون في تطوير الحقل وبنيته التحتية، بما يُوفّر احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، ويُعزّز التعاون بين البلدين الشقيقين»، مع «إمكانية تصدير جزء من الغاز إلى جمهورية مصر».

ولم تعلن السلطة بنود مذكّرة التفاهم وحجم الاستثمار المصري الجديد في غاز غزة، وهو ما دفع العديد من الفلسطينيين إلى إعادة تساؤلاتهم السابقة حول ملفّ الغاز، وأحقيّة الغزّيين في المشاركة في تقرير مصيره. وتصدّر هؤلاء عضوُ المكتب السياسي لحركة «حماس»، موسى أبو مرزوق، الذي طالب بمعرفة بنود الاتفاق وإشراك أبناء القطاع فيه، الأمر الذي قابلته السلطة بهجوم كبير من عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، حسين الشيخ، على اعتبار أن الاتفاقيات تتمّ بين دول وليس بين

(أ ف ب)

دول وفصائل.

وكانت السلطة أعلنت، من دون أيّ توضيح، أن الاتفاق مع المصريين سيساهم في إيجاد حلّ جذري لأزمة الطاقة التي يعاني منها قطاع غزة، بالإضافة إلى «تزويد محطة جنين لتوليد الطاقة بالغاز مما سيساهم في تعزيز الاستقلال الوطني الفلسطيني والاعتماد على الموارد الوطنية في قطاع الطاقة». وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر في السلطة، فقد ناقش وفد فلسطيني يقوده عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، حسين الشيخ، قبل ثلاثة أسابيع، قضية غاز غزة مع جهات مسؤولة في الحكومة الإسرائيلية مُقرّبة من رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو. وطلب رسمياً عدم اعتراض دولة الاحتلال على بيع غاز القطاع، والموافقة على عرض مصريّ للتعاون في استخراجه وشرائه لصالح رام الله. وخلال الأسبوع الماضي، حصلت السلطة على موافقة الاحتلال، الأمر الذي دفعها إلى إبلاغ السلطات المصرية باستعدادها للتفاوض حول عرض مصري قديم لتطوير غاز غزة عبر استخراجه وشراء جزء منه، وذلك بعدما فشلت مفاوضات سابقة بين الفلسطينيين والقاهرة إثر توقيع الأخيرة اتفاقاً لشراء الغاز من دولة الاحتلال.

ولم تربط المصادر ما بين المباحثات التي جمعت أخيراً السلطة الفلسطينية وأطرافاً داخل حزب «الليكود»، وبين سعي هؤلاء الأطراف إلى مساعدة نتنياهو في حصد أصوات فلسطينيّي 1948 خلال انتخابات «الكنيست» في آذار/ مارس المقبل، إلا أنها لم تستبعد أن تكون موافقة الاحتلال على طلب السلطة بخصوص الغاز ناتجة من تلك الاتصالات. ولم تتّضح، إلى الآن، خلفية الموافقة الإسرائيلية، علماً أن دولة الاحتلال كانت تُصرّ طيلة العقدين الماضيين على أن أيّ غاز من بحر غزة يجب أن يُنقل إلى محطّة تسييل الغاز في عسقلان، ومن ثمّ يُوزّع إلى غزة والضفة أو أيّ مكان آخر، وهو ما كانت ترفضه السلطة سابقاً، بالإضافة إلى الشركة البريطانية «بريتش غاز».

وتبلغ قيمة الغاز أسفل بحر قطاع غزة أكثر من 4,5 مليارات دولار سنوياً في حال استخراجه، إلا أن جزءاً منه اتّمت دولة الاحتلال سرقته عام 2012، عندما استخرجت كلّ كمّية الغاز الموجودة في حقل «ماري بي» والتي تُقدّر بـ1,5 ترليون قدم مكعّب. أمّا السلطة الفلسطينية، فقد اتّسم أداؤها حيال هذا الملفّ بغموض كبير منذ عام 1995، إذ وقّعت في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 اتفاقاً مع شركة «بريتش غاز»، تبيّن لاحقاً أنه ينصّ على أن تستحوذ الشركة البريطانية على 60% من عائدات الغاز، مقابل 30% لـ«شركة اتحاد المقاولين»، و10% في المئة فقط لـ«صندوق الاستثمار الفلسطيني»، فيما يُلزم الفلسطينيين بإبلاغ دولة الاحتلال بأيّ عمليات اكتشاف أو إنتاج في مناطقهم.

قضية

الاستيطان محور جدل إسرائيلي: هل من جدوى «أمنية» فعلاً؟

يسود جدل في إسرائيل اليوم، بشأن إذا ما كانت للمستوطنات وراء الخطّ الأخضر «قيمة أمنية»، أو أنها باتت عبئاً على الكيان، من وجهة نظر عملية. يبدو التوصيف الثاني هو الأقرب إلى الواقع، ومع ذلك ثمّة إصرار على الاستيطان، في ما يبدو متساوقاً ومتطلّبات أيديولوجية وسياسية واقتصادية مكتوبة بلغة الأمن

دانية بلّاك

على رغم إصرار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، خصوصاً منها تلك التي يتزعّمها «الليكود»، على المُضي في بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس المحتلّتَيْن بذرائع أمنية، إلا أن ثمّة اليوم ما يشبه الإجماع بين كبار أعضاء مؤسّسة الدفاع على أنه «حتى وإن كانت فكرة مساهمة المستوطنات في الأمن القومي سائدة في الماضي، فإنها باطلة اليوم». ففي وثيقة بحثية بعنوان «الأمن القومي والمستوطنات»، أعدّها أفيشاي بن ساسون جورديس، رائد احتياطي في سلاح الاستخبارات وزميل باحث في «معهد مولید»، عُرضت ثلاثة أسباب تدحض التبرير الأمني للمستوطنات، وهي كما يلي:

أولاً: اختفاء التهديد التقليدي في الشرق، والمُتمثّل في الجيش الأردني أو العراقي، بسبب التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، لناحية توقيع «معاهدة سلام» مع الأردن عام 1994، واحتلال العراق عام 2003. بدلاً من ذلك، أصبح التهديد من الجبهة الشرقية مُتمثّلاً في الصواريخ الإيرانية التي لا تتمّ مجابهتها من خلال المستوطنات.

ثانياً: تغيير طبيعة المستوطنين ودورهم أثناء الحروب. ففي الماضي، كان كلّ من هؤلاء يحمل المحراث في يد والبندقية في أخرى، ليُشكّلوا الطليعة العسكرية التي تقاتل في الحرب، أي إن المستوطنات كانت في خدمة الجيش. أمّا المستوطنون الجدد، فهم مُرفّهون ويعتبرون أن من واجب الجيش حمايتهم، إلى حدّ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين اعتبر أنهم «يُشكّلون عبئاً على المؤسسة العسكرية». وتشير التقديرات إلى أن نحو 80% من قوات جيش الاحتلال تعمل على تأمين المستوطنات، بينما الـ20% المتبقّية تتولّى المهمّة نفسها داخل الخطّ الأخضر، وهو ما سيتضاعف في أيّ حرب مستقبلية.

ثالثاً: القدرات التكنولوجية العالية الذي يحوزها جيش الاحتلال، وتُلزمه بالتخلّي عن الأساليب التقليدية في «الدفاع عن وجوده». وفي هذا الإطار، يرى نائب رئيس الأركان السابق، موشيه كابلينسكي، أن «التصوُّر بأن الاستيطان يخدم الأمن عفا عليه الزمن، ومفهوم الاستيلاء على الأرض لتحقيق الأمن كان منطقياً قبل أن تكون لدينا تكنولوجيا».

هذه المحاجّة تُعزّزها جملة معطيات، لعلّ أبرزها فشل المستوطنات في تحقيق «الأمن» إبّان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وهو ما زعزع الإجماع الإسرائيلي على الاستيطان. وتزايدت تلك الشكوك مع اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث ألقى الإسرائيليون داخل الخطّ الأخضر باللوم على مستوطني الضفة الغربية. كما أن المستوطنات، التي أريد منها «تأمين» الجبهة الشرقية، فشلت في حماية «غوش دان» من صواريخ «سكود» التي أطلقها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، في حرب الخليج الأولى. أمّا مستقبلاً، فإن المستوطنات تُمثّل عبئاً أمنياً في أيّ مواجهة على الجبهة الشمالية مع حزب الله، أو الجبهة الجنوبية مع المقاومة في غزة؛ إذ يُعتقد مسؤولون في المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية أن المستوطنات في الضفة الغربية تُهدر موارد الجيش وتُعطل جهوده. وفي هذا الإطار، يقول مسؤول في وزارة الدفاع إنه «لا يزال هناك الكثير للقيام به للإعداد للحرب مع حزب الله. لكن المشكلة هي أننا مُقيّدون في قدرتنا على تحسين الكفاءة، لأن جزءاً كبيراً من قواتنا مستثمَر في الضفة الغربية». كذلك، لا يُتوقّع أن تُوفّر المستوطنات «الحماية» للمراكز الحيوية في إسرائيل في حال اندلاع حرب مع حزب الله؛ فبحسب تقرير صادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 عن «مركز القدس للشؤون العامة وشؤون الدولة»، فإن «جيش الاحتلال سيضطر إلى إخلاء 22 مستوطنة في أيّ حرب مع لبنان. وسيستخدم حزب الله صواريخه الدقيقة على منطقة غوش دان، ما سيجعل 27% من مواطني إسرائيل من دون حماية».

لا تسوية لقضية المعتقلين السياسيين

تاريخ استيطاني طويل

يُعدّ الاستيطان الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني في فلسطين، إذ يهدف إلى إحلال العنصر السكّاني اليهودي محلّ العنصر السكّاني الفلسطيني من خلال احتلال الأرض. وعلى رغم أنه بدأ بدوافع دينية وإيديولوجية، إلا أن الطابع الاستراتيجي والأمني أخذ يهيمن عليه منذ ما بعد حرب حزيران 1967. وتعود بدايات الاستيطان إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث مَثّلت «مكفا يسرائيل» أوّل مستوطنة زراعية يهودية، تأسّست عام 1870 في لواء القدس. وبتأسيس الحركة الصهيونية، بدأت موجات الهجرة الجماعية لليهود، فوصلت موجة الهجرة الأولى بين عامي 1882 و1903، ليتركّز الاستيطان في هذه المرحلة في المناطق الساحلية والسهول. ومع أنه اتّسم آنذاك بغياب التنظيم، إلا أنه أرسى الأسس التي قامت عليها الحركة الاستيطانية المنتظمة في ما بعد.

بصدور وعد بلفور واستعمار بريطانيا لفلسطين، مُنحت الحركة الصهيونية وضعاً رسمياً من أجل التمهيد لإنشاء «وطن قومي لليهود»، فأصبح الاستيطان في هذه المرحلة يتّخذ طابعاً استراتيجياً، بغية تشكيل حدود «الوطن القومي»، مستنداً آنذاك إلى نموذج المستوطنة الزراعية التعاونية، أي «الكيبوتس» و«الموشاف». وبعد النكبة عام 1948، سعت إسرائيل إلى توسيع الاستيطان خارج الخطّ الأخضر

> أريد من المستوطنات في الضفة الغربية تعزيز قدرة الكيان الإسرائيلي على الردع

بهدف تحقيق «أمنها»، وهي فكرة تُعزّزت لاحقاً مع رئيس الأركان الأسبق، موشيه ديان، عام 1956، في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، حيث أقيمت مستوطنتان في رفح وشرم الشيخ، قبل أن يُجبر الكيان على تفكيكهما بفعل الضغط الدولي. إبّان نكسة 1967، كرّست حكومة الاستيطان و«الأمن»، بموجب خطّة صاغها إيغال آلون، وهو شخصية أمنية شغلت منصب وزير العمل. اقترح آلون إنشاء منطقة أمنية عازلة بضمّ أراضي بعمق 10-15 كلم على طول وادي الأردن والبحر الميت و«غوش عتصيون»، لتكون لإسرائيل «حدود قابلة للدفاع عنها». وبحسب «مشروع آلون»، يتركّز الاستيطان في هذه المرحلة في المناطق الحيوية، لاعتبارات دينية وتاريخية، إلى الاستيطان في المناطق الجبلية الآهلة بالسكّان العرب، ونادى بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وبين عامَي 1990 و1992، تبنّت الحكومة الإسرائيلية خطّة استيطانية شاملة قدّمها وزير البناء والإسكان آنذاك، أرييل شارون، الذي سعى - لاعتبارات أمنية - إلى الاستيطان في جبال الضفة الغربية وزرع المستوطنات بمحاذاة الطرق.

مثّلت فكرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلّتَين القاسم المشترك بين جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وهو ما أفضى إلى وجود أكثر من 200 مستوطنة يسكنها نحو 620 ألفاً، يشكّلون الآن عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية، وفق منطق الداعين إلى «حلّ الدولتين»، إذ إن الاستيطان قطّع أوصال التجمُّعات السكّانية للفلسطينيين، وحَوّلها إلى كانتونات من خلال إنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات. حتى إن «اتفاقية أوسلو» لم تعرض مسألة الاستيطان باعتبارها من المسائل المتعلّقة بالحلّ النهائي، وتحافظ إسرائيل بموجب ذلك على سيطرة شبه تامّة على 60% من مناطق الضفة الغربية (مناطق ج)، تشمل الصلاحيات الأمنية والمدنية.

والجدير ذكره أن المستوطنات في الضفة الغربية أريد منها تعزيز قدرة الكيان على الردع، وتوفير المدّة الزمنية اللازمة للإنذار المبكر لتعبئة جنود الاحتياط، إذ أقامت إسرائيل محطّات الإنذار المبكر على قمم جبال نابلس وهضبة الجولان، بما يُمكّنها من مراقبة الجيش السوري وأيّ قوة عسكرية على الأراضي الأردنية. كذلك، ثمّة اعتقاد بأن المستوطنات استهدفت توفير «الحماية» لمنطقة «غوش دان»، التي تُعدّ بمثابة المركز السياسي للكيان وعصب الاقتصاد الإسرائيلي، والتي تشمل عدداً من المدن الرئيسة في مقدّمتها تل أبيب. وتغطي هذه المنطقة مساحة 1500 كلم مربع، ويعيش فيها 44% من الإسرائيليين، ما يُرتّب على استهدافها خسائر اقتصادية وبشرية فادحة.

في هذه المرحلة في المناطق «ذات الأهمية الأمنية» في وادي الأردن، ومنحدرات السلسلة الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية والجولان، و«غوش عتصيون» ومناطق متاخمة للقدس، فيما يتمّ تجنُّب المناطق المأهولة بالفلسطينيين.

وعلى رغم أن القانون الدولي يُجرّم إقامة المستوطنات على الأراضي المحتلة عام 1967، فقد دُشّنت في عام 1968 مستوطنة «مجولا» في غور الأردن، كأوّل مستوطنة عسكرية تابعة للواء «ناحال». وتركّز بناء المستوطنات في تلك المرحلة على المناطق الزراعية الخصبة في الجولان وغور الأردن، لدمج بين المبرّرات الأمنية واحتياجات المستوطنين. وإضافة إلى النموذج الاستيطاني الزراعي، ظهر نموذج المستوطنة العسكرية والمدرسة الدينية - العسكرية «يشيفات ههسدير». ومع وصول حزب «الليكود» إلى الحكم عام 1977، تصاعد بناء المستوطنات، وانصبّ الجهد على زيادة عدد السكّان اليهود، فيما أصبحت «غوش إيمونيم»، وهي حركة دينية قومية، الديناموّ الرئيس للنشاط الاستيطاني؛ إذ سعت الحركة، لاعتبارات دينية وتاريخية، إلى الاستيطان في المناطق الجبلية الآهلة بالسكّان العرب، ونادت بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وبين عامَي 1990 و1992، تبنّت الحكومة الإسرائيلية خطّة استيطانية شاملة قدّمها وزير البناء والإسكان آنذاك، أرييل شارون، الذي سعى - لاعتبارات أمنية - إلى الاستيطان في جبال الضفة الغربية وزرع المستوطنات بمحاذاة الطرق.

مثّلت فكرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلّتَين القاسم المشترك بين جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وهو ما أفضى إلى وجود أكثر من 200 مستوطنة يسكنها نحو 620 ألفاً، يشكّلون الآن عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية، وفق منطق الداعين إلى «حلّ الدولتين»، إذ إن الاستيطان قطّع أوصال التجمُّعات السكّانية للفلسطينيين، وحَوّلها إلى كانتونات من خلال إنشاء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات. حتى إن «اتفاقية أوسلو» لم تعرض مسألة الاستيطان باعتبارها من المسائل المتعلّقة بالحلّ النهائي، وتحافظ إسرائيل بموجب ذلك على سيطرة شبه تامّة على 60% من مناطق الضفة الغربية (مناطق ج)، تشمل الصلاحيات الأمنية والمدنية.

والجدير ذكره أن المستوطنات في الضفة الغربية أريد منها تعزيز قدرة الكيان على الردع، وتوفير المدّة الزمنية اللازمة للإنذار المبكر لتعبئة جنود الاحتياط، إذ أقامت إسرائيل محطّات الإنذار المبكر على قمم جبال نابلس وهضبة الجولان، بما يُمكّنها من مراقبة الجيش السوري وأيّ قوة عسكرية على الأراضي الأردنية. كذلك، ثمّة اعتقاد بأن المستوطنات استهدفت توفير «الحماية» لمنطقة «غوش دان»، التي تُعدّ بمثابة المركز السياسي للكيان وعصب الاقتصاد الإسرائيلي، والتي تشمل عدداً من المدن الرئيسة في مقدّمتها تل أبيب. وتغطي هذه المنطقة مساحة 1500 كلم مربع، ويعيش فيها 44% من الإسرائيليين، ما يُرتّب على استهدافها خسائر اقتصادية وبشرية فادحة.

مثّلت فكرة الاستيطان في الضفة والقدس القاسم المشترك بين جميع الأحزاب الإسرائيلية (أ ف ب)

تقرير

على مدى أسبوع، عاشت «عاصمة الطاقة الأميركية»، تكساس، من دون كهرباء أو مياه، بسبب عوامل طبيعية أظهرت هشاشة البنية التحتية في واحدة من أغنى الولايات الأميركية، وبحجم الكارثة التي وقعت. بدا حجم الاستقطاب السياسي، حين سعى كلٌّ من الحزبين، الديموقراطي والجمهوري، إلى تحميل الآخر مسؤولية ما تسبّبت فيه الظروف المناخية

تكساس... فاتحة «مصائب» عهد بايدن

شكّلت الكارثة التي حلّت بولاية تكساس انتكاسة أولى كبيرة لعهد الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن. انتكاسةٌ فاقمتها مسارعة السلطات المحلية الجمهورية إلى تسجيل النقاط في مرمى الإدارة الديموقراطية الوليدة، لتحميلها مسؤولية سنوات الإهمال الذي ترزح تحته إحدى أكبر الولايات الأميركية وأغناها. وكشفت موجة الصقيع القطبي النادرة التي ضربت وسط الولايات المتحدة وشرقها، وأثّرت بشكل خاص على تكساس حيث حُرم ملايين السكان من الكهرباء ومياه الشرب الأسبوع الماضي، هشاشة البنية التحتيّة في «عاصمة الطاقة الأميركية».

وُصم العهد الجديد بحدثٍ يرقى إلى مستوى الفضيحة، خصوصاً أنه يترافق مع بلوغ الولايات المتحدة عتبة النصف مليون وفاة من جرّاء وباء «كورونا»، الذي تتعذّر السيطرة عليه في الوقت الراهن. والأكيد أن الاستقطاب المتعاظم في البلاد نجح في تسييس «مصيبة» يتّجه الأميركيون إلى دفع فاتورتها العالية جداً. في هذا الوقت، فُتحت تحقيقات على المستوى الفدرالي وعلى مستوى الولاية ومقاطعاتها، بحثاً عن مسبّبات الكارثة الطبيعية التي حلّت بولايةٍ اعتادت طقساً معتدلاً طيلة أشهر السنة، لكونها تقع في الوسط الجنوبي للولايات المتحدة، عند الحدود مع المكسيك. وفي ظلّ موجة الصقيع القطبية، تدنّت درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، ووصلت إلى ما دون الصفر في بعض المقاطعات، ما أدّى إلى تجمّد المياه داخل الأنابيب وانقطاعها عن أكثر من 14 مليوناً من سكان الولاية البالغ عددهم نحو 29 مليوناً. وانقطع التيّار الكهربائي عن الملايين أيضاً، عندما اضطرت شركات الكهرباء في تكساس إلى تطبيق برنامج تقنين لتجنّب تحميل الشبكة أكثر من طاقتها، في وقت ارتفع فيه الطلب على الكهرباء، مع تضاؤل القدرة الإنتاجية بسبب تجمّد محطات الطاقة وتوربينات الرياح. وأعلنت شركة «أركوت»، المسؤولة عن توزيع الطاقة في ولاية تكساس، حالة الطوارئ، بداية الأسبوع الماضي، وقرّرت، على سبيل الاحتياط، قطع بعض مصادر الطاقة لتجنّب تشبّع الشبكة. قرارٌ دفع حاكم الولاية الجمهوري، غريغ أبوت، إلى اعتبار المجموعة «غير جديرة بالثقة على الإطلاق»، فيما أعلنت الوكالة الفدرالية المكلّفة بتعرفات الكهرباء والغاز الطبيعي، أنها ستنظر في أسباب انقطاع التيار الكهربائي. لكن بعض الخبراء يعتقد أن المشكلة هيكلية؛ إذ يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة هيوستون، إيد هيرس، إنه «لا يمكن شركة أركوت الاستثمار في تجهيزات، يمكنها فقط إدارة الشبكة»، موضحاً أن تكساس، التي تبلغ ذروة إنتاج الطاقة عموماً في نهاية الصيف، لم تكن مستعدّة لمثل موجة الصقيع هذه، ولا سيما أن المولدات المعدّة للشتاء لا تكفي لتلبية الزيادة على الطلب.

> تُقدَّر الخسائر التي خلّفتها موجة الصقيع القطبية بنحو 125 مليار دولار

تُعتبر تكساس رئة الولايات المتحدة في مجال الطاقة، وهي أكبر منتج للنفط الخام والغاز الطبيعي في البلاد، لكنها أيضاً مهمّة في مجال توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وبما أنها متمسّكة باستقلاليتها في هذا المجال، فهي تحظى، دون غيرها من ولايات البرّ الأميركي الـ48، بشبكة كهرباء مستقلّة تمنعها من استيراد الطاقة من بقية أنحاء البلاد. والأزمة الحالية تسلّط الضوء على حدود هذا النظام؛ فبحسب مايكل ويبر، الأستاذ في جامعة تكساس ومدير العلوم والتكنولوجيا لدى «إنجي» في باريس: «إنه تحذير للعالم بأسره من أنه حتى المناطق التي توجد فيها الطاقة بشكل كبير، يمكن أن تواجه مشاكل، وهذا الأمر قد يكون كارثياً». من هنا، فإن التحقيقات الجارية تتّجه أكثر إلى البحث عن كبش فداء وموقف سياسي، بدلاً من رغبة فعلية في إصلاح البنى التحتية المتهالكة. ويرى هيرس أن التغيير الحقيقي يتطلّب «إرادة سياسية قوية والكثير من النزاهة والقيادة. وفي الوقت الراهن، لا الحاكم ولا المجلس التشريعي (تكساس) أثبتا وجود هذه الصفات». وسعى حاكم الولاية إلى إلقاء اللوم في ما حدث على الديموقراطيين، عن طريق مهاجمة مبادرات استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة، بدلاً من الاعتراف بسوء البنية التحتيّة، وعدم استعدادها لمثل هذا السيناريو. ومع ذوبان الثلوج وعودة الكهرباء، يُتوقع أن ترتفع فواتير استهلاك الطاقة المقبلة لأهالي تكساس بدرجة كبيرة، ما دفع غريغ أبوت إلى عقد لقاء مع النواب لمناقشة إمكان تجنيب السكان «فواتير خدمية غير منطقية لا يمكنهم تحمّل كلفتها بسبب الارتفاع الكبير المؤقّت للأسعار في سوق الطاقة».

أذى تجمّد المياه داخل الأنابيب إلى انقطاعها عن أكثر من 14 مليوناً من سكان تكساس (أ ف ب)

إزاء هذه الفوضى، يعتزم جو بايدن وزوجته جيل التوجّه يوم غدٍ الجمعة لتفقّد الولاية الجنوبية بعد الأضرار الفادحة التي تسبّبت بفيا موجة الصقيع القطبي. وأعلنت الناطقة باسم الرئاسة، جين ساكي، أن «الرئيس والسيدة الأولى» سيتوجّهان إلى هيوستن، كبرى مدن تكساس، حيث سيلتقي بايدن «مسؤولين محلّيين لمناقشة خطط الإغاثة بعد العاصفة الثلجية، والخطوات اللازمة للنهوض». وفي وقت اتّضحت فيه حصيلة ضحايا موجة البرد في منطقة جنوب وسط البلاد، حيث سُجّلت نحو 70 وفاة مرتبطة بالطقس، أصدر الرئيس الأميركي إعلان طوارئ لـ77 من مقاطعات تكساس الأكثر تضرّراً، يسمح بأن تنسّق وزارة الداخلية ووكالة إدارة الطوارئ الفدرالية جهود الإنقاذ في الحالات الطارئة وتسريع إيصال المساعدات. كما يتيح الإجراء تمويلاً اتحادياً للأفراد في مختلف أنحاء الولاية، بما في ذلك مساعدات للإسكان المؤقّت وإصلاح المنازل وقروض مخفّضة الفائدة. وهي «خطوة أولى مهمة»، بحسب أبوت الذي لفت إلى أن الموافقة على المساعدات للأفراد تمّت في 77 مقاطعة فقط، وليس كما طلب، أي في جميع المقاطعات الـ 254، خصوصاً أن كلفة الخسائر الناجمة عن العاصفة قد تناهز تلك التي خلّفها، في عام 2017، الإعصار «هارفي» الذي قدّرت أضراره يومها بنحو 125 مليار دولار، وفق النائب الجمهوري، مايكل ماكول.

(الأخبار)

ليبيا

خلافات واشتراطات تعترض مهمّة دبيبة

تتكاثر العقبات أمام رئيس الوزراء الليبي المُكلّف، عبد الحميد دبيبة، بما يُهدّد مهمّته في قيادة المرحلة الانتقالية. فمابين بدء الأطراف وضع شروط على التشكيلة الحكومية، وانقسامها على مكان انعقاد جلسة منح الثقة، يبدو دبيبة محاصراً بالتعقيدات التي لن يكون سهلاً تجاوزها

دخل رئيس الوزراء الليبي المُكلَّف، عبد الحميد دبيبة، معركة إثبات الذات مع الفرقاء الليبيين، بعدما وضع شروطاً للتوزير في حكومته التي يُفترض أن ينتهي منها قبل نهاية الشهر الحالي، ليبدأ قيادة مرحلة انتقالية جديدة تنتهي في 24 كانون الأول/ ديسمبر المقبل بإجراء الانتخابات، وفق المسار الأممي الذي جرى التوافق عليه خلال الأشهر الماضية كأحد مخرجات «ملتقى الحوار السياسي». وسعى دبيبة إلى كسر حواجز عدّة في ما يتعلّق بالتشكيلة الحكومية، لا سيما لناحية نظام المحاصصة في بعض الوزارات، التي اقتصرت في الفترة الماضية على وزراء ينتمون إلى مناطق محدّدة، خاصة وزارتَي الداخلية والدفاع. إلّا أن المفاوضات التي خاضها الرجل في الأيام الماضية تعرّض فيها لابتزاز واضح من قِبَل بعض الدوائر الانتخابية التي طالبته بتوزير نواب ضمن الحكومة الجديدة، لضمان مشاركة مُمثّلي تلك الدوائر في جلسة منح الثقة التي يُفترض أن يعقدها البرلمان.

إزاء ذلك، لا يزال دبيبة على رفضه الخضوع لمحاولات الابتزاز تلك، بعدما دعا جميع التكتّلات إلى طرح أسماء مرشّحيها وتوسيع مروحة الخيارات أمامه من أجل أن ينتقي من بينها شخصيات متوافقاً عليها تكون مُمثّلة للأقاليم. لكن هذا الاقتراح لاقى تحفّظات لدى بعض الأطراف التي دعت إلى الالتزام بأسماء محدّدة، وهو ما رفضه دبيبة، مؤكداً أنه لن يَسمح بالانتقاص من سلطته وصلاحياته كرئيس للحكومة لا في التشكيل ولا في ما بعد ذلك، مُلوّحاً باللجوء إلى «ملتقى الحوار السياسي» للحصول على ثقة الحكومة بدلاً من المرور عبر مجلس النواب. ويأتي هذا في الوقت الذي بدأت فيه السلطة الانتقالية العمل من طرابلس مؤقّتاً، حيث اجتمع أعضاء «المجلس الرئاسي»،

> يجري الترتيب لزيارة رئيس الوزراء المُكلّف إلى أنقرة من أجل لقاء الرئيس التركي

للمرّة الأولى في العاصمة، مع أعضاء لجنة الحوار العسكري، وناقشوا عدّة أمور من بينها تأمين انعقاد جلسة مجلس النواب لمنح الثقة للحكومة.

وفيما يسعى نواب معارضون لرئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، إلى عقد الجلسة في طرابلس حال توافر النصاب المطلوب لالتئام البرلمان الذي لم يجتمع مُوحّداً منذ نحو 7 سنوات، يباشر صالح وأنصاره تجهيزات عقد الجلسة في سرت، وسط تنسيق مع الجهات العسكرية والأمنية لضمان تأمين جميع النواب الراغبين في الحضور من مختلف أنحاء ليبيا. ويُخشى أن تتسبّب مسألة مكان الانعقاد في إشعال الصراع العسكري مجدّداً، خاصة مع انقسام أعضاء اللجنة العسكرية «5+5»، وتقديمهم آراء مختلفة في هذا الإطار. ففيما أكد الأعضاء التابعون للواء المتقاعد خليفة حفتر، لصالح، القدرة على تأمين التئام الجلسة في سرت، قدّم الأعضاء الموالون لـ«الوفاق» تأكيداً مقابلاً لرئيس الحكومة المكلّف، بجاهزية طرابلس لتكون مكان انعقاد البرلمان، وسط مطالبة عدد من النواب بالتوجّه إلى خيار ثالث هو صبراتة. وتُعدّ هذه المرّة الأولى، منذ وقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بموجب اتفاق جنيف، التي تُصدر فيها اللجنة قرارات منقسمة ومنفردة، في وقت يتابع فيه المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبيش، الوضع عن كثب، متواصلاً مع أطراف عديدة لرأب الصدع.

في المقابل، يبدو أن خطوات عملية إعادة توحيد المؤسّسة العسكرية بدأت بالفعل، من خلال الاجتماعات التي عقدها دبيبة، ورئيس «المجلس الرئاسي» محمد المنفي، مع المسؤولين العسكريين في حكومة «الوفاق»، في ظلّ توقّعات بأجتماعات قريبة للجنة العسكرية بحضور عدد أكبر من المسؤولين خلال الأيام المقبلة، للاتفاق على خطوات عملية الهيكلة. ويعقد دبيبة والمنفي اجتماعات متعدّدة خلال الفترة الحالية في طرابلس، توازياً مع اللقاءات التي جرت في مدن أخرى. وعلى خطّ موازٍ، يجري الترتيب لزيارة رئيس الوزراء المُكلّف إلى أنقرة، من أجل لقاء الرئيس التركي، رجيب طيب إردوغان، وهي الزيارة التي جرى تأجيلها من الأسبوع الماضي لأسباب داخلية.

(الأخبار)

يبدو أن خطوات عملية إعادة توحيد المؤسّسة العسكرية في ليبيا بدأت بالفعل (أ ف ب)

تقرير

إسرائيل «تعيد» أميركا إلى «مجلس حقوق الإنسان»

تسير إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في اتجاه استحداث مسارات مغايرة لتلك التي سلكتها الإدارة السابقة، بهدف تمتين حضورها الذي «فلّصه» دونالد ترامب على الساحة الدولية. وفي سياق مساعيها إلى إبطال مفاعيل بعض

> أكّد بلينكن أن بلاده ستواصل إثارة الانتهاكات في فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا وإيران

قرارات الرئيس السابق، أعلنت الإدارة الجديدة رغبتها في العودة إلى «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة بصفة «مراقب»، على أن سبب العودة لا يختلف عن سبب الانسحاب، إذ اختصرته واشنطن، هذه المرّة أيضاً، بأنه جاء كرمى لعيون إسرائيل.

وفي حين غادرت الإدارة السابقة الهيئة الأممية بدعوى «التحيّز ضدّ تل أبيب»، ها هي إدارة بايدن تقدّم أوراق اعتمادها سعياً إلى «التخلّص من التركيز غير المتناسب» على الاحتلال. هذا الإعلان جاء على لسان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الذي توجّه للمجلس بالقول: «يسعدني أن أعلن أن الولايات المتحدة ستسعى إلى أن تُنتخب في مجلس حقوق الإنسان لدورة 2022 - 2024»، مضيفاً: «نلتمس بكل تواضع دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في محاولتنا العودة إلى مقعد في هذا المجلس». ولفت الوزير الأميركي إلى أن «مجلس حقوق الإنسان عندما يعمل كما ينبغي، يسلّط الضوء على البلدان التي لديها أسوأ سجل في حقوق الإنسان، ويمكن أن يكون منتدى مهمّاً لأولئك الذين يكافحون الظلم والاستبداد»، مضيفاً أن بلاده «ستستأنف بالتالي لعب دورها بصفة مراقب، وستتاح لها، من خلال هذا الدور، الفرصة لمخاطبة المجلس والمشاركة في المفاوضات والتحالف مع الآخرين لإدراج قرارات».

أقر بلينكن بوجود مشكلات تتعلق بحقوق الإنسان في بلاده (أ ف ب)

ومعروف أن لدى المجلس، الذي تأسّس سنة 2006، بنداً دائماً على جدول أعمال جميع جلساته يتعلّق بالأراضي الفلسطينية، لطالما أرادت واشنطن شطبه. وهذه القضيّة هي الوحيدة التي تحظى بمثل هذا التناول، وهو ما تعارضه كل الإدارات الأميركية، ديموقراطية كانت أو جمهورية. وإزاء ذلك، أكد بلينكن أنه «مع عودة الولايات المتحدة للمشاركة (الدولية)، فإننا نحثّ مجلس حقوق الإنسان على النظر في كيفية إدارته لعمله. ويشمل ذلك تركيزه غير المتناسب على إسرائيل». ولم يفوّت المسؤول الأميركي مهاجمة بعض الدول الأعضاء في المجلس، بالقول إن «تلك الدول صاحبة أسوأ سجلّ في مجال حقوق الإنسان، يجب ألّا تكون من بين أعضاء المجلس»، في إشارة إلى روسيا والصين وفنزويلا. ولفت، توازياً، إلى أن بلاده «ستواصل إثارة الانتهاكات في أماكن مثل فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا وإيران»، مكرّراً دعوة روسيا إلى الإفراج عن المعارض اليكسي نافالني. وتابع أن واشنطن ستندّد بـ«الفظائع» في شينجيانغ، غرب الصين، حيث يَتّهم المجتمع الدولي الأخيرة بـ«اضطهاد مسلمي الإيغور». أمّا على الصعيد الداخلي، فقد أقرّ بلينكن بوجود مشكلات تتعلّق بحقوق الإنسان في بلاده، بالقول إن الحكومة الأميركية «ستعمل لمكافحة كلّ من العنصرية الممنهجة والظلم الاقتصادي».

(الأخبار)

تقرير

حصل دراغي على تأييد كونفدرالية كبار الصناعيين الإيطاليين النافذة (أ ف ب)

كما كان متوقّعاً، حصلت حكومة ماريو دراغي على ثقة شبه مطلقة من البرلمان الإيطالي بغرفتَيه، الشيوخ والنوّاب. وعلى رغم شعارات دراغي الرنّانة في شأن «الوحدة الوطنية»، إلّا أن الطقم الوزاري الجديد يعكس، بفجاجة، توحُّد الطبقة البرجوازية الحاكمة في بلد منقسم طبقيّاً بشدّة، ويتّجه نحو انفجار اجتماعي محتّم

«سوبر ماريو» الإيطالي ينال الثقة: حكومة حرب على العمّال

لندن - **سعيد محمد**

في جلسة تحصيل حاصل الأسبوع الماضي، منَح البرلمان الإيطالي بغرفتَيه، الشيوخ والنوّاب، ثقة حاسمة لحكومة وحدة شكّلها رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراغي، من مختلف الأحزاب الكبرى الممثّلة في السلطة التشريعية. وحصلت الحكومة على تأييد 262 صوتاً في مجلس الشيوخ، مقابل 40 صوتاً معارضاً، وامتناع اثنين من الأعضاء عن التصويت، في حين محضها مجلس النواب ثقتَه بأغلبية 535 صوتاً، مقابل 56 صوتاً ضدّها، وامتناع 5 عن التصويت. وبذلك، يكون دراغي رئيس الوزراء الـ30 منذ قيام الجمهورية (عام 1946)، وحكومته الـ67 في بلد طالما افتقد إلى الاستقرار السياسي، ويُعتبر الأشهر في العالم لناحية قِصَر عمر حكوماته.

دراغي، الذي تُطلق عليه الصحف الإيطالية لقب «سوبر ماريو» بحكم علاقاته الوثيقة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والتوقّعات عالية السقوف في شأن قدرته على نشل البلاد من أزمتها، ضمّ إلى حكومته 25 وزيراً، بينهم 10 تكنوقراط من قلب ماكينة الرأسمالية الإيطالية، و15 سياسيين عن الأحزاب. وتولّى دانييلي فرانكو المدير العام لبنك إيطاليا (المركزي) حقيبة الاقتصاد، كما عُيّن فيتوريو كولا الرئيس التنفيذي السابق لشركة «فودافون» وزيراً للتكنولوجيا، ومارتا كارتابيا الرئيسة السابقة للمحكمة الدستورية وزيرة للعدل، فيما ستبقى وزارات الخارجية والداخلية والصحّة بيد الوزراء أنفسهم الذين شغلوها في الحكومة السابقة. وستتمثّل «حركة خمس نجوم» بأربعة وزراء، في حين يعود حزب «فوزا إيطاليا» اليميني، الذي يتزعّمه رئيس الوزراء الأسبق سيلفيو برلسكوني، إلى الحكومة للمرّة الأولى منذ عام 2012 بثلاثة وزراء. وسيكون لكلّ من «الحزب الديموقراطي» - يسار الوسط - و«الرابطة» - يمين - الذي يتزعّمه ماتيو سالفيني ثلاثة وزراء، وسيذهب الاثنان الباقيان إلى «إيطاليا فيفا» - حزب رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي - وحزب «الحرية والمساواة» - يسار الوسط.

ويبدو أن الأزمة الخانقة التي تعاني منها البلاد قد أجبرت الأجنحة المتنافسة داخل البرجوازية الإيطالية على الخضوع لضغوط بروكسل (مقرّ الاتحاد الأوروبي)، وقبول تولّي رجل الأخيرة الموثوق، دراغي، إدارة المرحلة الأسوأ في تاريخ البلاد منذ الحرب العالمية الثانية. وبالفعل فقد اصطفّت الأحزاب في عرض نادر للوحدة وراء «سوبر ماريو»، على رغم أن برامجها السياسية التي انتُخبت على أساسها تتناقض كلّيّاً مع ذلك: من العداء المُعلن للمؤسّسات المهيمنة (خمس نجوم)، أو الدعوة لاستعادة السيادة من بروكسل وتنفيذ «إيطالكست» على نسق «بريكست» البريطاني (حزب «الرابطة»). ويأتي هذا فيما وجد الآخرون، يميناً ويساراً، أنه من الأفضل الانحناء للضغوط الأوروبية والاشتراك في الحكومة، كي لا تتهمّش المصالح التي يمثّلونها عند تقاسم الغنائم في المقابل. تمرّد 15 من أعضاء مجلس الشيوخ على تعليمات حزبهم (خمس نجوم)، وصوّتوا ضدّ حكومة دراغي في جلسة منح الثقة، لكنهم الآن مهدّدون بالفصل. وكان دراغي، قبل عرض حكومته على البرلمان، حصل على تأييد كونفدرالية كبار الصناعيين الإيطاليين (كونفندستريا) النافذة، وأشاد به قادة نقابات العمّال الذين يلعبون أدوارهم - تاريخياً - لمصلحة الطبقة الحاكمة.

وألقى الرئيس العتيد، عشيّة تقدُّمه لنيل الثقة، خطاباً عاطفياً أمام مجلس الشيوخ، تحدّث فيه عن بشدّة من الوباء، في مستويات قياسية لم تُسجَّل منذ عام 1946. واستشهد دراغي بإحصاءات عن توسُّع نِسَب الفقر من 31 في المئة إلى 45 في المئة خلال فترة أشهر قليلة، وبأن أعداداً مضاعفة من الإيطاليين تعتمد الآن على الجمعيات الخيرية والمحسنين للحصول على ما يسدّ رمقهم، فيما تَوسّعت فجوة الدخل بين الأقلّية الثرية والأكثرية بشكل ملحوظ. كما خسر حوالى نصف مليون من العاملين وظائفهم، في حين يُتوقّع تضاعُف هذا العدد بعد رفع قيود حكومية تجاه تسريح العمّال، بدايةً من الشهر المقبل. وأصيب التعليم في المدارس بكارثة، بعدما فشل 40% من التلاميذ في عمر الدراسة الثانوية (1,7 مليون طالب) في الالتحاق بنظام الدراسة عن بعد. ولم يتطرّق دراغي، في خطابه، إلى مسائل السياسة الداخلية إلّا لماماً، واكتفى بالإشارة بإيجاز إلى مسألة اللاجئين، بقوله إن «بناء سياسة أوروبية لإعادة الأشخاص الذين لا يحقّ لهم الحصول على حماية دولية أمر حاسم».

لكن تلك الرطانة لا تُخفي حقيقة أن حكومته لا تُجسّد وحدة البلاد، بقدر ما تدمج صفوف النخبة الحاكمة لشعب منقسم بشدّة، ويتّجه نحو انفجار اجتماعي يبدو محتّماً بعدما تصاعدت التأثيرات السلبية لوباء «كوفيد - 19» بشكل خطير. إذ أمضى دراغي الجزء الأكبر من خطابه في مجلس الشيوخ في شرح نيّته تعزيز أرباح الشركات، وهو الخبير المعتّق في ذلك، كونه قاد - كمدير عام لوزارة المالية الإيطالية في عقد التسعينيات - السياسة النيوليبرالية في خصخصة الشركات المملوكة للدولة وخفض الإنفاق الاجتماعي بهدف أن تكون إيطاليا «جاهزة» للعملة الأوروبية الموحدة، «اليورو». وبعد فترة نقاهة (مجزية مادّياً) في بنك الاستثمار الأميركي، «غولدمان ساكس»، عُيّن رئيساً للبنك المركزي الأوروبي، مسؤولاً بشكل مشترك عن فرض سياسات تقشّف وحشية دمّرت مستويات معيشة سكّان اليونان وغيرها من البلدان الفقيرة، فيما أغرق الأسواق المالية بأكوام من «اليورو».

ولن تخرج توجّهاته في قمّة هرم السلطة التنفيذية اليوم عن ذلك، إذ إن برنامجه يقوم على زيادة الإنفاق العام، لا للجميع، وإنما لدعم الشركات عالية الإنتاجية حصراً لأغراض تحسين قدرتها التنافسية. وسيتمّ إنفاق الحوافز الحكومية «على خلق فرص عمل جديدة، وليس لإنقاذ الوظائف القديمة»، مع تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة تشمل تخفيض مستوى الرعاية الاجتماعية، وقوننة المرونة الكاملة لعقود العمل، ما سيسمح للشركات بالتخلّص من موظفيها من دون تعقيدات، وتمديد سنوات العمل قبل التقاعد، وحصول المتبطلين على إعانات مؤقّتة فقط، مع تقديم ميزات تنافسيّة لاستقطاب رأس المال الأجنبي (وذلك يعني بالضرورة خفضاً للأجور).

ولذلك، يبدو من الواضح أن مقدّرات الدولة ستُوجّه، خلال عهد الحكومة الجديدة، لخدمة الطبقة البرجوازية الحاكمة حصراً، وستنتهي الأموال العامة ومساعدات الصندوق الأوروبي المُخصّصة للتعافي من كارثة «كوفيد - 19» في حسابات عدد قليل من الشركات الكبرى ذات الارتباطات المعولمة، ودائماً على حساب الطبقة العاملة، الجزء الأضعف من المجتمع، والأكثرية المفتقدة بشدّة إلى التمثيل السياسي، والأقلّ قدرة على المواجهة. وليس هنالك من شكّ في أن حزب «الرابطة» اليميني المتطرّف، الذي يدعو إلى إقامة دولة بوليسية، سيكون الشريك الأساسي لدراغي على طاولة مجلس الوزراء، في حال خرجت الأمور أمنياً عن السيطرة في أيّ وقت. باختصار، إنها حكومة حرب.

> من الواضح أنّ مقدّرات الدولة ستُوجّه لخدمة الطبقة البرجوازية الحاكمة

لدى السكان وإحساسهم بـ«واجب المواطنة»، وأضاف: «اليوم، وحدتنا ليست خياراً، بل هي التزام وواجب قومي». ونبّه دراغي أعضاء مجلس الشيوخ إلى عمق الأزمة التي تواجه الرأسمالية الإيطالية، وأنهم يخاطرون بانتفاضة اجتماعية كبرى إن هم فشلوا في دعم حكومته التي قارنها بـ«حكومة فترة ما بعد الحرب

بيدوان الأزمة أجبرت البرجوازية على الخضوع لضغوط بروكسل (أ ف ب)

وفيات

باسمه تعالى
تسليماً بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيد الشباب الغالي المرحوم

نبيه بسام الأسعد

والده: المهندس بسام أحمد نبيه بك الأسعد
والدته: إكرام ناصر
زوجته: الكاتب العدل مايا بيضاوي
ولداه: بسام ولونا
شقيقه: الدكتور مهند الأسعد
(زوجته: المحامية هنادي الشبير)
أولاده: يارا - لؤي - يسما وريبال
شقيقته: الدكتورة تالا الأسعد
(زوجة الدكتور طارق العبدالله)
(أولادها: تليدا - نجاد وجود)
شقيقته: ديما وابنتها ليا

يُقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في منزل العائلة - العاقبية، وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً اليوم الخميس الواقع فيه 25 شباط 2021.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل الأسعد - آل ناصر - آل بيضاوي

نظراً للظروف الصحية القاهرة التي تمرّ بها البلاد، للتعازي يمكن الاتصال على الرقم:
الدكتور مهند الأسعد: 03/710475
الكاتب العدل مايا بيضاوي:
03/569191

إعلانات رسمية

إعلان

تُعلن إدارة مستشفى راشيا الحكومي عن رغبتها في إجراء مناقصة للمرة الأولى لشراء بطارية جهاز UPS عدد 34 بطارية. يتم استلام دفتر الشروط من المؤسسة خلال فترة 15 يوماً من تاريخ الإعلان، بحيث يكون فضّ العروض بتاريخ 2021/03/12 الساعة العاشرة صباحاً في مبنى المستشفى.

مدير مستشفى راشيا الحكومي
د. ياسر عمّار

إعلان رقم: 9/542

عن إعادة إجراء استدراج عروض لتلزيم أعمال التنظيفات في مقر وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري - مبنى اللعازارية للعام 2021

تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك 02A، الطابق الثالث، في الساعة العاشرة من يوم الأربعاء الموافق فيه 2021/3/17، إعادة استدراج عروض بطريقة الظرف المختوم لتلزيم أعمال تنظيف مكاتب المديرية العام للحبوب والشمندر السكري وتوابعها وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 2823/9 تاريخ 2020/12/16.

يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث.

تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على أن تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل نهاية الدوام من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة الاستدراج ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت أو يقدم بغير هذه الوسيلة.

وزير الاقتصاد والتجارة
راوول نعمه
التكليف 70

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مادتي البنزين والمازوت الأخضر لزوم آليات المؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث4/5076 تاريخ 2020/7/15، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/4/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100 ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/2/23
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 65

دعوى

ورقة دعوى صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية موجهة الى جلال محمد حمادي (مجهول محل الإقامة) في الدعوى المقامة عليك من رانيا محمود عواضة بمادة إثبات طلاق أساس 2021/234 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2021/3/29 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.

24 شباط 2021
قاضي صور الشرعي الجعفري
الشيخ حسن عبدالله

إعلان قضائي

إلى محمود يوسف قدوره مجهول محل الإقامة ينبغي حضورك إلى محكمة البقاع الشرعية السنية بر الياس لتبلغ الأوراق المقامة بوجهك من زوجتك آيه علي جعجع بمادة تفريق 2021/398 وذلك خلال اثنين وعشرين يوماً من نشر هذا الإعلان فإن لم تحضر أو لم ترسل وكيلاً عنك تعتبر مبلغاً أصولاً ويجري بحقك الإيجاب القانوني.

رئيس القلم الشيخ بلال شحادة

إعلان دعوة

تدعو محكمة صيدا الشرعية الجعفرية المدعى عليه منير أحمد محمديه من التابعيّة الفلسطينية المجهول محل الإقامة للممثل أمامها بدعوى نفقة زوجية وأولاد وأجرة سكن شرعي مقدمة من عناية محمود الشامي وذلك الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء 2021/3/24 وفي حال التخلّف يعتبر قلم هذه المحكمة مكانًا صالحاً لإبلاغه جميع الأوراق بما فيها الحكم القطعي.

رئيس القلم
الشيخ حسن كروبي

فرصة عمل للطلاب

إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/مندوبات لبيع الاشتراكات.

لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الالكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

مطلوب

Needed for Nigeria. Business graduated employee with 5 years experience in accounting. Send cv to: wassimtaleb@live.com

Needed for Lebanon Marketing graduated employee with 5 years experience in Marketing, Sales and PR (knowledge in graphic design is a plus). Send cv to: wassimtaleb@live.com

استراحة

كلمات متقاطعة 3677

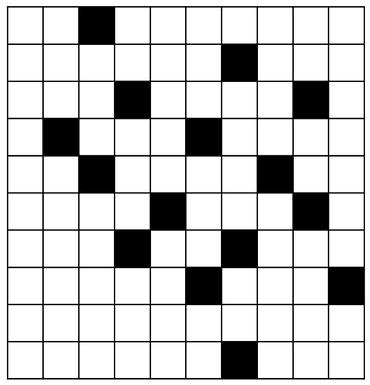

أفقيا

1- من أعمال الأديب مارون عبود - إله - 2- حوّل نظره نحو الحضور - مدينة مصرية - 3- يُطفئ النار - أدام النظر اليه بسكون الطرف - 4- يوزّع في الأعراس - أكبر سلسلة جبال في أوروبا - 5- حُب - من أنبياء الله ذكر في القرآن - حسب العملة - 6- مدّ يده - نهر أميركي يجتاز مدينة نيويورك - 7- معاش - بلل في الحائط - فتّش عن الكنز أو النفط - 8- أزل - مركبة فضائية أميركية - 9- زعيم ليبي مجاهد - 10- صفة تُطلق على الطعام المتوازن والمعتدل - إسم يعْرف به جسر فؤاد شهاب

عمودياً

1- الإسم السابق لدولة تايوان - صلّب واشتدّ - 2- اضطرم وتلهبّ - خاصم أشد الخصومة - صفة الحصان الخارج عن السيطرة - 3- مربع - همجيّ - 4- دنيء - نعم باللغة الروسية - 5- أبو البشرية - بلد - للنفي - 6- قصر تاريخي في صنعاء - صفة كتاب جامع وكامل - 7- حرف نصب - أكله - طيّب الأجواء بالبخور - 8- فرّ - إقتربتي مني - 9- من أغزر أنهر فرنسا - إحدى مدن فلسطين الكبرى - 10- رمز مدينة برلين الألمانية كناية عن بوابة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأوقيانس - 2- ور - كركلا - 3- راكوشي - رسل - 4- شبرا - لو - با - 5- أرسَ - عريف - 6- يجنّ - اف - فلو - 7- يهمّ - اش - 8- تارب - ما - 9- خليل روكز - 10- ساكراميnto

عمودياً

1- اورشليم - خس - 2- آب - كلا - 3- اوكراني - يك - 4- وروار - هتلر - 5- ساسارا - 6- يكيل - روم - 7- ار - وع - أبكي - 8- نكر - رقش - زنّ - 9- سلسبيل - 10- الأفوكادو

sudoku 3677

2	3	5		8			1	
	8		1		2			
	7			4		2		6
	1		2		9		6	
	6						3	
	4		6		8		7	
7		4		5			2	
		8	9		3			
	5					1	9	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3676

5	1	7	8	4	3	9	2	6
4	6	9	5	1	2	3	7	8
3	2	8	6	7	9	1	4	5
6	7	4	9	3	1	8	5	2
9	5	2	7	8	4	6	3	1
8	3	1	2	6	5	4	9	7
2	4	5	1	9	8	7	6	3
1	9	6	3	5	7	2	8	4
7	8	3	4	2	6	5	1	9

مشاهير 3677

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب فرنسي (1840-1897) ارتبط بالمدرسة الطبيعية وامتزجت في أعماله اللوحات الواقعية للحياة اليومية بالخيال. من مؤلفاته «رسائل من طاحونتي»

9+8+7+6+2+1 = البحيرات المائية ■ 3+4+11 = فم وثغر ■ 5+10 = عملة آسيوية

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: فردينان فوش

أدب

منظومة تكفيرية ترى نفسها تعبيراً عن الإرادة الالهية مَن قتــل دارا الزرادشتي؟

علي احمد الديري

من قتل دارا الزرادشتي؟ هذا هو السؤال الذي شغلني بعد قراءة رواية المبدع طبيب الأسنان البحريني عقيل الموسوي «دارا الزرادشتي» الصادرة عن «دار سؤال» في بيروت قبل شهر. قتل الإنسان على هويته أو معتقده أو أفكاره أو خياراته، هو واحد من موضوعات السرد الأثيرة. معروف أن الرواية بنت الإنسان، منذ عصر الحداثة، أحلّت الإنسان بطلاً لسردها، بعدما كان أبطال السرد والملاحم والأساطير الهة وملوكاً وكائنات خارقة. «دارا الزرادشتي» تندرج ضمن الروايات التي تسرد حياة الإنسان وخياراته بما هو إرادة حرة محترمة القرارات، تستطيع التفكير ولديها جرأة استخدام العقل والدين.

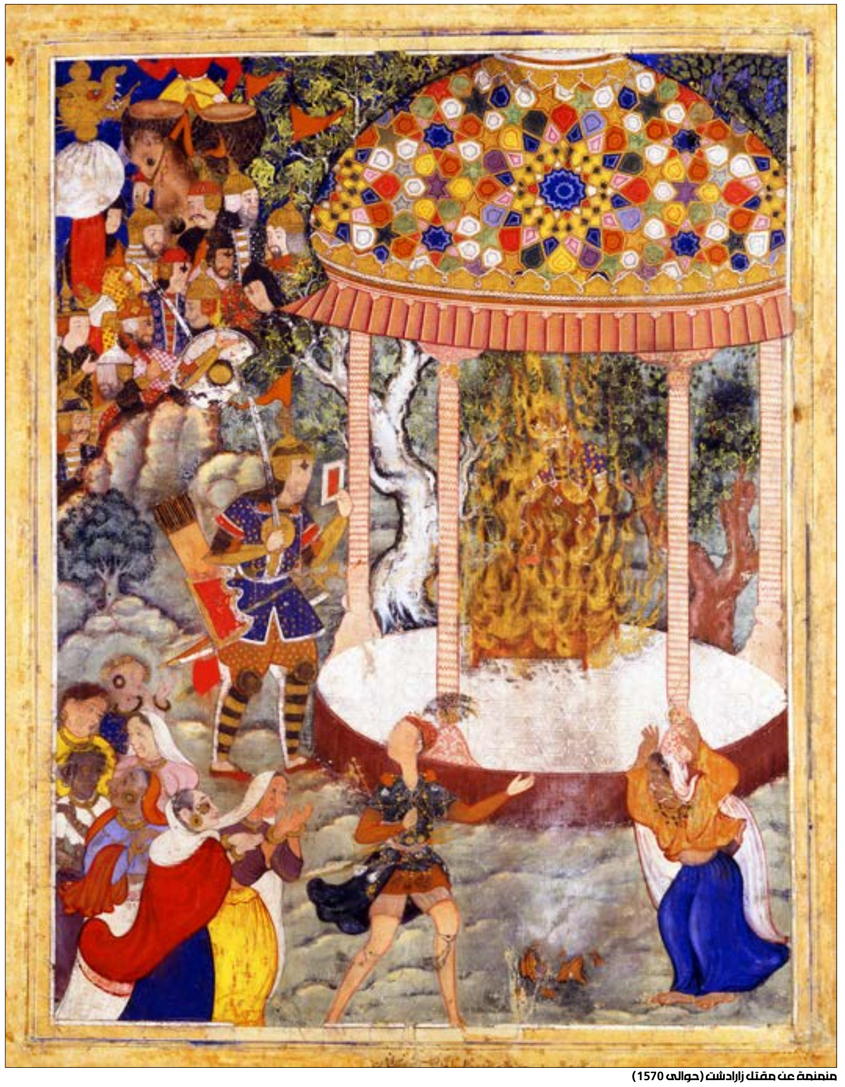

منمنمة عن مقتل زارادشت (حوالى 1570)

ابطال الإرادة الحرة

رفض دارا استخدام السيف حتى دفاعاً عن نفسه، لكنه لم يتخلّ عن سيف إرادتــه وشجاعة خياراته. خاض المخاطر من أجلها، وظل مستعداً لتقديم حياته من أجل احترام حرية إرادته.

في المشهد الأخير من الرواية، يحدثنا دارا عن حوار اللحظات الأخيرة قبل قتله: «يا مهرطق، لا أحد يجهل تاريخك الأسود، والتحاقك بإمام الإسماعيليين، ولولا شفاعة الخونة لقطع هولاكوخان رأسك، مثلما قطع رؤوس الملاحدة الفاسدة.

لا أصدق أنه يصف الخواجة الطوسي بالخائن! لولا المربّي ما عرفت ربّي، كنت أحسن حظاً منه، ربّتني حكماء فارس، وأدّبتني فلاسفتها، وددت أن أعيد عليه حكمتهم، سيدنا زرادشت الذي لقّن فارس درسها الأول: للإنسان إرادة حرة، والرسول ماني الذي رسم تعاليمه للعالم أجمع، وأبي كرديز الذي لولاه ما فهمت دوري لتغيير

> ارتبطت نهاية دارا بنهاية سلطنة اوليجايتو المغولية، بعدما اعتنق المغول الإسلام

هيئة العالم، والشيخ سعدي الذي أمحى بأخلاقه جميع ما كرهته في المسلمين، والشيخ السهروردي الذي نوّرني بحكمة الإشراق، والبدوي رستم الذي علّمني التوكل على الله، والخواجة العطّار الذي علّمني متى تنتهي إرادة الإنسان، ومتى تبدأ إرادة الإله...».

يذكرنا برواية الراهب «هيبا» وكيف انحاز لخياره ومفهومه للمعتقد المسيحي، ولم ينصع لإيمان المجامع المسكونية وقراراتها المدعومة بسيف السلطة السياسية الرومانية. هذه الرواية جعلتنا أكثر تفهماً لخيارات الإنسان الإيمانية، جعلتنا نحترم مخالفة رجل الإيمان لسلطة الكهنة ورجال الدين.

كذلك استحضر هنا بطل رواية «الموريسكي الأخير» للروائي المغربي حسن أوريد. استحضره وهو يخوض محنة الإيمان والاضطهاد بسبب محاكم التفتيش في إسبانيا التي ولد فيها، وأجبر على الرحيل منها مع الآف المسلمين.

كنت أقرأ دارا وأنا أستحضر أبطال هذه الإرادة الحرة وخياراتهم، تحضر الإرادة في السرد كسؤال لاهوتي وفلسفي ووجودي. رحل دارا من شيراز بعدما شاهد شيخه البلخي يهان ويُهدد ويُطرد بتهمة أنه معتزلي يقول بحرية الإرادة الإنسانية وتحمل الإنسان مسؤولية أفعاله. رحل ليسال الشيخ فريد الدين العطار في نيسابور: هل للإنسان إرادة حرة؟ ومتى تنتهي إرادة الإنسان وتبدأ إرادة الله؟ (1)

أقلقته هذه الأسئلة، لأنه تعلّم من إيمانه الزرادشتي أنّ إرادة الإنسان محترمة، ويريد أن يطمئن إلى أنّ نور الإسلام الذي أحبه متطابق مع نور فكرة حرية الإرادة في الزرادشتية. يريد أن يتأكد بأنّ ما أعجبه وهو يتلو القرآن «نور على نور» هو شعار صحيح لحياته وتحولاته. هو يؤمن بأنّ الأفكار الجوهرية في الأديان لن تغادرها حين ننتقل من دين إلى آخر، بل نحملها معنا، ونضيف نورها إلى نور ما انتقلنا إليه. وجد إجابة سؤاله، في دكانة العطار، بعدما عايش العطار عاماً كاملاً، رأى كيف تقوّس ظهر أستاذه ولم تتقوّس إرادة الخير فيه. يجمع الأعشاب وبعصرها ويقطرها ويقدمها للفقراء والمحتاجين. فهم إرادة العطار كإرادة معاونة لإرادة الله في فعل الخير، الإنسان معاون الله، يعاون هذه الإرادة الإلهية في تحقيق الخير. الإنسان بما فيه من حب وعشق للخير الكلي، لا يمكنه أن يقتل أو

يعمل الشر. تعلّم دارا من العطار أن إرادته لا بدّ من أن تكون خيرة، لذلك، رفض حمل السلاح. وجد ذلك عملاً متوحشاً، لا يليق به كعاشق ذائب في الألوهية. يُلفتنا دارا إلى أن الإنسان في إيمانه كالثلج الذائب في ماء الألوهية، وكالموجة الغارقة في محيط الله، لا يمكنه أن يكون شيئاً مضاداً لخير الله ورحمته.

مثّل السرد حكاية دارا، ومسيرته وهو يشكّل ذاتــه وهويتــه ونوره ودينه بالطريقة التي خطتها إرادته الخيرة، لم يكن خاضعاً لأحد.

شرعية القتل

لا فعل من دون شرعية تعطيه الإذن، ولا فعل من دون منظومة فكرية تجعّله، ولا فعل من غير قصدية توجّهــه. لا أتحــدث عــن الأفعــال البايولوجية، ولا أقصد الأفعال البسيطة اليومية، بل أتحدث عن الأفعال التي تعبّر عن غايات الإنسان ورسالتــه ورؤيــته وخيــاراته في الوجود. لا يقوم الإنسان بفعل من هذه الأفعال إلا وهو محاط ومدفوع بمنظومة، يمكن أن نصفها بأنها شرعية أو مدنية أو إيديولوجية. هل كان يمكن أن يُقتل دارا من دون منظومة عقائدية وشرعية تعطي القاتل الإذن وتأمره بما يجب عليه القيام به؟

هــذا السؤال يتطلّب أن نفكّك هذه المنظومة، لنعرف كيف أنتجت فعل القتل. قام السرد في رواية «دارا» بوظيفة تفكيك هذه المنظومة، وهذا مكّننا من رؤية بشاعة فعل القتل، وكيف أنه مركب من تاريخ وسياسة وعقيدة ودين وحضارة وبداوة.

سؤال من قتل دارا هــو مساءلة لهذه المنظومة المركبة التي جعلت القتل فعلاً مشرعناً بحسب وجهة نظر الفاعل والسلطنة والخلافة الداعمة لهذه المنظومة. وهذا ما شرحته مفصلاً في كتاب «نصوص متوحشة» (2)، واكدت فيه أن التكفير موضوع سياسي، من حيث الدوافع والخلفيات، وهو بمثابة استراتيجية تضعها السلطة السياسية لمواجهة معارضيها، وأن الخلاف على تحديد الخليفة، أوجــد الفــرق والمذاهب الإسلامية المختلفة، والناطق باسم الخلافة هــو من أنتــج النصوص المتوحشة ليتخلّص من خصومه بشرعنة قتلهم.

إرادة الخلافة

إرادة الخلافة تحولت إلى كتلة صلبة من الاعتقادات النهائية المغلقة، واعتبرتها السلطة الحاكمة إرادة الله. قام السرد في رواية دارا بمهمة تفكيك هذه الإرادة تفكيكاً يساعدنا على فهم تركيبتها الدنيوية والسلطوية. أتاح لنا السرد برؤيته المتسعة أن نرى الشر البغيض الذي أباح هذا القتل. السرد حرّرنا من فهم كتب الملل والنحل والعقائد وعلم الكلام والقائمين عليها، فهذه المنظومة تشرّع القتل وتبرّره وتحضّ عليه وتعتبره معبّراً عن الإرادة الإلهية. لم تتح لنا هذه المنظومة أن نفهم الأديان السابقة ورجالها، بل جعلت منهم معجماً لاشتقاق صفات الكفر. لناخذ صفة الزندقة مثلاً «لفظ زنديق لفظ غامض مشترك قد يُطلق على معان عدة... فكان يطلق على من يؤمن بالمانوية ويثبت أصلين أزليين للعالم، هما النور والظلمة، ثم اتسع المعنى من بعد اتساعاً كبيراً حتى بات يُطلق على كل صاحب بدعة وكل ملحد، بل انتهى به الأمر أخيراً إلى أن يُطلق على من يكون مذهبه مخالفاً لمذهب أهل السنة» (3)

لنسأل كيف يحضر ماني في هذه الكتب، وكيف يحضر في سرد «دارا»؟ «في سنة 163هـ، بدأت حملة المهدي العنيفة على الزنادقة... وكان يقبض على الزنادقة لأقل شبهة، ويؤتى بهم أمام القاضي... يطلبون إلى الزنديق البصق على صورة ماني» (4).

إنه رأس الزندقة الذي يستحق البراءة بالبصق على صورته. في مقابل ذلك يقدم لنا دارا فهماً أرحب وأوسع وأجمل لماني الذي حاربته ديانته الزرادشتية قبل أن يحاربه الإسلام. ومع ذلك هو تجاوز إرث ديانته الأمّ وراح يفهم (ماني) من خلال صداقته مع أحد أتباعه في أول رحلة خروج له من بلدته يزد. نجد السرد في رواية «دارا الزرادشتي» يتتبّعه الدقيق لحكاية الإنسان دارا، وقد قدّم فهماً أرحب وأوسع لحكاية هويته المركبة التي عبّر عنها البطل على لسانه وهو يمشي إلى مقصلة القتل.

«ولدت زرادشتيا من آل كردير ثم أسلمت على يد شاعر الفرس الشيخ سعدي، وقال لي الشيخ البلخي إنّي معتزلي، ثم تدروشت ورأيت النور المحمدي في حياة الخواجة العطار، صرت ثائراً إسماعيلياً، وانتهيت أخيراً لأكون شيعياً» (5).

نعود إلى سؤال من قتل هذه الهوية المركبة العــابــرة؟ الرواية تضع تفاصيل سردية كثيرة لكيفية تكوين وبناء هذه الكتلة الصلبة القاتلة، التي أعطت شرعيتها ومباركتها لفعل القتل، يحضر فيها الوزير السلجوقي نظام الملك، ومدرسة نظام الملك، وكتاب الغزالي فضائح الباطنية، وتحضر فيها الخلافة وعقيدتها الأشعرية المعادية والمكفّرة للفرق الأخرى.

إن قتل دارا ليس فعل شخص واحد، بل هذا القرار قد بني بناء تاريخياً وعقائدياً وسياسياً حتى صار سيفاً على رقبته.

وقائع القتل

على مستوى الوقائع، ارتبطت نهاية دارا بنهاية سلطنة أوليجايتو المغولية. بعدما اعتنق المغول الإسلام، حدث أنّ أحد سلاطينهم وهو «أوليجايتو» أعجب بالتشيّع، وكان مندفعاً بحماس لإضفاء الطابع الشيعي على مظاهر الدولة كلها. وهذا ما وجد فيه دارا مقتاً للدولة والناس. وبالفعل بمجرد أن مات السلطان المغولي المسلم الشيعي بعد سبع سنوات، خلفه ابنه «أبو سعيد»، فجاء بوزير شاب تبدو في جبهته آثار العبادة والسجود، وأمره بأن يقوم بمهمة نزع الطابع الشيعي بالقوة وإضفاء طابع أهل السنة والجماعة على الدولة، فقام بعملية تطهير شاملة لأجهزة القضاء والشرطة والجيش ومناصب الدولة العليا، واستبدل أسماء الخلفاء الراشدين بشعار العملة الذي كان يحمل أسماء الأئمة وكتب على الوجه الآخر من العملة «فسيكفيكهم الله» وهو يعني بذلك أن الله سيهلك العناصر الشيعيين ويكفيك من شرهم، وكان دارا في مقدمة هؤلاء.

تحوّلت هذه الآية إلى شعار للدولة. ائتلف الوزير كتب الشيعة التي جمعها الخواجه نصير الدين الطوسي في «رصدخانه»، واعتبر رؤوس العلم في مكتبة ومرصد الطوسي رؤوس كفر وضلال وجميع ما فيها من كتب هي كتب كفر، تؤوّله البشر خلافاً لظاهر السنة والقرآن.

يحدثنا دارا في سجنه عن سبب مقتله الذي سيؤول إليه. يقول إنه النزاع بين مدرستي الظاهر والباطن. الظاهر هو السلطة ومنظومتها وفقهاؤها وعقيدتها الذين انتصروا للمعتقد الأشعري والسلف. والباطن هو المتصوّفة والفرق الهامشية من الإسماعيلية والباطنية والشيعة. لقد أعجب دارا بالباطن العابر للمذاهب، أعجب بباطن شيخه سعدي، وهو السنّي الشافعي، وأعجب بباطن شيخه البلخي وهو سنّي حنفي معتزلي، وأعجب بباطن شيخه العطار وهو سنّي ينتمي إلى أحد المذاهب الفقهية الأربعة. أعجب بكل هؤلاء وافتخر بهم، لكنه لم يعجب بأهل الظاهر الذين حوّلوا السنة إلى ظاهر يتحكم به الخليفة وفق عدائه السياسي، فهذه سيف للقتل، وقد قتلته بالفعل.

يُسقط دارا فكرة الظاهر والباطن على وضعه في السجن. يقول إن سجن الظاهر يحرّرني من سجن الباطن. هو يقصد أنه مسجون من قبل أهل الظاهر، ويقصد كذلك أنه في الظاهر مسجون، لأن جسده مسجون، لكنه حر في باطنه وحرّ في إرادته وخياره. «فالظاهر والباطن اسمان من أسمائه الحسنى، الأول يفسره والآخر يؤوّله، وهما الآن في صراع، أنا مع الباطن وخصمي مع الظاهر مسجون وسجّان» (6).

من قتلوا دارا هم من تمسّكوا بالظاهر، وتصلبوا فيه وحوّلوه إلى منظومة قتل. لذلك يذكرنا دارا، بأنّ المغول قبل أن يسلموا، كانوا يقتل بعضهم بعضاً على مستوى الطامعين في الحكم، تنازعا على السلطة، لكنهم بعدما أسلموا، صار الوزير يقتل الوزير والعالم يقتل العالم، أي صار الوزير الذي يمثل منظومة الظاهر يقتل الوزير الذي كان يمثل منظومة الباطن، وصار العالم الظاهر يقتل العالم الباطن.

لعل دارا في لحظاته الأخيرة، وهو في طريقه للقتل، تذكّر ماني الذي قُتل بفتوى من أحد أجداده الكبار، كبير الموبذة لأنه وجد في إيمان ماني ما يهدد إيمان الزرادشتية، فأمر بقتله والتنكيل بجماعته. وهذا التاريخ المتوحّش، تخلص منه دارا في أول قافلة التحق بها في رحلته الوجودية الكبرى. لم ينكر ذلك ولم يُجمل تاريخ جده ولا تاريخ ديانته، كأنه يلقّننا درساً عميقاً، في أن نعترف بالجانب المظلم من تاريخنا ونعتذر عنه ونحتفظ بالجانب المنير.

* كاتب بحريني

1- عقيل الموسوي، دارا الزرادشتي، ص399-398.

2- انظر: علي الديري، نصوص متوحّشة، التكفير من أرثوذكسية السلاجقة إلى سلفية ابن تيمية، ص30.

3- عبد الرحمن بدوي، من تاريخ الإلحاد في الإسلام، ص28.

4. عبد الرحمن بدوي، من تاريخ الإلحاد في الإسلام، ص31.

5. عقيل الموسوي، دارا الزرادشتي، ص395.

6. عقيل الموسوي، دارا الزرادشتي، ص396.

رحيل

رفيق فينسبرغ تجاوز القرن في سان فرانسيسكو

لورنس فيرلينغيتي آخر شعراء الـ Beat

سان فرانسيسكو الخمسينيات: التاريخ والمكان لا يمكنهما إلا أن يستحضرا التجربة الشعرية الصاخبة لـ «جيل البيت» الأميركي «Beat generation»، بعد انتقال شعرائه من مدينة نيويورك أميالاً طويلة باتجاه سان فرانسيسكو. هناك، انضمّ إلى الأعضاء الأوائل أمثال جاك كيروك وآلن غينسبرغ ووليم بوروز وجاك سبايسر وغاري سنايدر ومايكل مكلور، شعراء آخرون، أبرزهم الشاعر والناشر لورنس فيرلينغيتي (1919 – 2021). رحل فيرلينغيتي أخيراً عن مئة عام وعام واحد، نتيجة معاناة مع مرض رئوي، مختتماً بذلك حقبة صاخبة في تاريخ الأدب الأميركي الحديث، بعدما كان آخر شعرائها الأحياء. بقي فيرلينغيتي وحده بعد انطفاء «جيل البيت»، وتحديداً في مكتبته ودار نشره City Lights التي افتتحها سنة 1953 في سان فرانسيسكو، وجعلته أحد أبرز أعلام ووجوه المدينة الأشهر ومنحته شارعاً كاملاً باسمه. تلك المكتبة التي افتُتحت بدافع واضح هو جعل الثقافة متاحة للجميع، تحوّلت إلى مساحة لخوض أشدّ المعارك الأدبية في تلك الفترة خصوصاً مع نشر كتاب «عواء» لغينسبرغ، بعدما استمع إلى قصيدته بالعنوان نفسه في إحدى القراءات العامّة. بعد نشره، أوقف فيرلينغيتي سنة 1957 مع غينسبرغ، بتهمة نشر كتاب «فاحش» قبل تبرئته في أشهر المحاكمات الأدبية في أميركا. هكذا دعم فيرلينغيتي الثقافة المضادّة في أميركا، ضمن اهتمامه بالكتب الشعرية والمؤلّفات الأدبية التي لم تكن تلقى اعترافاً جماهيرياً حينها، من بينها مؤلفات جاك كيروك وغريغوري كورسو ووبليام بوروز.

دشّن فيرلينغيتي تجربته الشعرية الخاصّة مع A Coney Island of the Mind سنة 1958، تبعتها مجموعات شعرية أخرى وصلت إلى ثلاثين، بالإضافة إلى مسرحيات وروايات كان آخرها Little Boy قبل عامين، مزج فيها السيرة الذاتية مع الفلسفة والنقد الأدبي والشعر. تجربة أدبية طويلة نال عنها جائزة the National Book Critics Circle قبل سنوات.

اتسعت المكتبة لمحاضرات وندوات ولقاءات ذلك الشاعر والناشر الأناركي كما كان يُعرّف عن نفسه، خصوصاً الاحتجاجات المعارضة للحروب الأميركية. في إحدى آخر مقابلاته، عبّر عن رغبته الشديدة الثابتة بحدوث ثورة وتغيير سياسيين، لكنه كان يعتقد أن «أميركا لا تزال غير مستعدّة للثورة... وربما يتطلّب الأمر جيلاً جديداً كاملاً لا يكرّس نفسه لتمجيد النظام الرأسمالي». حتى قدوم تلك اللحظة التاريخية، ظلّ يؤمن بالشعر كقوّة اجتماعية بعيداً عن النخب الثقافية المغلقة، وفق تعبيره «الطريقة الوحيدة التي يستطيع فيها الشعراء تغيير العالم هي في إعلاء صوت الوعي لعامّة الناس».

مرآة الغرب

إدوارد سعيد... تجربة أدبيّة غير مكتملة

ربّما باتت لدينا إجابة عن سؤال محمود درويش الوارد في قصيدته «طباق» التي كتبها في رثاء إدوارد سعيد (1935 – 2003): «هل كتبت الرواية؟/ حاولت/ حاولت أن أستعيد بها صوتي/ في مرايا النساء البعيدات/ لكنّهن توغّلن في ليلهن الحصين/ وقلْنَ: لنا عالم مستقل عن النص/ لن يكتب الرجل المرأة اللغز والحلم/ لن تكتب المرأة الرجل الرمز والنجم/ لا حبّ يشبه حباً/ ولا ليل يشبه ليلاً/ فدعنا نعدّد صفات الرجال ونضحك/ وماذا فعلت؟/ ضحكت على عبثي/ ورميتُ الرواية في سلة المهملات/ المفكر يكبح سرد الروائي/ والفيلسوف يشرّح ورد المغني». وإذا أردنا أن نكون أكثر دقّة، فإن سيرة «أمكنة العقل: حياة إدوارد سعيد» (دار بلومزبيري) التي أعدّها وكتبها تيموثي برينان عن المسار الفكري والسياسي للناقد والمفكّر الفلسطيني الراحل، تحمل إجابات عدّة، عن تجربة سعيد الأدبية غير المكتملة. برينان الذي كان أحد طلّاب سعيد، والذي يشغل الآن منصب أستاذ الأدب المقارن في جامعة مينيسوتا، يضع بين أيدي القرّاء معلومات تفصيلية تكشف للمرّة الأولى عن حياة إدوارد سعيد، بالاستناد إلى شهادات العائلة والأصدقاء والطلّاب والخصوم على حدٍّ سواء. كذلك، يعود إلى ملفّات مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) عن سعيد، لكن أكثر ما يميز هذه السيرة هو نجاح برينان في الوصول للمرّة الأولى إلى بعض المسودات الروائية والشعرية والقصصيّة التي كان سعيد قد شرع بكتابتها منذ أن كان لا يزال في الـ 22 من عمره. ظلّت هذه التجارب سريّة وخاصّة بسعيد بنفسه، تقبع ضمن أرشيفه الخاص، فيما أعلم بعض أصدقائه أنه مزّق مسوّداته الروائية. تلك التجربة التي ذكرها الناقد الأردني محمّد شاهين في سيرة كتبها عنه بعنوان «إدوارد سعيد: رواية لأجيال» كأمنية شاركه إياها سعيد ذات مرّة: «أمنيتي أن أنسحب من العالم لأكتب رواية»، تخلّى سعيد عن إكمالها منصرفاً إلى المعارك الثقافية والسياسية والفكرية التي كان يخوضها. لا تنفصل هذه التجارب وفشلها عن هموم سعيد السياسية التغييرية، لعلّ صاحب «الثقافة والإمبريالية» (1993) وجد أن «هناك فشلاً في مشروع الرواية إذا كنت تعتزم تغيير العالم» كما يتوصّل برينان نفسه وفق ما قاله لصحيفة The Guardian البريطانية أخيراً، مستعيداً خلاصة سعيد القائلة: «لن يشعرون بدافع لإحداث تغيير سياسي، فإن الرواية ليست المحرّك المناسب لتحقيق ذلك» التي يرجعها برينان إلى تجربته الشخصية ومحاولاته الروائية المجهضة.

وبحسب السيرة الجديدة، فإن سعيد حاول كتابة روايتين تجمعهما الرؤية السياسية والذاتية التي تطبع أحداثهما التي تدور في الشرق الأوسط. في هذا السياق، يرى برينان أن سعيد كان يحاول تلمّس الطريقة أو الأسلوب المناسب لكي يشرح للأميركيين الذين يعيشون في أميركا، أنّ ثمّة ثقافة عربية مستقلّة نجحت في مقاومة التأثيرات الأجنبية في مكان مثل القاهرة. هكذا تحضر العاصمة المصرية كمكان لأحداث روايته «المرئية» التي كتب سعيد منها 70 صفحة فقط، وهي المدينة التي أمضى فيها طفولته خلال الأربعينيات.

انتظر سعيد ثلاثين عاماً كي يشرع في كتابة روايته الثانية السياسية المسوّقة التي تدور أحداثها في بيروت نهاية الخمسينيات. ويشبه برينان هذه الرواية بأعمال جون لو كاريه، إذ أنها مليئة بحكايات التجسّس، وتتطلق من المؤامرات السياسية الأميركية والقوى المحيطة فيها. وفيما لم يكتب سعيد إلا 50 صفحة منها، فقد توقّف عن المضي قدماً في كتابتها، ضمن أجل التفرغ إلى كتابة مذكّراته «خارج المكان» لدى معرفته بإصابته بسرطان الدم. خلال هذه السنوات الطويلة، كانت لسعيد محاولة للكتابة القصصية عام 1965، تتبّع شاباً بيروتياً يتعرّف إلى معاناة عائلة فلسطينية لدى إجبارها على التخلّي عن بيتها وأرضها. غير أن القصّة قوبلت بالرفض من قبل مجلّة «نيويوركر»، ما دفع سعيد إلى التوقّف عن الكتابة الأدبية لسنوات طويلة. علماً أن القصّة نفسها تُظهر اهتمام سعيد بالشعر، إذ تحمل عنوان «تابوت للمستمع» المقتبسة عن قصيدة شاعر العصر الفيكتوري الإنكليزي، جيرار مانلي هوبكنز، الذي كان سعيد مهووساً بقصائده وكان يقرأ شعره لزوجته، وفق ما يتوصّل برينان الذي يستعيد أيضاً قصائد سعيد التي بلغت 20. بحسب السيرة الجديدة، فإن صاحب «الاستشراق» (1978) كتب شعراً «غارقاً في العروبة» خلال الخمسينيات تحديداً، وهو «ناتج عن شعور واضح بمناهضة الاستعمار»، إذ أنها قصائد تحوم حول شعور المرء بأنه محاصر بين عالمين. انطلاقاً من هذا الاهتمام السياسي المبكر، يتفقّى برينان الوعي السياسي المبكر لسعيد، داحضاً النظرية القائلة بأن اهتمام سعيد وعيه السياسيين جاءا بعد حرب 1967، مؤكّداً أنه ظهر قبل هذا التاريخ بسنوات. لكنّ هذه الهموم السياسية والفكرية العامّة، لم تمنعه من كتابة قصائد جنسية وشخصية تعبّر عن شعور عميق بالخوف، يرجّح برينان أنه كتبها بعد علاقته المضطربة بزوجته الأولى بداية الستينيات.

(الأخبار)

الأخبار
al-akhbar
الخميس 25 شباط 2021 العدد 4280

صورة وخبر

خلال قيام أصحاب حانة «سيرفيرسيريا غيرالدا» في مدينة إشبيلية (جنوب إسبانيا) بعمليات ترميم، ظهر حمّام إسلامي يرجع إلى القرن الثاني عشر الميلادي، تتميّز جدرانه برسومات هندسية مُبهرة ومناور على شكل نجوم بثمانية رؤوس. وفي تصريح لصحيفة «ذا غارديان» البريطانية، قال أنطونيو كاسترو، أحد ملّاك الحانة الشهيرة التي تأسّست في عام 1923 إنّه كان هناك حديث عن «وجود حمّام إسلامي هنا، لكن لم يتفق على ذلك جميع المؤرّخين. وكنا نُجري بعض التجديدات، فطلبنا من عالم آثار استكشاف المكان، وهكذا عثرنا عليه». (كريستينا كيكلر ـ أ ف ب)

«حياة» فالتر بنيامين نقاش فايسبوكيّ

غداً الجمعة، تدعو دار «صفصافة» للنشر لحضور مناقشة رقمية لكتاب «فالتر بنيامين. حياة لم تكتمل» للورنز ياغر (ترجمة علا عادل). يتولّى مناقشة هذا الإصدار الكاتب والمترجم أحمد فاروق والباحث والأكاديمي فؤاد حلبوني، على أن يتناولا أهم النقاط المحورية في حياة الفيلسوف والناقد الألماني الراحل (1892 ـ 1940/ الصورة) والأحداث التي شكّلت أفكاره. علماً بأنّ الكتاب عبارة عن رحلة عبر حياة بنيامين وآرائه، عبر سرد شيّق لتلك الحياة القصيرة ولكن الغنية جداً بالعمل الفكري، كما أنّها عرض أمين ومعمّق لأفكار فالتر ونصوصه الرئيسية.

مناقشة كتاب «فالتر بنيامين. حياة لم تكتمل»: غداً الجمعة. الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت. مباشرة على صفحة دار «صفصافة» على فايسبوك.

أشباح الآلة: أيّ دور للتكنولوجيا؟

لعبت التكنولوجيا دوراً مهمّاً في جائحة كورونا، وصار من الضروري تتبّع أثرها في كل نواحي حياتنا ومعرفة كيف تشابكت وأثّرت في الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والبيئة... انطلاقاً من هذا، تدعو «بهنا الوكالة»، للمشاركة في برنامج «في المطاردات: الساحرات والأشباح والأرواح» (أشباح الآلة). يتشارك في تسيير البرنامج وتطويره كلّ من: الفنان والباحث عاصم هنداوي، والمصمّم المعماري والفنان مصطفى البارودي. يضم الـ «سيمينار» خمسة لقاءات شهرية، تُعقد بين آذار (مارس) وأيار (مايو) المقبلين، ويتناقش فيها المشاركون حول التعقيد والوساطة وغيرهما من المواضيع المرتبطة بعلاقة التكنولوجيا بالفنون والمعرفة وذواتنا في عالم جديد قيد التشكّل. (آخر مهلة للتقديم هي بعد غدٍ السبت. رابط التسجيل متوافر على موقعنا)

آن ـ ماري جاسر: فلسطين العودة

ينظّم «مهرجان السينما الفلسطينية في ليدز»، في 12 و13 و14 آذار (مارس) المقبل، عروضاً إلكترونية لـ «ملح هذا البحر» (109 د ـ 2008)، الباكورة الروائية الطويلة للمخرجة الفلسطينية آن ـ ماري جاسر. الشريط الذي عُرض ضمن تظاهرة «نظرة ما» في الدورة الحادية والستين من «مهرجان كان السينمائي الدولي»، تتقاطع قصته مع جوانب من حياة صاحبته الشخصية. فالحكاية تدور حول فتاة فلسطينية تدعى «ثريا» (تؤديها سهير حمّاد)، عاشت في الولايات المتحدة لأبوين لاجئين من حيفا، تعود إلى فلسطين بعد اكتشافها أن مدّخرات جدها المصرفية منذ عام 1948، ما زالت موجودة في مصرف في يافا. فإذ بها تعزم على الحصول على حقوقها كاملة، حتّى ولو من خلال مخالفة القانون. وفي موطنها الأصلي، تولد علاقة حبّ بين البطلة وشاب من مخيّم الأمعري (يؤدّيه صالح بكري). في هذا العمل، تقدّم جاسر دراما اللجوء الفلسطيني بين الداخل والخارج، مسجّلةً رسالة سياسية واضحة تشدّد على حق العودة إلى الأرض المحتلة.

عرض فيلم «ملح هذا البحر»: الجمعة، السبت والأحد 12 و13 و14 آذار ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع eventbrite.co.uk

سهير حمّاد وصالح بكري في مشهد من الشريط

مشاريع «دارة الفنون» ... ولو بعد حين

أرجأت «دارة الفنون» في عمّان افتتاح برنامج «إيكولوجيات ما بعد الاستعمار» إلى 9 آذار (مارس) المقبل. المشروع عبارة عن معارض عدّة وإقامة فنية إلكترونية وأكاديمية صيفية، ويناقش أسئلة إيكولوجية، متناولاً أثر الممارسات الكولونيالية والاقتصاد الاستخراجي وتلويثها للبيئات الطبيعية للشعوب الأصلية والنُظم البيئية المحلية. انطلاقاً من العنف المعرفي الناتج عن تقنيات القياس والحساب السائدة التي تُخضِع أشكال الحياة لمنطق السوق، يبحث «إيكولوجيات ما بعد الاستعمار» في أنظمة المعرفة الأصلية المتجذّرة في تصوّرات الطبيعة والأرض كمصدر للحياة والمعيشة.

افتتاح «إيكولوجيات ما بعد الاستعمار»: الثلاثاء 9 آذار ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ (للمتابعة والاستعلام: الرابط متوافر على موقعنا).